



الإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية

حتى القرن الرابع الهجري

دراسة مع تحقيق كتاب

الاستكمال

لابن غلبون

الجزء الأول

تأليف وتحقيق

الدكتور عبد العزيز علي سفر

السلسلة التراثية

(٢٢)







الإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية

حتى القرن الرابع الهجري

دراسة مع تحقيق كتاب

الاستكمال

لابن غلبون

الجزء الأول

تأليف وتحقيق
الدكتور عبد العزيز علي سفر

السلسلة التراثية
(٢٢)




بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الإمالة من المصطلحات اللغوية التي أولاها العلماء من لغويين وقراء اهتماماً كبيراً حيث درسها أهل اللغة باعتبارها ظاهرة صوتية كالتصغير والنسب والإدغام، ودرسها القراء باعتبارها قراءةً قرآنيةً، ولهذا فقد درسوها مقرونةً بالآيات القرآنية الكريمة، مع ذكر مذاهب القراء وآرائهم حيالها في حين خلت دراسات اللغويين من تلك الشواهد القرآنية إلا فيما ندر.

وبيّن كلّ من اللغويين والقراء أن للإمالة أسباباً. وأنواعاً، وفوائدَ، وحروفاً مانعة منها.

أما الأسباب فأرجعوها إلى سببين أساسيين: الكسرة ظاهرة أو خفيّة، والياء ظاهرة أو خفيّة كذلك، واختلفوا في أي السببين أقوى، فذهب جمهور العلماء إلى أن الكسرة أقوى، وهو الذي علّق عليه سيبويه بأن تسفل اللسان بالكسرة أكثر من تسفله بالياء، ولأن الحجازيين وكثيراً من العرب لايميلون للياء ويميلون للكسرة، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى في طلب الإمالة من الكسرة، وأدعى لطلب إمالة الألف إلى الياء.

وهذه المسائل يكاد يتفق فيها اللغوي والقارئ مع شيء من الاختلاف في طريقة التناول، ففي حين فصّل القراء كثيراً في أنواع الإمالات، ووضعوا مصطلحات خاصة لدرجاتها المختلفة بشكل لانراه عند اللغويين، نجد أن اللغويين بحثوا الحروف المانعة للإمالة بتفصيل لانجده عند القراء، حتى

ابن غلبون الذي خصص كتابه «الاستكمال» لدراسة هذه الظاهرة لانجده يذكر هذه الحروف مع تناوله لبعض المسائل اللغوية، ولكن هناك إشارات قليلة لهذه الحروف عند مكي القيسي في كتابه «الكشف عن وجوه القراءات السبع».

وقد ذكر اللغويون الحروف المانعة من الإمالة وهي حروف الاستعلاء السبعة وهي: «أحرف يرتفع فيها اللسان»، ويجمعها (قظ حص ضغط)، وإنما منعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنها تناقضها لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف، والراء غير المكسورة؛ لأنها حرف مكرر فضمتها كضمتين، وفتحتها كفتحتين، وكسرتها ككسرتين، فصارت غير المكسورة كحروف الاستعلاء؛ لأن تكرار الضم والفتح خلاف الإمالة فيغلب غيرُ المكسورة سببَ الإمالة.

وكانت الإمالة موضع اهتمام العلماء، فقد تناولها كل من النحاة والقراء كما بيّنا، وقد ذكر السيوطي في اقتراحه: أن الإمالة من الموضوعات النحوية الأولى[1].

وقد بحث سيبويه في الكتاب[2] موضوع الإمالة، وأفرد له بحثاً مفصَّلاً تناول فيه تعريف الإمالة، وأسبابها، وأنواعها، وموانعها، والأقوام التي نطقت بها، وقد كان بحثه هذا أصلًا بنى عليه من أتى بعده من النحاة والقراء حديثَهم فيه، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض

---

(١) الاقتراح (٨٤)

(٢) الجزء الثاني ٢/٢٥٩ حتى ٢٧٠.



الكتب النحوية التي بحثت في هذا الموضوع: المقتضب للمبرد، واللمع لابن جني، شرح المفصل لابن يعيش، الشافية لابن الحاجب، همع الهوامع للسيوطي.

ومن كتب القراء التي تناولت هذا الموضوع «السبعة» لابن مجاهد، والحجة لأبي علي الفارسي، والحجة لابن خالويه، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي، والعنوان لأبي طاهر إسماعيل ابن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي، والتيسير للداني، والنشر لابن الجزري، والإتحاف للبنّاء.

وقد صنّف كل من أبي الطيب بن غلبون (٣٨٩هـ)، وأبي عمرو الداني (٤٤٤هـ) كتاباً مستقلّا للإمالة ومايتعلق بها، وألّف مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ) كتاباً في الإمالة، كما ألفت منظومات في الإمالة كمنظومة «كشف قناع الوهم والخيال عن فواصل العمال لابن غازي».

وكما اهتم علماؤنا القدامى بهذا الموضوع فقد اهتم به المحدثون كذلك، ومنهم الأستاذ الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه «الإمالة في القراءات واللهجات العربية» وقد خدم فيه جوانب متعددة من الموضوع وأعطى أمثلة مفيدة، وهناك إشارات عن الإمالة في عدد من كتب علم اللغة المؤلفة في القرن العشرين.

ومن الذين بحثوا هذا الموضوع كذلك المستشرق الألماني ماكس جرانر في رسالته عن الإمالة، وكذلك الدكتور فيشر[١]، وأيضاً المستشرق

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية مادة «إمالة».



الألماني «ج برجشتراسر» ضمن سلسلة المحاضرات التي ألقاها في الجامعة المصرية في الكتاب الذي أطلق عليه اسم «التطور النحوي للغة العربية»[1].

أولاً: أهداف الدراسة:

١) دراسة موضوع الإمالة ومايتصل به من ظواهر صوتية في ضوء كتب القراءات القرآنية مع اهتمام خاص بأقدم كتاب مفرد لهذا الموضوع وهو كتاب «الاستكمال» لابن غلبون.

٢) تحليل مكونات كتاب ابن غلبون ببحث مصادره، والمادة الواردة به، وموقف ابن غلبون منها.

٣) تحديد مكانة ابن غلبون في تاريخ التأليف في موضوع الإمالة.

٤) تحقيق كتاب الاستكمال.

ثانياً: حدود الدراسة:

١) تعتمد الدراسة على كتب القراءات التي وصلت إلينا حتى نهاية القرن الرابع الهجري.

٢) تقتصر الدراسة على المادة الخاصة بالقراءات.

٣) تعد الكتب المتأخرة مراجع مفيدة، وعلى وجه الخصوص المسائل

---

(١) المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨١م.



التي لم ترد في الكتب القديمة كتلك المتعلقة بعلاقة الإمالة بالنظام الصوتي (الصوامت، الحركات، النظام الصرفي) ولكنها ليست مادة البحث.

ثالثاً: مراحل الدراسة:

الدراسة قائمة على خمسة فصول:

- الفصل الأول: - يتعلق بمصادر الدراسة وقد قسمتها إلى مصادر لغوية بدءاً من سيبويه بوصفه صاحب أقدم كتاب تناول هذا الموضوع، وانتهاء بالسيوطي، ومصادر خاصة بالقراءات، كما استفدت بالبحث كذلك من كتب التفسير، ومن المصادر الحديثة سواء كانت مصادر عربية أو مصادر أجنبية.

- وفي الفصل الثاني: - تناولت المصطلحات الواردة في هذا الكتاب، وقد قسمتها إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول بحثت فيه المصطلحات الخاصة بالإمالة ودرجاتها المختلفة، والقسم الثاني بحثت فيه المصطلحات المتعلقة بالتفخيم، محافظاً على النهج الذي نهجته في الرسالة وهو دراسة الموضوع عند اللغويين والنحاة، ودراسته كذلك عند القراء، وقد توصلت في هذا إلى نتائج ذكرتها في نهاية الفصل تتعلق بالمصطلحات التي انفرد بها النحاة، والمصطلحات التي انفرد بها القراء، والمصطلحات المشتركة بينهم، كما بينت المصطلحات التي وردت عند ابن غلبون، وعدد المرات التي استخدمت فيها.



- وأما الفصل الثالث من الدراسة فقد تناولت فيه أنواع الإمالة ودرجاتها المختلفة، واتضح من خلال البحث أن القراء توسعوا في ذكر هذه الدرجات بشكل كبير لم نلحظه عند اللغويين، وقد كانت آراء القراء مقترنة بأمثلة من القرآن الكريم، كما بينت فائدة الإمالة والهدف منها، وأسبابها، وموانعها التي فصل فيها النحاة أكثر من القراء.

- وفي الفصل الرابع ذكرت قراء الإمالة، واكتفيت بالتحدث عن «حمزة والكسائي وخلف» الذين يُطلق عليهم الأصحاب، كما تحدثت عن أبي عمرو؛ لأنه شارك الأصحاب في إمالة بعض الكلمات، وينفرد بإمالة كلمات أخرى، كما تحدثت عن ورش بوصفه يميل «بين بين»، وقد بينت في هذا الفصل مااتفق في إمالتها، وما انفرد به كل قارئ، وأنهيت هذا الفصل بجدول ذكرت فيه هذا الاتفاق، والانفراد.

- وأما في الفصل الخامس المتعلق بعلاقة الإمالة والتفخيم بالنظام الصوتي والصرفي، فقد قسمته إلى ثلاثة أقسام: تحدثت في القسم الأول عن علاقة الإمالة بالصوامت، وفي القسم الثاني بينت علاقة الإمالة بالحركات وقد اخترت في هذا القسم خمس كلمات هي «والضحى»: لأنها ممالة عند الأصحاب «حمزة والكسائي وخلف»، و«قُرى» حيث يشارك أبو عمرو الأصحاب في إمالتها؛ لكونها مختومة براء بعدها ألف، و «نهار» التي ينفرد أبو عمرو بإمالتها، و«قرار» ذات الراء المكررة، ثم «زاد» وهي من الأفعال العشرة التي



يميلها حمزة. وقد استخدمت المختبر الصوتي بجامعة الكويت، ونطقت هذه الكلمات بأربع صور، تمثل كل صورة صورةً نطقية مختلفة عن غيرها؛ إذ تنطق أولًا بالتفخيم، ثم بإمالتها «بين بين» ثم بالإمالة الوسطى، ثم بالإضجاع، وقد سجلت ملاحظاتي الخاصة بكل صورة.

وفي القسم الثالث: تحدثت عن النظام الصرفي وعلاقته بالإمالة والتفخيم، وقد بيّنت أن للنظام الصرفي دوراً في الإمالة والتفخيم سلباً وإيجاباً، وقد سجلت هذه الملاحظات ضمن جدول في آخر هذا القسم ذكرت فيه تأثير الزوائد واللواحق، وكذلك تغيير بِنية الكلمة على الإمالة والتفخيم.

- وأما القسم الخاص بالتحقيق فقد بدأته بمقدمة عرّفت فيها ابن غلبون وبيّنت منزلته، ومكانته العلمية، كما ذكرت أهمية كتابه «الاستكمال» الذي حققته، وكذلك بينت منهجه في تأليف الكتاب، والأسلوب الذي اتبعه، ثم قمت بتحقيق الكتاب معتمداً على نسختين: - نسخة جشتربيتي، ونسخة المتحف البريطاني، وقد سجلت أرقامهما في مقدمة التحقيق، وجعلت نسخة المتحف البريطاني هي النسخة الأم مع مافيها من أخطاء لغوية؛ لأنها نسخة كاملة ليس فيها نقص بخلاف النسخة الأولى فهي نسخة ناقصة وفيها طمس كثير، وكذلك تتداخل أوراقها بشكل كبير.

وقد وثّقت الآيات الكريمة الواردة في المتن، كما وثّقت نصوص الكتاب كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وقمت بتكملة الآيات الناقصة، وقد وضعت الآيات داخل قوس صغير، وأشرت في الهامش إلى اسم

السورة، ورقمها ورقم الآية، كما ترجمت للأعلام الواردة في الكتاب، وقمت كذلك بوضع الفواصل، والهمزات كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

ثم قمت في نهاية التحقيق بعمل فهارس الكتاب، وهي فهارس متعلقة بالآيات القرآنية، والأعلام، والمصطلحات الصوتية، ومراجع الدراسة والتحقيق، وأخيراً فهرس موضوعات الكتاب.

ويسرني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذين الجليلين، والعالمين الفاضلين الأستاذ الدكتور يوسف خليف، والأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي على تفضلهما بالإشراف على هذه الرسالة، وقد استفدت من إرشاداتهما وتوجيهاتهما. مما كان لها أكبر الأثر في وصول البحث إلى هذه النتيجة كما يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل للإخوة الأفاضل الدكتور عبد اللطيف الخطيب، والدكتور يحيى علي، والدكتور سعد مصلوح لما بذلوه معي طوال فترة إعداد هذه الرسالة، كما أتقدم بالشكر والعرفان لإدارة كلية التربية الأساسية، ولقسم اللغة العربية بجامعة الكويت، لما يسراه لي من السبل ومهدا لي الطريق، لإكمال مهمتي، وأشكر لكل من قدم لي مشورة، وأسدى لي نصيحة أنارت أمامي طريق البحث.





الفصل الأول

مصادر الدراسة



مصادر الدراسة

«الإمالة والتفخيم» من الموضوعات التي حظيت باهتمام العلماء على مر العصور، فقد اهتم بدراسة هذه الظاهرة الصوتية كل من علماء اللغة والقراءات، علماء اللغة بوصفها ظاهرة لغوية مهمة بحاجة إلى البحث وبيان أسبابها وأنواعها وموانعها، كما درسها علماء القراءات القرآنية لأنها مرتبطة بالقراءات القرآنية ارتباطاً وثيقاً.

أولاً: المصادر اللغوية:

ذكر السيوطي في اقتراحه[1] إن الإمالة من الموضوعات الأولى؛ ولذا فقد ذكر سيبويه هذا الموضوع في الجزء الثاني من الكتاب[2] تحت عنوان: «هذا باب ماتمال فيه الألفات» حيث قال مبيناً سبَبها «فالألف تمال إذا كان بعدَها حرف مكسور، وذلك قولك: عابِد وعالِم ومفاتِيح وعذافِر وهِابيل، وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها»[3].

وقد بحث هذا الموضوع من صفحة ٢٥٩ - ٢٧١ من الجزء الثاني من الكتاب كما أشرنا سابقاً، وذكر خلالها معنى الإمالة وأسبابها، ومن نطقوا بها، وأنواعها، والحروف التي تمنعها، كما بيّن موقف الإمالة من حرف

(١) الاقتراح /٨٤.
(٢) سيبويه ٢/٢٥٩.
(٣) سيبويه ٢/٢٥٩.



الراء، وقد بحث موضوعات الإمالة تحت عدة عنوانات سماها أبواباً وهي:

«هذا باب من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب كثير»[1].

«هذا باب ماأميل على غير قياس وإنما هو شاذ»[2].

«هذا باب مايمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى»[3].

«هذا باب الراء»[4].

«هذا باب مايمال من الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء بعدها مكسورة»[5].

ومما يلاحظ أن سيبويه قد ناقش قضايا متعلقة بهذا الموضوع تحت هذه الأبواب سنوردها في أماكنها إن شاء الله تعالى.

واعتمد علماء اللغة كثيراً على ماجاء في كتاب سيبويه حيث تناوله بالبحث كل من جاءوا بعده معتمدين على النقاط الواردة عنده مع بعض الإضافات الجزئية من مثل بعض المصطلحات، أو توضيح أكثر لبعض أنواع الإمالة.

ومن هؤلاء العلماء أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ - ٢٨٥هـ) فقد أفرد باباً للإمالة في الجزء الثالث من كتابه «المقتضب» الذي حققه الأستاذ المرحوم محمد عبد الخالق رحمة الله عليه، وذلك من ص٤٢ إلى ص٥٤، وقد سار فيه على المنهج الذي سلكه سيبويه دون أن يضيف عليه شيئاً، فهو يقول في تعريف الإمالة: وهو أن تنحو بالألف نحو الياء، ولايكون ذلك إلا لعلة تدعو إليه»[6].

---

(١) سيبويه ٢/٢٦٢.

(٢) سيبويه ٢/٢٦٤.

(٣) سيبويه ٢/٢٦٤.

(٤) سيبويه ٢/٢٦٧.

(٥) سيبويه ٢/٢٧٠.

(٦) المقتضب ٣/٤٢.



وجاء عنده بابان من الأبواب التي ذكرها سيبويه وهما «باب الحروف التي تمنع الإمالة»[1] و «باب الراء في الإمالة»[2]، وورد عنده هذا العنوان مختلفاً، وهو «باب مايمال وينصب من الأسماء غير المتمكنة، والحروف»[3].

ومن العلماء الذين ناقشوا هذا الموضوع في كتبهم أبو بكر محمد بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٦هـ، فقد بحثه في كتابيه «الموجز في النحو» و «الأصول في النحو» الأول بتحقيق الأستاذين: مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، والثاني بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، وهو في الكتاب الأول[4] موجز، ومع إيجازه فقد تطرق لأهم نقاطه من مثل: «معنى الإمالة»، وبيّن «أنواع الإمالة» بتفصيل لانجده في الكتابين السابقين، حيث ذكر أن أنواع الإمالة ستة[5]، كما بين موانع الإمالة وباب الراء والفتحة الممالة، واكتفى عند هذا الحد.

وأما في كتابه الثاني «الأصول في النحو» فإنه لم يزد على ماورد في الموجز حيث ذكر القضايا نفسَها اللهم إلا بعض النصوص التي نقلها عن سيبويه، والتي تحدث خلالها عن الحروف المستعلية[6]، وكذلك النصوص التي نقلها عنه والمتعلقة بالراء[7].

وممن ناقش هذا الموضوع أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى سنة

---

(١) المقتضب ٤٦/٣.
(٢) المصدر السابق ٤٨/٣.
(٣) المصدر السابق ٥٢/٣.
(٤) الموجز /١٣٩ - ١٤٤.
(٥) الموجز /١٤٠.
(٦) الأصول ١٦٤/٣، الكتاب ٢٦٤/٢.
(٧) الأصول ١٦٧/٣- ١٦٩، الكتاب ٢٦٨/٢، ٢٦٩.



٣٩٢هـ) حيث أفرد له باباً في نهاية كتابه اللمع[١]، بحث خلاله جوانب متعددة من هذا الموضوع إلا أنه يلاحظ أنه لم يُضف جديداً عليه، كما أن بحثه كان موجزاً بالرغم من حديثه عن أغلب نقاطه، فقد ذكر تعريف الإمالة وأسبابها ومواقعها، وحكم الراء، ومايمال، ومالايمال، كل ذلك بشكل موجز، ولم يشر كذلك إلى القبائل التي تميل، والقبائل التي لاتميل.

وأما في كتابه الخصائص فقد جاء ذكر الإمالة في باب «الإدغام الأصغر»[٢]. (الجزء الثاني ص١٤١) حيث يقول: «فمن ذلك الإمالة، وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو: عِالم، وكتِاب، وسعِى، وقضِى، واستقصِى، ألا تراك قربت فتحةَ العين من «عالم» إلى كسرة اللام منه بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألف نحو الياء. وكذلك «سَعى وقَضى» نحوتَ بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها. وعليه بقية الباب»[٣].

ولم يرد عنده في هذا الكتاب بحثٌ مُفَصَّل للإمالة، ويبدو أنه اكتفى بالبحث الوارد في الكتاب السابق «اللمع» كما أشرنا.

وأما في كتابه «سر صناعة الإعراب» فقد ورد ذكر الإمالة في أماكن متفرقة، فقد ناقشها أولًا عند حديثه عن مخارج الحروف، وأما ألف الإمالة

---

(١) اللمع ٣١١.
(٢) الخصائص ١٣٩/٢.
(٣) الخصائص ١٤١/٢.



التي تجدها بين الألف والياء نحو قولك في عَالم وخَاتم: عالِم وخاتِم.

وأما ألف التفخيم فهي التي تجدها بين الألف وبين الواو نحو قولهم: سُلامٌ عليك. قُام زيد. وعلى هذا كتبوا: «الصلوة والزكوة والحيوة» بالواو؛ لأن الألف مالت نحو الواو كما كتبوا: «إحديهما وسويهن» بالياء لمكان إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة[1].

ويقول في موضع آخر: «وأما الضمة المشوبة بالكسرة فنحو قولك في الإمالة: مررت بمذعُِور وهذا ابن بِِوُرْ نَحَوْتَ بضمة العين والباء نحو كسرة الراء فأشممتها شيئاً من الكسرة، وكما أن هذه الحركة قبل هذه الواو ليست ضمة محضةً ولا كسرةً مرسلة فكذلك الواو أيضاً بعدها هي مشوبة بروائح الياء، وهذا مذهب سيبويه وهو الصواب؛ لأن هذه الحروف تتبع الحركات قبلها، فكما أن الحركة مشوبة غير مُخْلَصة، فالحرف اللاحق بها أيضاً في حكمه، وأما أبو الحسن فكان يقول: مررت بمذعِور، وهذا ابن نِور، فيشم الضمة قبل الواو رائحة الكسرة، ويخلّص الواو واواً محضةً ألبتة، وهذا تكلّف فيه شدة إلى النطق، وهو مع ذلك ضعيف في القياس، فهذا ونحوه مما لابد في أدائه وتصحيحه للسمع من مشافهةٍ توضحه وتكشف عن خاص سره»[2].

ويتابع كلامه مبيناً سبب تنحية الفتحة نحو الكسرة والضمة وعدم جواز العكس قائلًا:

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/٥٠.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/٥٣.



فالجواب في ذلك أن الفتحة أول الحركات وأَدْخَلُها في الحلق، والكسرة بعدها، والضمة بعد الكسرة، فإذا بدأت بالفتحة وتصعّدت تطلبُ صدرَ الفم والشفتين اجتازت في مرورها بمخرج الياء والواو، فجاز أن تُشمها شيئاً من الكسرة أو الضمة لتطرقها إياهما، ولو تكلفت أن تُشم الكسرة أو الضمة رائحةً من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أول الحلق، فكان في ذلك انتقاض عادة الصوت يراجعه إلى ورائه وتركه التقدم إلى صدر الفم، والنفوذ بين الشفتين، فلما كان في إشمام الكسرة أو الضمة رائحة الفتحة هذا الانقلاب والنقض تُرِكَ ذلك فلم يُتَكَلَّف ألبتة»[1].

ويقول في موضع آخر تحت عنوان: «باب الهمزة»: «وقد قدر سيبويه هذا الذي ذهبنا إليه من أن الحركة المجاورة للحرف الساكن كأنها فيه في قولهم: «مِصْباح» و «مِقْلات» فأجاز فيهما الإمالة والفتح جميعاً: أما الفتح فلأن الصاد والقاف قد جاورتا الفتحة التي بعدهما وهما ساكنتان فكانتا كأنهما مفتوحتان فصارا كأنهما «صباح» و «فلات» وهذا مما لاتجوز إمالته، وأما الإمالة فلأنهما قد جاورتا الميم وهي مكسورة، فصارتا كأنهما «صِباح» و «قِلات»، فجازت إمالتهما كما جازت إمالة صِفاف وقِفاف وعلى هذا ماأنشدناه أبو علي:

أَحَبُّ المُؤْقِدَيْنِ إلىَّ مُؤْسَى[2]

(١) سر الصناعة ١/٥٣ - ٥٤.

(٢) المصدر السابق ١/٧٩.



وجاء في نهاية الكتاب فصل قال فيه: نذكر فيه مذهب العرب في مزج الحروف بعضها ببعض، وما يجوز من ذلكن وما يمتنع، وما يحسُن، ومايقبُح، ومايصح[1].

«فقد تحصل لنا من هذه القضايا أن الحروف في التأليف على ثلاثة أضرب: أحدها تأليف المتباعدة، وهو الأحسن، والآخر تضعيف الحرف نفسه، وهو يلي القسم الأول في الحُسْن، والآخر تأليف المتجاورة، وهو دون الاثنين الأولين، فإما رُفِض ألبتة، وإمّا قَلَّ استعماله.

فإن قلت: ألست تعلم أن الإمالة إنما وقعت في الكلام ليتقارب الصوتان وذلك أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة لتجعل الألف نحو الياء نحو «مِالك»، و «حِاتم»، وكذلك الحرفان إذا ضُورع بأحدهما صاحبه نحو «مَزْدَرِ» «تزدير»، أو أدنى منه تقلبه إلى حرف آخر نحو «صَبَقْتُ» في «سَبَقْتُ» و «صُقْتُ» في «سُقْتُ» و «صَوِيق» في «سَوِيق»، فإذا كانوا من إيثار المضارعة والتقريب على ماتراه فمن أين ساغ لك أن تقضي عليهم بكلفة التقارب في المخارج نحو الذال مع الثاء والسين مع الصاد؟

فالجواب: «أن الحس أعدل شاهد، وذلك أنك إذا قلت: «دَثَّ» أو «سَصّ» أو «كَقّ» أو «حَعّ» رأيت الكلمة ظاهرة والمؤونة مجحفة، فأما تقريب الحرف من الحرف فليس ذلك التقريب بينهما بمصير للمقرّب إلى حرف يجاور المقرّب منه، وإنما هي مضارعة وإيجاد حروف فروع غير أصول وهي التي ذكرنا في أول الكتاب، ألا ترى أن ألف الإمالة

---

(١) سر الصناعة ٢/٨١٦.



والصاد التي كالزاي إنما هي من الفروع الستة، وليستا بأصلين مستقرين كالثاء ولا السين ولا الجيم اللواتي إذا ضممتهن إلى مجاورهن فقد استعملت هناك أصولًا مستقرة، ولم ترتجل فروعاً يمكن التسلط عليها، وقلة الحفل بها»[1].

وهكذا نلاحظ أن ابن جني في كتابه «سر صناعة الإعراب» لم يناقش الإمالة مناقشة تقليدية كما رأيناها عند سيبويه ومن بعده، وإنما عالجها ضمن قضايا أخرى كمخارج الحروف وتقارب الأصوات.

ومن المصادر الأخرى التي يجب أن تذكر في هذا المجال كتاب «شرح شافية ابن الحاجب» لرضى الدين الاستراباذي فقد أفرد باباً لهذا الموضوع (الجزء الثالث ص ٤ - ٣٠) يناقش فيه الإمالة مناقشة تفصيلية لكنه لم يخرج عن خط سابقيه اللهم إلا في بعض التعليلات التي وردت عند غيره موجزةً، ولكنها جاءت مفصلةً عنده من مثل قوله: «وإنما أميل بأسماء حروف التهجن» با، تا، ثا؛ لأنها وإن كانت أسماء مبنية «كإذا وما»، لكن وضعها على أن تكون موقوفاً عليها، بخلاف إذا وما، فأميلت لبيان ألفاتها، كما قلبت ألف نحو «أفعى» في الوقف ياء، كما مر في باب الوقف، والدليل عليه أنها لاتمال إذا كملت بالمد نحو باء وتاءٍ؛ وذلك لأنها لاتكون إذن موقوفاً عليها، ولقوة الداعي إلى إمالتها أميلت مع حرف الاستعلاء نحو «طا، ظا» بخلاف «طالب وظالم»[2].

---

(١) سر صناعة الإعراب ٨١٦/٢ - ٨١٧.

(٢) شرح الشافية ٢٨/٣.



ثانياً: كتب القراءات القرآنية:

ويمكن تقسيمها إلى أصناف ثلاثة:

- قسم أُلِّف لبحث الإمالة والتفخيم خاصة، وذلك ككتاب «الاستكمال» لابن غلبون (٣٨٥هـ) وهو مخطوط وتوجد منه نسختان مخطوطتان: الأولى نسخة المتحف البريطاني (المرقمة ٣٩٤١/ ٢ شرقيات)، والأخرى في مكتبة «جشتربيتي» بإيرلندا برقم ٤٧٦٤» واسم الكتاب الكامل «كتاب الاستكمال لبيان جميع مايأتي في كتاب الله عز وجل في مذاهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة وما كان بين اللفظين». وهذا المخطوط هو موضوع دراستي إن شاء الله تعالى.

وهو يقع في (٧٣ ورقة) مخصصة للتفخيم والإمالة، وقد رتبها ترتيباً يتضمن الأصول، فذكر باب أصول القراء في الأفعال التي من ذوات الواو[١].

ثم باب ماجاء في كتاب الله عز وجل من قوله: «وجاء» وهو (٢٢٢) موضعاً ثم باب «حاق» ثم باب ماجاء في كتاب الله عز وجل من الفتح والإمالة في الأفعال الثلاثية من غير اعتلال فيها، وذلك كل مافتحت فاؤه وعينه، ثم باب ماجاء على وزن «يَفْعَل وتَفْعَل ونَفْعَل» بالياء والنون وهن مفتوحات مع إسكان الفاء وفتح العين من التخفيف.

ويستغرق هذا القسم (٣٨ ورقة)[٢].

والقسم الآخر: ذكر فيه الحروف الممالة، والمفتوحة مرتبة حسب

---

(١) الاستكمال ورقة ١٩: ب.

(٢) الاستكمال ورقة ١٦/٥٤.



السور، فيذكر ماجاء من الفتح والإمالة في سورة البقرة، ثم آل عمران، ثم النساء، وهكذا إلى آخر القرآن الكريم ويستغرق هذا القسم (٢٦ ورقة)[١].

٢ - هناك مجموعة من كتب القراءات القرآنية التي بحثت موضوع الإمالة ضمن فصل من فصولها، كما تطرقت للآيات القرآنية التي فيها إمالة وتفخيم ككتاب «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني (٢٧١ - ٣٤٤هـ) وكتاب «الكشف عن وجوه القراءت السبع» لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥ - ٤٣٧هـ)، وقد أفرد في هذا الكتاب باباً للإمالة تحدث فيه عن معنى الفتح والإمالة، وعلل الإمالة وأنواعها، كما بيَّن موقف القراء من الآيات القرآنية التي اختُلف فيها «ومن ذلك إمالة حمزة والكسائي (أو كلاهما)، أمالاه للكسرة التي على الكاف ولم يعتدا باللام؛ لأن الحرف الواحد لايمنع ولا يحجز»[٢].

ويقول في موضع آخر «ومن هذا الفصل ماتفرد بإمالته حمزة في عينات الأفعال وذلك نحو «زاد وجاء وشاء وخاب وطاب وضاق وضاقت وحاق وخافت وخاف» حيث وقع ذلك، ونحو «زاغ وزاغوا» وهذين الموضعين من «زاغ» خاصة، أمال حمزة الألف من ذلك كله نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة في جميعها، ووافقه ابن ذكوان في «جاء وشاء» حيث وقعا، وعلى إمالة «زاد» في أول سورة البقرة خاصة»[٣].

---

(١) الاستكمال ورقة ٥٤/ب.

(٢) الكشف ١/١٧٣.

(٣) الكشف ١/١٧٤.



وقد جاء عنده فصل في معرفة أصل الألف[1]، وباب فيه أحرف تمال لما تقدم من العلل لكنها لم يجر القراء في إمالتها على قياس واحد[2]، وفصل في إمالة فواتح السور[3]، وباب من الوقوف على الممال[4]، وباب علل إمالة ماقبل هاء التأنيث[5] وباب أحكام الراءات وعللها[6].

ويمتاز مكي بتعليلاته الجيدة في هذا المجال وذلك من مثل «فإن قيل: فلم ترك القراء إمالة» «أول كافر به» المخفوض وبعد الألف كسرة وراء مكسورة وأمالوا «الكافرين».

فالجواب أن من أمال «الكافرين» أماله للكسرة في الفاء، ولكسرة الراء اللازمة لها، وللياء التي بعد الراء فقويت الإمالة لتكرير الكَسَرات، ولم يكن ذلك في «كافر» لأن كسرة الراء عارضة في الخفض خاصة، ثم تزول في الرفع، والنصب فلما لم تثبت كسرة الراء ضعف عن مشابهة «الكافرين» ففتح «كافر» لذلك، ولم يُمَلْ، وإمالته حسنة جائزة في الخفض، لكن لم يفعله أهل الإمالة من القراء وعلته ماذكرت لك[7].

ومن تعليلاته كذلك قوله: «فإن قيل: فما بال أهل الإمالة لم يميلوا» مارد وطارد، ومشارب، وبارد، ولاتمار، ومارج، ونحوه؟

فالجواب أنهم عدلوا إلى الفتح في ذلك؛ لأنه الأصل ولأنه ليس فيه

---

(١) الكشف ١٨٠/١.

(٢) الكشف ١٨٤/١.

(٣) الكشف ١٨٦/١.

(٤) الكشف ١٩٩/١.

(٥) المصدر السابق ٢٠٣/١.

(٦) المصدر نفسه ٢٠٩/١.

(٧) المصدر السابق ١٩٧/١.

من الإمالة اتباع خط، ليجمع بين اللغتين، ولأن ماأتى على أصله لايجب أن يقال فيه لِمَ أتى على أصله، والفتح هو الأصل، وإنما يعلل ماخرج على أصله بإمالة أو غيرها، والإمالة فيه جائزة، لكن لم ترد عن أحد من القراء علمتُه[1].

ويقول في علل إمالة ماقبل هاء التأنيث: «فأما «كمشكاة ومزجاة» وشبهه فلم تقع الإمالة فيه لأجل هاء التأنيث إنما وقعت ووجدت؛ لأجل أن الألف رابعة، وكل ألف رابعة فالإمالة حسنة فيها، كانت الألف من الياء أو من الواو، ألا ترى أن «أزكى وأدعى ويُدْعى» وشبهه يمال وإن كانت ألفه أصلها الواو؛ لأنها قد صارت رابعة فخرجت عن حكم الألف الثالثة التي أصلها الواو، ألا ترى أنك تقول «زكوت وأزكيت» فتثبت الواو إذا كانت ثالثة، وترجع الياء في موضعها إذا كانت رابعة»[2].

وهناك مصدران مهمان من مصادر الدراسة وإن كانا متأخرين وهما «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٧٥١ هـ - ٨٣٣هـ) و «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر» للشيخ أحمد بن محمد البناء المتوفي ١١١٧هـ). وترجع أهمية هذين الكتابين إلى أنهما قد جمعا الآراء السابقة في القراءات القرآنية، وناقشاها بشكل مُفَصَّل خاصة الحديث عن الخلافات الواردة عند القراء حيث إن الباحث في مثل هذا الفن لايستطيع الاستغناء عنهما.

ففي النشر ذكر معنى الإمالة وأسبابَها وفائدتَها كما وجدناها عند

---

(١) الكشف ١/١٩٧ - ١٩٨.

(٢) المصدر السابق ١/٢٠٧.



النحاة، بل إنه يستشهد أحياناً بكلامهم كما نراه في قوله عن الإمالة لأجل الفرق بين الاسم والحرف «فقال سيبويه: وقالوا باء وتاء في حروف المعجم يعني بالإمالة؛ لأنها أسماء مايلفظ به فليست مثل «ما ولا»، وغيرها من الحروف المبنية على السكون وإنماجاءت كسائر الأسماء انتهى. قلت وبهذا السبب أميل ماأميل من حروف الهجاء في الفواتح»[1].

ويورد كثيراً من الخلافات الموجودة في الكلمة، وذلك راجع إلى كونه متأخراً عنهم فجاءت شاملةً لآرائهم كما نرى في هذا النص: «واختص الكسائي بإمالة (رؤياي) وهو حرفان في يوسف، واختلف عنه في (رؤياك) في يوسف أيضاً فأماله الدوري عنه أيضاً، وفتحه أبو الحارث واختلف فيهما عن إدريس فرواهما الشطي عنه بالإمالة، وهو الذي قطع به عن إدريس في الغاية وغيرها. ورواهما الباقون عنه بالفتح وهو الذي في المبهج والكامل وغيرها. وذكره في كفاية الست من طريق القطيعي والوجهان صحيحان»[2].

ويقول في موضع آخر «وأمال ورش من طريق الأزرق جميع ماتقدم من رؤوس الآي في السور الإحدى عشرة المذكورة بين بين كإمالته ذوات الراء المتقدمة سواء، وسواء كانت من ذوات الواو نحو (الضحى وسجى والقوى)، أو من ذات الياء نحو (هدى والهوى ويغشى). وانفرد صاحب الكافي ففرق في ذلك اليائي فأماله بين بين، وبين الواوي ففتحه،

---

(١) النشر ٢/٣٥.

(٢) النشر ٢/٣٨.



واختلف عنه فيما كان من رؤوس الآي على لفظ (ها) وذلك في سورة النازعات والشمس نحو (بناها وضحاها وسواها ودحاها وتلاها وأرساها وجلاها) سواء كان واوياً أو يائياً، فأخذ جماعة فيها بالفتح، وهو مذهب أبي عبد الله بن سفيان وأبي العباس المهدي وأبي محمد مكي وابن غلبون وابن شريح وابن بليمة وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن. وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة فيها بين بين وأجروها مجرى غيرها من رؤوس الآى، وهومذهب أبي القاسم الطرسوسي، وأبي الطاهر بن خلف صاحب العنوان، وأبي الفتح فارس بن حمد، وأبي القاسم الخاقاني، وغيرهم والذي عول عليه الداني في التيسير هو الفتح»[1].

وقد وردت عنه جملة من الفصول المتعلقة بهذا الموضوع كفصل في إمالة الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة[2]، وفصل في إمالة الألف التي هي عين من الفعل الثلاثي الماضي[3]، وفصل في إمالة حروف مخصوصة غير ماتقدم[4]، وفصل في إمالة أحرف الهجاء في أوائل السور[5]، كما أشار إلى مجموعة من الأمور المهمة تحت عنوان «تنبيهات»[6].

وأخيراً «باب إمالة هاء التأنيث وماقبلها في الموقف»[7].

---

(١) انظر النشر ٢/٤٨.
(٢) المصدر نفسه ٢/٥٤.
(٣) النشر ٢/٥٩.
(٤) النشر ٢/٦٠.
(٥) النشر ٢/٦٦.
(٦) انظر النشر ٢/٧٢ - ٨٢. وانظر النشر ٢/٨٧ - ٩٠.
(٧) النشر ٢/ ٨٢.

وأما الكتاب الآخر، وأعني به «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر» للشيخ الجليل أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الشهير بالبناء والمتوفى سنة ١١١٧هـ فهو لايختلف كثيراً عن سابقه في ذكر مواضع الإمالة، والخلافات الموجودة فيها بين العلماء، إلا أنه أكثر تركيزاً ، واختصاراً مع إلمامه بجميع المواضع السابقة الذكر، وقد بيّن مواقف القراء من الإمالة فقال: «والقراء فيها على أقسام: منهم من أمال، ومنهم من لم يمل، والأول قسمان: مُقِلّ وهم قالون والأصبهاني عن ورش بن عامر وعاصم، ومكثر وهم الأزرق عن ورش وأبو عمرو وحمزة وكذا خلف وافقهم الأعمش وأصل حمزة والكسائي وكذا خلف «الكبرى» وافقهم الأعمش، وأصل «الأزرق الصغرى»، أما أبو عمرو فمتردد بينهما جمعاً بين اللغتين»[١].

ومن المواضع التي تبين منهجه الموجز المركز قوله: «وأمال الكسائي أيضاً وكذا خلف الرؤيا المعرف بأل بيوسف والصافات والفتح وكذا موضع الإسراء إذا وقفت عليه»[٢]. و «أمال الكسائي وكذا إدريس من طريق الشطي» رؤياي «المضاف إلى ياء المتكلم وهو موضعان بيوسف»[٣].

وأمال الدوري عن الكسائي، وكذا إدريس من طريق الشطي «رؤياك» المضاف للكاف وهو أول يوسف وخرج ذو اللام فخلف إدريس خاص بالمجرد من أل، وإليه الإشارة بقول الطيبة: وخلف إدريس برؤيا لابأل[٤].

---

(١) الإتحاف/٧٥.
(٢) الإتحاف/٧٧.
(٣) الإتحاف/٧٧.
(٤) الإتحاف/٧٧.



وما عدا ذلك فهو لايختلف كثيراً عن النشر لابن الجزري، سواء في مواضع البحث أم في فصوله، وإن قَلَّتْ عنده التنبيهات التي أشرنا إليها عند ابن الجزري.

٣ - وأما الصنف الثالث من كتب القراءات القرآنية فإنه لم يتحدث عن الإمالة بشكل مستقل، ولم يخصص لها فصلًا من فصول الكتاب، ولكن تحدث عن الإمالة من خلال مناقشتها للآيات القرآنية الكريمة التي فيها إمالة منها كتاب «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (٢٤٥ - ٣٢٤هـ) تحقيق الأستاذ الدكتور شوقي ضيف، و «الحجة للقراء السبعة» للحسن الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)، وكتاب «الكافي» لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي (المتوفى سنة ٤٧٦هـ)، و «المكرر» لأبي حفص عمر بن قاسم بن محمد المصري الأنصاري المشهور بالنشار من علماء القرن التاسع الهجري، و «الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع» لعبد الفتاح القاضي المتوفى سنة ١٤٠٢هـ وغيرها من كتب القراءات القرآنية. وكما أشرنا فإن تناولها للإمالة كان من خلال عرضها لآيات القرآن الكريم، ومناقشتها لها كما ترى من النصوص التالية، جاء في كتاب السبعة لابن مجاهد: «وروى خلف عن يحيى ابن آدم عن أبي بكر عن عاصم أنه كان يميل الراء والهمزة من قوله: (رءا الشمسَ) و (رءا القمرَ) و (رءا الذين ظلموا (النمل ٨٥) وما كان مثله. وكان غير خلف يروى عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم ذلك كله بفتح الهمزة بعد كسرة الراء مثل حمزة، وأما حفص فكان يفتح في روايته عن عاصم ذلك كله ولايميل إلا (مَجْراها) (هود ٤١) فإنه أمالها.



وكان حمزة يميل ذوات الياء مثل: (أعطى واتقى) (الليل ٥). واستوى وماأشبه ذلك، و (أماتَ وأحيَا) (النجم ٤٤) ولايميل (أحيا) ولا (أَحْياكم) إلا إذا كان قبل الفعل واو[١].

ويقول في موضع آخر: «قوله (فأحياكم) كان ابن كثير وابن عامر وعاصم يفتحون الياء في هذا الباب كله (فأحياكم) (وأحيا) (النجم ٤٤) و (نموتُ ونَحْيَا) (المؤمنون ٣٧) (وَيَحْيا من حَيّ عن بينة) (الأنفال ٤٢) و (فأحيا به الأرضَ بعد موتِها) (النحل ٦٥) (وهُوَ الذي أحْيَاكم) (الحج ٦٦) وماكان مثله.

وكان نافع يقرأ ذلك كلّه بين الإمالة والتفخيم[٢].

ومن هذا الصنف كتاب الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٨٨هـ)، حيث جاء ذكرالإمالة عنده في أثناء حديثه عن أوجه القراءات كما نرى في هذا النص قال ابن سعدان، وكان إسحاق إذا لفظ «فزادهم» كأنه يشير إلى الكسر قليلًا فإذا قلت له: إنك تشير إلى الكسر قال: لا، ويأبى إلا الفتح.

وقال ابن جمّاز: كان نافع يُضْجِع من ذلك كله قوله (خاب)[٣].

ويقول في وضع آخر: «وقال خلف وابن سعدان عن إسحاق عن نافع: (بل ران) الراء بين الفتح والكسر: قال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: (بل ران) مفتوحة الراء.

وكان عاصم لايميل شيئاً من ذلك إلا قوله: (بَل رَّان على قلوبِهم) في رواية أبي بكر عنه، وروى عنه حفص الفتح.

---

(١) السبعة/١٤٦ - ١٤٧.

(٢) الحجة ١/٢٣٠ - ٣٢١.

(٣) الحجة ١/٢٣٠ - ٢٣١.



وكان الكسائي يقول في ذلك كله كقول عاصم ويُميل (بل ران)[1].

ويقول معلقاً على «زاد» في قوله تعالى ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[2] فأما وجه قول من أمال الألف في «زاد»، فهو أنه أراد أن يدل بالإمالة على أن العين ياء، كما أميلت الألف في «حبالى»، ليعلم أن الواحد من هذا الجمع قد كانت الإمالة جائزة فيه»[3].

ويتابع كلامه فيقول «ومما يقوي قول من أمال «زاد» ونحوه ليدل بالإمالة على الياء، أن الجميع أبدلوا الضمة كسرة في «بيض وعين وجيد» جمع «أبيض وأعين وجيداء» لتصبح الياءُ ولاتنقلب إلى الواو، فكما حوفظ على تصحيح الياء في هذه الأشياء كذلك حوفظ عليها بإمالة الألف نحوَها لتدل عليها، يدل على ذلك أن الذين أمالوا نحو: «زاد وباع وعاب» لم يميلوا نحو: «عاذ وعاد ولاباباً ومالًا، ولا ماأشبه ذلك مما العين منه واو، حيث لم تكن في الكلمة ياء ولاكسرة فتنحى الألف بالإمالة نحوهما.

ومما يقوي الإمالة في «زاد» ونحوه أنه اجتمع فيه أمران كل واحد منهما يوجب الإمالة وهما لحاق الكسرة أول فِعلت، والآخر أن تمال الألف ليعلم أنها من الياء فإذا كان كل واحدة من هاتين الخلتين على الانفراد توجب الإمالة في هذا النحو فإذا اجتمعتا كان أجدر أن توجباها وتجلباها.

ومما يقوي الإمالة في «زاد وباع وكال» ونحو ذلك أن الحروف

---

(١) الحجة ٣٢١/١.

(٢) البقرة /١٠.

(٣) الحجة ٣٢٦/١.



المستعلية والراء إذا كانت مفتوحة تمنعان الإمالة، ألا ترى أن من أمال نحو: عالِم وسائِل لم يُمل نحو «ظالم وغانم وراشد» ولم يمل «رابيا» في قوله ﴿فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا﴾ (الرعد ١٧) لمكان المستعلي والراء المفتوحة، يجعلوها في هذا الموضع تمنعان الإمالة كما منعتا في غيره، فلولا تأكد الإمالة في ألفات هذه الأفعال لما أمالوها مع مايمنع من الإمالة في غير هذا الموضع.

قال سيبويه: بلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول صار مكان كذا[1] وإذا لم يمنع المستعلي أولًا في «صار» لم يمتنع آخراً في «زاغ»، إذا لم يمنعها المستعلي لم تمنع الراء في نحو (بل رانَ على قلوبِهم)[2].

ويتضح لنا من هذا النص أنه يعالج الإمالة معالجة لغوية فقد بَيَّن في البداية أن الكسرة أو الياء من أسباب الإمالة، ثم ناقش موانع الإمالة التي تنحصر في أمرين هما حروف الاستعلاء والراء، ومع ذلك بيّن أن هناك أمرين أكدا الإمالة في نحو «ران» وهما لحاق الكسرة أول فعلت، وذلك إذا أسند الفعل إلى تاء الفاعل، والأمر الآخر هو إعادة الأصل في الألف حيث إن أصلها ياء.

ومن الكتب المهمة في هذا الصدد كتاب «المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر» للإمام أبي حفص عمر بن قاسم بن محمد المصري الأنصاري المشهور بالنشار من علماء القرن التاسع الهجري، وهو كتاب جامع للقراءات يشبه إلى حدٍّ ما «النشر، والإتحاف» في

---

(١) نص عبارة سيبويه في الكتاب ٢/٢٦١، «وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول صار بمكان كذا وكذا».

(٢) الحجة ١/٣٢٧ - ٣٢٩.



منهجهما، إلا أنه يميل إلى الاختصار مع التركيز، واختصاره أكثر من الإتحاف الذي سبقت الإشارة إليه كما نرى في قوله تعالى: (وحاق بهم) قرأ حمزة بالإمالة والباقون بالفتح[1].

ويقول «قوله تعالى «وتَرَى الفلكَ» قرأ السوسي في الوصل بالإمالة بخلاف عنه، والباقون بالفتح، وأما الوقف فأبو عمرو وحمزة والكسائي بالإمالة محضة، وورش بين اللفظين، والباقون بالفتح»[2].

ويفصّل أحياناً لكن دون تعليل فهو يقول مثلًا: «قوله تعالى ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ النحل/ ٨٥، ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ النحل/ ٧٦ قرأ شعبة وحمزة في الوصل بإمالة الراء، وشعبة يميل الهمزة بخلاف عنه، وأما السوسي فإنه يميل الراء بخلاف عنه يميل الهمزة بخلاف عنه فيصير له أربعة أوجه، والباقون بالفتح فيهما هذا كله في الوصل، وأما في الوقف فورش يميل الراء والهمزة بين بين، وله في الهمزة في الوقف المد والتوسط والقصر على أصله، والدوري عن أبي عمرو يميل الهمزة بلا خلاف، ويميل الراء بخلاف عنه، وابن ذكوان وشعبة وحمزة والكسائي بالإمالة في الراء والهمزة محضة، والباقون بالفتح»[3].

ثالثاً: كتب التفسير وإعراب القرآن:

وقد وردت فيها إشارات كثيرة عن الإمالة وأنواعها وقرائها، والخلاف فيها مما يجعلها مصدراً أساسياً من مصادر البحث، وهذه الإرشادات وإن

---

(١) المكرر /٦٩. (٢) المكرر /٦٩.

(٣) المكرر /٧٠.



لم تختلف كثيراً عن نظيراتها في كتب القراءات وعلوم القرآن، إلا أن ارتباطها مع التفسيرات والتخريجات اللغوية يقوي سندها، ويؤكد وجودها، وكتب التفسير كثيرة، وسنشير إلى بعض منها لنستدل بها على ماقلناه، فقوله تعالى في سورة آل عمران ٣/ ٢٩ (فنادته الملائكة) يتناوله صاحب البحر على النحو التالي: «وقرأ حمزة والكسائي» فناداه «مُمالةً، وباقي السبعة «فنادته» بتاء التأنيث»[١].

وجاء في مجمع البيان للطبرسي «قرأ أهل الكوفة غيرَ عاصم» فناداه الملائكة «على التذكير والإمالة»، والباقون فنادته «على التأنيث»[٢].

أما القرطبي في تفسيره فقد فصّل القراءة على النحو التالي: «قرأ حمزة والكسائي «فناداه» بالألف والتذكير ويميلانها؛ لأن أصلها الياء؛ ولأنها رابعة، وبالألف قرأ ابن عباس وابن سعود وهو اختيار أبي عبيد، وروى عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال: كان عبد الله يُذكّر الملائكة في كل القرآن»[٣].

وفي قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾[٤] وردت الإمالة في كلمة «تقاة» عند البعض، والتفخيم عند الباقين: «قال الفراء والحسن ومجاهد «تقية» وبه قرأ يعقوب، الباقون «تقاة»، وأمال «تقاة» الكسائي، وقرأ حمزة ونافع بين بين، الباقون بالتفخيم وهو الأجود؛ لأن فيه حرفاً مستعلياً وهو القاف، ومن أمال ليؤذن أن الألف منقلبة من الياء»[٥].

---

(١) البحر ٢/٤٤٦.

(٢) مجمع البيان ٢/٧٠.

(٣) القرطبي ٤/٧٤.

(٤) آل عمران ٣/٢٨.

(٥) التبيان ٢/٤٣٣.



فقد جاء في هذا النص أن الكسائي وحده هو الذي أمالها (أي الإمالة الكبرى)، أما حمزة ونافع فبين بين أي بين الفتح والإمالة، وهذه منزلة من الإمالة، وأما في النص الوارد في تفسير القرطبي فقد بيّن فيه أن الكسائي وحمزة أمالاها وفخم الباقون[١]، وهذا ماأيده أبو حيان في تفسيره، حيث يقول: «وأمال الكسائي» «تقاه» و «حق تقاته» ووافقه حمزة هنا، وقرأ ورش بين اللفظين وفتح الباقون»[٢].

وجاء في مجمع البيان مايؤيد النص الأول الوارد في التبيان من أن الكسائي وحده هو الذي أمال، وقرأ نافع وحمزة بين التفخيم والإمالة، والباقون بالتفخيم[٣].

وفي إعراب القرآن المنسوب للزجاج وردت جملة مسائل في «الباب الثامن والثمانين» وهو تحت عنوان وهذا نوع آخر من القراءات، وردت فيه مسائل تناول فيها القراءات الواردة في بعض من الآيات القرآنية ومنها الإمالة وسنذكر بعضاً منها: قوله تعالى ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَـٰرَىٰ تُفَـٰدُوهُمْ﴾[٤] «أُسَارى» على «فُعالى»، و «أَسْرى» على «فَعْلى» تفرد به حمزه ويميلها «أسرى»، ويميلان «أبو عمرو والكسائي» «أسارى» فلا يقرآن «أَسْرى» بلا إمالة.

فأما قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِىٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ﴾[٥]

---

(١) القرطبي ٤/٥٧.

(٢) البحر المحيط ٢/٤٢٤.

(٣) انظر مجمع البيان ٢/٥٤.

(٤) البقرة: ٨٥.

(٥) الأنفال: ٧٠.

تفرد به أبو عمرو، وأبو عمرو صاحب الإمالة، وليس في السبعة «أُسَارى» بلا إمالة، فلا يقرآن بها في الصلاة فأما الباقون فيقرؤون من الأسرى ويميلها حمزة والكسائي[1].

«قوله (أن يؤتى أحد)[2] حمزة والكسائي بالإمالة «أن يؤتى»، بالمد والاستفهام ابن كثير. وليس في السبعة (آ ان يؤتى) بالاستفهام والإمالة»[3].

«مسألة (وَسَارِعُوا إلى مَغْفِرةٍ مِن رَّبكم)[4] بالواو وغير الواو، وترك الواو قراءة نافع وابن عامر، والباقون بالواو، والكسائي يميل مع الواو»[5].

«مسألة في سورة هود: ﴿مَجْرِيٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾[6] بضم الميم وإمالة الراء في «مَجْراها» دون الميم من «مُرْسَاها»، أبو عمرو وابن عامر بفتح الميم والإمالة في «الراء» حمزة والكسائي وحفص، زاد حمزة والكسائي إمالة «مُرْسَاها» دون حفص، وليس في السبعة ترك الإمالة مع فتح الميم؛ لأن حفصاً وافقهما لما فتح الميم في الإمالة، ولا في القرآن غيره إنما أمال لأجل الوفاق»[7].

ويقول في مسألة أخرى «فَانْظُر مَاذَا تَرى»[8] بفتح التاء والتفخيم إلا أبا عمرو فإنه يميل الراء، حمزة والكسائي يضمان الفاء ويكسران كسرا مُشْبِعا، وليس في السبعة ضم التاء وإمالة الراء»[9].

---

(١) إعراب الزجاج ٣/٩٤٦.

(٢) آل عمران: ٧٣.

(٣) إعراب الزجاج ٣/٩٤٧.

(٤) آل عمران: ١٣٣.

(٥) إعراب الزجاج ٣: ٩٤٧.

(٦) هود: ٤١.

(٧) إعراب الزجاج ٣/٩٥١.

(٨) الصافات: ١٠٢.

(٩) إعراب الزجاج ٣/٩٥٤.

وهكذا فقد ذكر في هذا الباب إحدى عشرة مسألة في الإمالة والتفخيم من المسائل الخمس والثلاثين الواردة فيه.

وهناك مسائل أخرى كثيرة ترد في كتب التفسير وإعراب القرآن مما يجعل هذه الكتب في مصاف المصادر المهمة لهذا الموضوع، كيف لا والإمالة متعلقة بالقراءات القرآنية، التي تعتبر من مباحث التفسير الضرورية وخاصة أن أغلب المفسرين إن لم يكونوا كلهم قد درسوا هذه القضايا وناقشوها كثيراً؛ إذ إن مثل هذه الأمور يُعد من أساسيات المفسر.

المصادر الحديثة:

اهتم العلماء المعاصرون بموضوع الإمالة ضمن أبحاثهم المتعلقة بالأصوات العربية، وقد تنوعت درجة البحث عندهم، فمنهم من درسها دراسة موجزة، كما نلاحظ عند الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس الذي ناقش هذه القضية في كتابه اللهجات العربية[1]، وكذلك في كتابه الأصوات العربية تحت عنوان «أصوات اللين في اللغة العربية»، فهو يقول معلقاً على كلام ابن جني من أن هناك فتحة ممالة نحو الضمة قبل ألف التفخيم في كلمة (الصلاة): «وقد أفاض القراء في وصف إمالة الفتحة نحو الكسرة، وخصصوا لهذا فصولًا كما وضعوا لها أحكاماً وشروطاً وموضع كل هذا كتب القراءات، فالقراء إذن عُنُوا بنوع واحد من أنواع الفتحة، قصيرها وطويلها لكثرة شيوعه في اللهجات العربية،

---

(١) اللهجات العربية: ٤١ - ٥٠.



بل لقد قسموا إمالة الفتحة إلى الكسرة إلى قسمين، كلاهما جائز في القراءات، جارٍ على ألسنة العرب، وهما الإمالة الشديدة، أي التي تصبح الفتحة فيها أقرب إلى الكسرة، وإمالة خفيفة وهي نوع من الفتحة مُمَالة إلى الكسرة، ولكنها في إمالتها تكون أقرب إلى أصلها، وهو الفتح منها إلى الكسر «وقد نسّب القراءُ الفتحَ إلى لهجة الحجاز، والإمالة إلى أهل نجد من تميم وقيس وأسد[١]».

ويحاول أن يربط الإمالة بمعايير اللغة العربية فيقول «فإذا كانت الإمالة شديدة أمكن أن تكون الفتحة قريبة الشبه بالمقياس (e)، أما في الإمالة الخفيفة فيظهر أن الفتحة حينئذ تشبه إلى حد كبير المقياس E[٢]».

وإلى هنا ينتهي حديثه عن الإمالة، دون إشارة إلى بقية النقاط الواردة في هذا الموضوع.

وقد وردت إشارة عن الإمالة في كتاب «علم اللغة العربية» للأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي حيث يقول: «من الظواهر التي ذكرها سيبويه ظاهرة «الإمالة» والإمالة إحدى الظواهر الخاصة بنطق الفتحة الطويلة نطقاً يجعلها بين الفتحة الصريحة، والكسرة الصريحة»[٣].

ويقول تعليقاً على كلام سيبويه بهذا الشأن «يتضح من هذا النص[٤] أن الإمالة ظاهرة من ظواهر المماثلة، وتعنى المماثلة أن صوتاً من الأصوات في كلمة، أو مايشبه الكلمة أَثَر في صوت آخر في نفس الكلمة فجعل نطقَه

---

(١) الأصوات العربية/٤٠.

(٢) الأصوات العربية: /٤٠.

(٣) علم اللغة العربية/٢٢٦.

(٤) الكتاب ٢/٢٥٩.



قريباً من نطقه، أي جعل نطقه مماثلًا لنطقه»[1].

ويتابع كلامه فيقول: «فالإمالة في الأمثلة التي ذكرها وهي «عالِم، عابِد» تعني نطق الألف الطويلة بصورة ما تجعلها قريبة - نطقاً - من الكسرة التي تليها اللام والباء. وهذا يعني أن الفتحة الطويلة الممالة إنما تأتي في محيط صوتي بعينه دون غيره، ومن هنا فنحن نتحدث عن صورة صوتية، لاعن وحدة صوتية، فالفتحة الطويلة في تلك اللهجات لها صورتان: صورة بلا إمالة، وصورة بالإمالة، وكلتاهما وحدة صوتية واحدة»[2].

ومن الباحثين من درس الإمالة درسها مفصلة، ناقش خلالها جوانب متعددة منها، وذلك ككتاب «الإمالة في القراءات واللهجات العربية» للدكتور عبد الفتاح شلبي. وقد نال به درجة الماجستير سنة ١٩٥٢ كما يشير في مقدمته[3].

وفي هذا الكتاب تطرق للإمالة عند النحاة والقراء، كما بيّن أنواعها وموانعها معتمداً في ذلك كما قلنا على آرائهم في ذلك.

وبجانب هؤلاء الباحثين فهناك مجموعة من المستشرقين الذين درسوا الإمالة، وكتبوا بحوثاً ورسائل خاصة، من هؤلاء المستشرق الألماني Max TH. Grunert، وقد ألف رسالته عن الإمالة ١٨٧٥م، وجعلها تشتمل على مقدمة وخمسة أبواب، تحدث فيها عن معنى الإمالة عند النحويين،

---

(١) علم اللغة العربية /٢٢٦ - ٢٢٧.

(٢) علم اللغة العربية/ ٢٧٧.

(٣) الإمالة في القراءات واللهجات العربية/١.



والمؤلفات التي تناولت هذا الموضوع «معنى الإمالة»، وعلاقة الإمالة بالرسم، وذلك من ص ٤٧٧ - ٥٤٢. من مثل قوله «الإمالة هي عند القراء والصرفيين أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهو المحض ويقال له «الإضجاع والبطح والكسر»، وقليلًا وهو «بين اللفظين» ويقال له أيضاً «التقليل، والتلطيف، وبين بين»، فهي قسمان شديدة، ومتوسطة، وكلاهما جائزان في القراءة، والشديدة يجتنب فيها القلب الخالص، والإشباع المبالغ فيه، والمتوسط بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة»[١] كما أنه يذكر أسباب الإمالة، وأنواعها، وموانعها، وفائدتها، ويعتمد في جملة ما يقول على آراء القدماء من نحويين وقراء اعتماداً كبيراً حتى أنه ينقل كلامهم جملة وتفصيلًا.

ومن هؤلاء المستشرقين.

J. Barthet A, Fischer. Zeitschr. d. veutsch. morg. ursemit e etc Gesellsch.

ج ٥٩ ص ٦٣٣ - ٦٧١[٢]

وقد تطرق في رسالته كذلك إلى معنى الإمالة وأسبابها وأنواعها، وآراء النحاة والقراء فيها وهو كسابقه قد اعتمد كثيراً على ماجاء عند العلماء حتى أنه قد نقل عنهم نصوصاً كاملة، فهو يقول في صفحة (٦٥٢) من رسالته «اعلم أن الفتحة قد تمال كما تمال الألف لأن الغرض من الإمالة مشاكلة الأصوات، وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجود في الحركة كما هو موجود في الحرف».

---

(١) Die imala ÇÑÙ ÇÑÇÛ

(٢) دائرة المعارف الإسلامية مادة «إمالة» ٣٩٠ - ٣٩١.



ويقول في موضع آخر «واعلم أنه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يميل، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه»[(١)].

وضمن سلسة المحاضرات التي ألقاها في الجامعة المصرية «القاهرة» المستشرق الألماني الأستاذ «ج. برجشتراسر»، وذلك تحت عنوان «التطور النحوي للغة العربية»[(٢)] ناقش هذا العالم موضوع الإمالة حين تحدث عن الحركات الممدودة في اللغة السامية، والحركات الممدودة في اللغة السامية الأم عددها أكثر، وتنوعها أقل منها في الحركات المقصورة، فالفتحة الممدودة على ماقاله النحويون والمقرئون كثيراً ماكانت تقارب حركة e، ونشاهد مثله في كثير من اللهجات الدارجة وهذا ماسموه إمالة الفتحة، والألف نحو الكسرة أو الياء»[(٣)].

ويقول موضحاً دور القراء في هذا البحث «والمقرئون وَفَّوْا الإمالة كلَّ حقها مقتصرين على ماوجد منها في قراءات القرآن الكريم، والنحويون لم يوفقوا إلى ضبط حالاتها وتقييد قواعدها تماماً، وهم يناقضون المقرئين في كثير من التفصيلات، ونحن لايمكننا ولايلزمنا هنا تبين كل ذلك بل نستغني عنه بنظر عام»[(٤)].

---

(١) Fischer uresemitÛ

(٢) من المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨١.

(٣) التطور النحوي للغة العربية/٣٨.

(٤) التطور النحوي للغة العربية: /٣٨.



والواقع أن القراء أعطوا الإمالة حقها من البحث وتتبع أنواعها، وحركاتها كما سنرى إن شاء الله حين نناقش المصطلحات الواردة في هذا الموضوع، لنعرف مدى مابذله هؤلاء مكملين دور النحاة في ذلك وإن خالفوهم أحياناً.

وبعد أن يبين أنواع الإمالة بشكل موجز يقول: «فيتضح الآن أن لهجة الحجاز حافظت على كثير من الفتحات الممالة أي «e» الموجودة في اللغات السامية الأم، ولم تبدلها بالفتحة الخالصة مع أكثر لهجات العرب، ولم تحتفظ بها كلها، فإنا نرى كلمتي «جار ونار» اللتين أصلهما ger و ner ترسمان بالألف لا بالياء[١].

* * *

(١) المرجع السابق/٣٩.



الفصل الثاني

المصطلحات



المصطلحات

ورد في باب الإمالة مجموعة من المصطلحات الخاصة، وقد كان للنحاة والقراء موقف منها، وبيان لمعانيها، والمقصود منها، ويلاحظ أنها عند القراء قد أخذت اتجاهات كثيرة من التفصيل والإيضاح، وكثرة التفريع بشكل لانراه عند النحاة، ومن هذه المصطلحات «الإمالة بأنواعها» محضة، إضجّاع، وسطى، بين بين، التفخيم، الفتح، النصب، شديدة، خفيفة، وغيرها.

وسنحاول في هذا الفصل أن نبين المقصود منها عند كل من النحاة والقراء، ونذكر أوجه الاتفاق والاختلاف إن وجدت.

أولاً: «إمالة»

الميل: العدول إلى الشيء، والإقبال عليه وكذلك الميلان، ومال الشيء يميل ميلًا ومُمَالًا ومُمِيلاً، ومن معانيها: مالت الشمس ميولًا، ضيعت للغروب أو زالت عن كبد السماء[1].

ويلاحظ أن هذه المعاجم لم تورد المعنى الاصطلاحي لمعنى الإمالة مع أن معناها كان قد عرف قبل ذلك.

---

(١) أساس البلاغة ٢/٤١٠، تهذيب اللغة ١٥/٣٩٥ - ٤٩٨، اللسان ١٤/١٦١، القاموس المحيط ٤/٥٣، الصحاح ٥/١٨٢٢ - ١٨٢٣، متن اللغة ٥/٣٧١، المفصل ٩/٥٣ - ٥٤.



وأما المعنى الاصطلاحي فقد ورد عند سيبويه قوله «فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: عِابِد وعِالِم ومِساجِد ومفِاتِيح وعِذافِر وهِابِيل، وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها»[1] وقد ذُكِر هنا تأثير الكسرة في الإمالة، وفي مكان آخر يشير إلى تأثير الياء فيقول: «ومما تُمال ألفه قولهم: كِيَّال وبِيَّاع وسمعنا بعض من يوثق بعربيته يقول كيَّال وبَيَّاع كما ترى فيميل، وإنما فعلوا هذا لأن قبلها ياءً فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها نحو: سِراِج وجِمِال»[2].

ونلاحظ أن سيبويه لم يُعَرِّف الإمالة تعريفاً يجمع سببى الإمالة: الكسرة والياء كما سنرى، ولكنه أشار إلى تأثير الكسرة في مكان، وإلى تأثير الياء في مكان آخر، ولعل ذلك راجع إلى أنه يُعدّ من الأوائل الذين بحثوا هذا الموضوع، وأن المعنى الاصطلاحي لم يأخذ شكله النهائي بعد.

أما المبرد في المقتضب فإنه يشير إلى تنحية الألف جهة الياء، وهو في تعريفه لايذكر تأثير الكسرة، ولكنه يبين دورها في موضع آخر كما رأينا عند سيبويه، فهو يقول في تعريف الإمالة: «وهو أن تنحو بالألف نحو الياء، ولايكون ذلك إلا لعلة تدعو إليه»[3].

ويقول مرة أخرى مبيناً أن سببها هو الكسرة أو الياء: «وكذلك إذا كانت قبلها كسرة أو ياء نحو قولك: عِباد، وجِبِال، كل هذا إمالته جائزة، فإما عيال فللإمالة ألزم؛ لأن مع الكسرة ياءً»[4].

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٩.
(٢) الكتاب ٢/٢٦١.
(٣) المقتضب ٣/٤٢.
(٤) المقتضب ٣/٤٢.

فهو يبين هنا أن الكسرة والياء سببان للإمالة وإن اجتمعا معاً في كلمة واحدة فالإمالة ألزم، وسنشير إلى هذا عند الحديث عن أسباب الإمالة إن شاء الله.

أما تعريف ابن السراج فقد كان أشمل إذ أنه جمع الكسرة والياء في تعريفها حيث يقول: «ومعناها أن تميل الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة»[1].

وهكذا فقد بدأ تعريف المصطلح يأخذ شكله الجامع المانع.

أما ابن جني فإنه بعد أن يبين معناها بأنها «أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة» يتابع كلامه ليقول: وأن تنحو بالألف نحو الياء، بل يبين بأن التنحية أن تميل الألف نحو الياء، وأن السبب والعلة في ذلك «ضرب من تجانس الصوت»[2]. ويقول في سر صناعة الاعراب «فكما أن الحركة ليست فتحة محضة فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفاً محضة، وهذا هو القياس؛ لأن الألف تابعة للفتحة، فكما أن الفتحة مشوبة فكذلك الألف اللاحقة بها»[3].

وقد ورد تعريفها عند علماء آخرين، فقد جاء في شرح المفصل لابن يعيش «وكذلك الإمالة في العربية عدول بألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة، وبحسب بعده تكون خفتها»[4].

---

(١) الموجز/١٣٩، الأصول ٣/١٦٠.

(٢) اللمع/٣٩١، سر صناعة الإعراب ١/٥٢.

(٣) (ج ١/٥٢)

(٤) شرح المفصل ٩/٥٤.



ويلاحظ أنه قد اقتصر على عنصر واحد من عنصري الإمالة: «وهما الكسرة أو الياء» مكتفياً بجنوح الألف نحو الياء مع أنه قد أشار في موضع آخر إلى أن الفتحة قد تمال كما تمال الألف»[(١)] مبيناً أن الغرض من الإمالة «مشاكله الأصوات، وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجود في الحركة كما هو موجود في الحرف؛ لأن الفتحة من الألف»[(٢)].

وقد جاء تعريفها في شافية ابن الحاجب مقصوراً على إمالة الفتحة نحو الكسرة فيقول: الإمالة أن تنحى بالفتحة نحو الكسرة»[(٣)] وقد علل شارحه ذلك بقوله «وإنما لم يقل» ينحى بالفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء؛ لأن الإمالة على ثلاثة أنواع: إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة، فيميل الألف نحو الياء، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة كما في «رحمة»، وإمالة فتحة قبل الراء نحو «الكبر» فإمالة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء؛ لأن الألف المحض لايكون إلا بعد الفتح المحض، ويميل إلى جانب الياء بقدر الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة، فلما ألزمها لم تحتج إلى ذكرها»[(٤)].

ويشير هنا إلى نقطة مهمة حيث حدد الإمالة بقوله: «وإنما تُسَمّى إمالةً إذا بالغت في إمالة الفتحة نحو الكسرة، ومالم تبالغ فيه يسمى «بين اللفظين» وترقيقاً، والترقيق إنما يكون في الفتحة التي قبل الألف فقط».

---

(١) شرح المفصل ٦٤/٩.
(٢) شرح المفصل ٦٤/٩.
(٣) شرح الشافية ٤/٣.
(٤) شرح الشافية ٤/٣.



فكأنما يريد أن يقول إنَّ الإمالة هي المبالغة في إمالة الفتحة ليصل نطقها إلى نطق الكسرة، وماعداها لم تُسَمَّ إمالة، مع أن كثيراً من العلماء قد عدّوا الإمالة درجات حسب ميل الفتحة أو الألف إلى الكسرة أو الياء.

ويبدو أن المسألة خلافية؛ فقد ورد في «الإيضاح في شرح المفصل» مايفيد ذلك حيث يقول: «قال الشيخ: وقد عبر غيره بأن تنحو بالفتحة نحو الكسرة.

وقال قوم: بالألف نحو الياء، وقال قوم: بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء»[1].

ويتضح من هذا أن هناك ثلاثة اتجاهات: اتجاه يقصد بالإمالة تنحية الفتحة نحو الكسرة، واتجاه آخر يقصد بها تنحية الألف جهة الياء، واتجاه ثالث يقصد بها تنحية الفتحة والألف نحو الكسرة والياء.

وقصرها السيوطي على تنحية الألف جهة الياء: «الإمالة هي أن تنحى جوازاً بالألف نحو الياء»[2] إلا أنه يستدرك تأثير الكسرة في شرحه فيقول: «ولايمكن أن تنحى بها نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة فيحصل بذلك التناسب»[3].

أما الأشموني فيعطينا تعريفاً يُفْهَمُ منه أن إمالة الألف إلى الياء نتيجة لإمالة الفتحة نحو الكسرة، حيث يقول: «أما حقيقتها فأن يُنْحى بالفتحة

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٢٩١.

(٢) همع الهوامع ٢/٢٠٠.

(٣) همع الهوامع ٢/٢٠٠.



نحو الكسرة فتميل الألف - إن كان بعدها ألف - نحو الياء»[1].

ولذا فقد جاء في حاشية الصبان على الأشموني مايبين حقيقة ذلك فيقول: «قوله فأن ينحى إلخ» شامل لإمالة الألف؛ لأن فيها أيضاً إمالة الفتحة نحو الكسرة كما يفيده تقريره وقضية صنيعه أنها عمل واحد يلزمه - عند وجود الألف - عمل آخر، وهو ظاهر بخلاف قول ابن الناظم: هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء مع أن قوله المذكور يخرج عنه إمالة الفتحة التي ليس بعدها ألف»[2].

وهكذا ومن خلال تتبعنا لمعنى «الإمالة»، هذا المصطلح الذي استخدم لبيان تأثير الكسرة أو الياء على نطق الفتحة أو الألف جهة الكسرة أو جهة الياء، فإننا نرى اختلافاً في تعريفاتهم، فمنهم من اعتبر الإمالة تنحية الفتحة جهة الكسرة، ومنهم من اعتبرها تنحية الألف جهة الياء، ومنهم من اعتبر تأثير الاثنين معاً، وعلى أية حال فالكل متفق في بحثه على تأثير الكسرة وتأثير الياء، وأورد خلال بحثه لموضوع الإمالة نقاطاً تبين هذا التأثر بوضوح تام كما سنبين ذلك إن شاء الله تعالى.

وبعد أن استعرضنا آراء اللغويين في المعنى الاصطلاحي لكلمة «إمالة» لنلق نظرة على حقيقة هذا المصطلح عند القراء، ولنعرف مدى الاتفاق والاختلاف إن وجد بين الفريقين، لأنهما بحثا هذا الموضوع كل فيما يخصه، فاللغوي بحثه من خلال تأثيره الصوتي على الكلمة، والقارىء

---

(١) شرح الأشموني ٤/٢٢٠.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٤/٢٢٠.



بحثه من خلال بحثه في كيفية قراءة الآية الكريمة بما يتفق مع الوارد في هذا.

الإمالة عند القراء:

ورد عن ابن مجاهد ذكر الفتح والإمالة، وأورد بعضاً من مواضعهما لكن لم يعرّف الإمالة تعريفاً محدداً إلا أنه أوضح تأثير الياء في الإمالة إذ يقول: «إنما كانت من أجل الياء فلما زالت الياء زالت الامالة»(١).

يبدأ أبو عمرو الداني باب الإمالة في كتابه «التيسير» ببيان مذهب حمزة والكسائي في الإمالة دون بيان لمعنى الإمالة، إذ يقول: «اعلم أن حمزة والكسائي كانا يميلان كل ماكان من الأسماء والأفعال من ذوات الياء»(٢).

وفي كتابه هذا قسّم «باب الفتح والإمالة وبين اللفظين» إلى ثمانية فصول ذكر خلالها مذاهب القراء، ومواقفهم من الفتح والإمالة، ويلاحظ من تسميته هذا الباب «باب الفتح والإمالة بين اللفظين» أنه قد عدّ «بين اللفظين» من غيرأنواع الإمالة، بدليل أنه جعله مقابلًا للفتح والإمالة مع أن كثيراً من العلماء عدّ بين اللفظين من الإمالة ونوعاً منها.

إلا أن أبا عمرو الداني قد عَرَّف الإمالة في كتابه الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة. بقوله: «من اختار الإمالة نحا بالفتحة نحو الكسرة فمالت الألف التي بعدها نحو الياء، فكذلك إذا أريد تقريبها من الياء بالإمالة لزم أن تقرب الفتحة التي قبلها من الكسرة»(٣).

---

(١) السبعة /١٤٦. (٢) التيسير ٤٥ - ٤٦.

(٣) ورقة ٢٤ (مخطوط بمكتبة الأزهر رقم ١٠٣).



ويتضح من تعريفه هذا أن الإمالة عنده هي تنحية الفتحة نحو الكسرة مما يترتب عليها إمالة الألف نحو الياء، فكأنه عدّ إمالة الألف نحو الياء نتيجة لتنحية الفتحة نحو الكسرة، وليس داخلًا فيها. مع أنه في مكان آخر من هذا الكتاب يقول: «والإمالة الشديدة حقها أن تقرب الفتحة من الكسرة، والألف الساكنة من الياء من غير قلب خالص، ولا إشباع مبالغ فيه[1]، فقد اعتبر تقريب الألف الساكنة من الياء من الإمالة، وليست نتيجة الفتحة من الكسرة كما رأينا في نصه السابق.

ولمكي بن أبي طالب رأيان في تعريف مصطلح «الإمالة» ففي التبصرة يقول: «معنى الإمالة هو أن تقرب الألف نحو الياء.. ويتابع كلامه قائلًا: «وإذا قربت الألف إلى الياء في الإمالة لم يكن ذلك حتى تقرب الفتحة التي قبلها نحو الكسرة»[2]. فهو اعتبر أن الأصل هو تنحية الفتحة جهة الكسر، فيترتب على ذلك إمالة الألف إلى الياء، ولكنه في كتابه الآخر وهو «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها» يعرف الإمالة تعريفاً يدخل فيه تنحية الألف جهة الياء، والفتحة جهة الكسر فيقول: «واعلم أن معنى الإمالة هو تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة»[3].

---

(١) الموضح ورقة ٢٤.

(٢) التبصرة.

(٣) الكشف ١٦٨/١.



عند علماء آخرين:

وأما ابن الجزري في كتابه «النشر في القراءات العشر» فقد عرف فيه الإمالة تعريفاً جمع من خلاله إمالة الفتحة إلى الكسرة، وإمالة الألف نحو الياء ولم يرتب أحدهما على الآخر بل اعتبرهما داخلين في الإمالة حيث يقول: «والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء»(١).

وعَرّف صاحب الإتحاف «الإمالة» بقوله: «والإمالة أن تنحى بالفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء»(٢). وهو تعريف جامع للإمالة يوافق تعريف ابن الجزري في النشر كما يوافق تعريف السيوطي في الإتقان»(٣).

وهكذا نرى أن تعريف الإمالة يكاد يكون متفقاً عليه عند النحاة والقراء حيث يرى بعضهم أن الإمالة هي تنحية الفتحة جهة الكسرة، ويترتب على ذلك تنحية الألف جهة الياء إن وُجدت بينما يرى آخرون أن الإمالة هي إمالة الألف إلى الياء وتنحيتها إليها. ويرى فريق آخر - وهو الغالب - أن الإمالة هي تنحية الفتحة إلى الكسرة والألف إلى الياء.

وهناك مجموعة من المصطلحات التي تطلق ويراد بها الإمالة، ورد بعضها عند النحاة وبعضها الآخر تطور عند القراء، فقد جاء عند سيبويه مجموعة كلمات مرادفة للإمالة من مثل «الكسر» فهو يقول: «واعلم أنه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يميل ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه فينصب بعض «مايميل صاحبه ويميل

(١) النشر ٢/٣٠.
(٢) الإتحاف /٧٤.
(٣) الإتقان ١/١١٤ وفي همع الهوامع ٢/٢٠٠. قال: «الإمالة أن تنحو جوازاً بالألف نحو الياء».



بعضماينصب صاحبه، وكذلك من كان النصب من لغته لايوافق غيره فينصب، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر، فإذا رأيت عربياً كذلك فلا تُرَيَنَّهُ خلّط في لغته ولكن هذا من أمرهم[1].

ووردت هذه الكلمة عند النحوي والقارئ أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) في الحجة[2].

كما جاءت كلمة «الكسر» عند ابن يعيش في «شرح المفصل»: وكان عاصم يفرط في الفتح وحمزة يفرط في الكسر، وأحسن ذلك ماكان بين الكسر المفرط والفتح المفرط[3]، أما في شرح الكافية فإن الرضي يعتبر أن الإمالة لاتسمى إمالة إلا إذا بالغت في إمالة الفتحة نحو الكسرة»[4].

كما وردت إشارة أخرى «للكسر» بمعنى الإمالة في حاشية الصبان على الأشموني «وتسمى الكسر»[5] أي الإمالة.

وعلل سبب التسمية بالحاشية بقوله «لما فيها من الإمالة إلى الكسر»[6].

ولم أجد مصطلح «الكسر» بمعنى الإمالة عند المتأخرين كابن هشام وابن عقيل وحتى السيوطي لم يذكر هذا المعنى.

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٣.
(٢) الحجة ٢/١٤٦.
(٣) ابن يعيش ٩/٥٤.
(٤) الشافية ٣/٤.
(٥) الصبان على الأشموني ٤/٢٢٠.
(٦) حاشية الصبان على الأشموني ٤/٢٢٠.



وأما عند القراء فقد ورد مصطلح «الكسر» بمعنى الإمالة عند الداني، وهو من علماء القرن الخامس (٤٤٤هـ) في كتابه «الموضح»[(١)].

وأما في كتابه «التيسير»[(٢)] فإنه لم يستخدم إلا مصطلح «الإمالة، وبين بين»، ثم لانجد ذكراً «للكسر» بمعنى الإمالة إلى أن نصل إلى ابن الجزري (٨٣٣هـ) في كتابه «النشر في القراءات العشر» فإننا نرى أنه قد ربط «الكسر» بالإمالة المحضة، فهو يقول بعد أن يعرف الإمالة ويقسمها إلى (كثيراً) وهو المحض، ويقال له الإضجاع ويقال له: البطح، وربما قيل له الكسر أيضاً»[(٢)].

وهناك مصطلحان استخدمهما سيبويه بمعنى «الإمالة» وهما: الإشمام وذلك كما نرى في قوله: «وقال مررت بِعَيْرٍ ومررت بخَيْرٍ» فلم يُشْمِم؛ لأنها تخفى مع الياء كما أن الكسرة في الياء أخفى»[(٣)].

وهناك نص نقله الرضي في شرح الشافية عن سيبويه يبدو أكثر وضوحاً من النص السابق إذ يقول: «تُميل الضمة وتُشمها شيئاً من الكسرة، فتصير الواو مشمة شيئاً من الياء، وتتبع الواو حركة ما قبلها في الإشمام كما تبعت الألف ماقبلها في الإمالة، فإن هذا الإشمام هو الإمالة»[(٤)].

---

(١) انظر الموضح ورقة ٢٤ ص٦، ورقة ٥٣ص٢١٦، ورقة ٢٨ ص٣٨ (بين التفخيم والكسر، ورقة ٤٦ ص١٢٦ (بين الكسر والفتح)، ورقة ٤٦ ص ١٦٢ (لامفتوح ولامكسور)، ورقة ٤٦ ص ١٦٢ (لامفتوح ولامكسور)، ورقة ٤٦ ص ١٦٢ (الإشارة إلى الكسر).

(٢) التيسير/٤٦ وما بعدها.

(٣) الكتاب ٢/٢٧١.

(٤) الشافية ٣/٢٩.



وهذا النص نقله الرضي تعليقاً على «مررت بعَيْر ومررت بخَيْر» وقد سبقت الإشارة إليه، والنص بالشكل الذي نقله الرضي لم أجده في الكتاب[1]، وقد ورد هذا المصطلح عند أبي علي الفارسي كذلك.

وأما المصطلح الآخر الذي استخدمه سيبويه بمعنى الإمالة فهو «الرَّوْم» يقول سيبويه: «فأما ناب ومال وباع فإنه من يميل يلزمها الإمالة على كل حال؛ لأنه إنما ينحو نحو الياء التي الألف في موضعها وكذلك «خاف» لأنه يروم الكسرة التي في «خفت» كما نحا نحو الياء»[2].

وهناك مصطلح «الإجناح» بمعنى الإمالة الشديدة، وقد ورد عند أبي علي الفارسي في الحجة إذ يقول: «قال: وكان حمزة لايميل من ذلك إلا الفعل الذي في أوله الواو مثل: (نموت ونحيا) و (أمات وأحيا) و(يحيا من حي) (ولايحيا) كان يميل هذه الحروف أشد من إمالة أبي عمر ونافع.

قال أبو علي: يشبه أن يكون بالغ في إجناح الألف ليقربها من الياء؛ إذ كانوا قد أبدلوا من الألف الياء في نحو «أفعى» في الموقف فبالغ في الإجناح ليقربها من الياء التي أبدلوها من الألف في الوقف»[3].

كما ورد عنده مصطلح «الإضجاع» بمعنى الإمالة الشديدة: «وقال ابن جمّاز كان نافع يضجع من ذلك كله قوله: »خاب) طه/ ٦١)[4].

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٧١.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٥، وانظر الارتشاف ١/٢٢٣.

(٣) الحجة ١/٤٠٦.

(٤) الحجة ١/٣٢١.



ونرى هذا المصطلح يأتي بالمعنى نفسه في حاشية الصبان على الأشموني «وتسمى (أي الإمالة) الكسر والبطح والإضجاع»[١].

كما نرى أن هذا المصطلح قد كثر استخدامه بالمعنى نفسه عند القراء حيث نرى الداني يستخدمه في «الموضح»[٢]، وكذلك ابن الجرزي في النشر[٣]، وصاحب الإتحاف[٤]، ومن المصطلحات التي شاع استخدامها بمعنى الإمالة الشديدة «البطح».

كما ورد بهذا المعنى عند أبي علي الفارسي في الحجة[٥]. ومن الكتب النحوية الأخرى التي ورد بها هذا المصطلح كتاب «حاشية الصبان على الأشموني»[٦] حيث جعلها مرادفة للإمالة الشديدة.

وأما عند القراء فقد ذكر بهذا المعنى عند ابن مجاهد وأبي عمرو الداني في كتابه الموضح[٧]، وعند ابن الجزري[٨]، والبناء صاحب الإتحاف[٩].

ومن المصطلحات المستعملة قليلًا «الإشباع»، وذلك في الإمالة الشديدة، وقد جاء بهذا المعنى عند أبي علي الفارسي في الحجة: «وقول أحمد في حكايته عن نافع: لايميل الألف التي تأتي بعدها راء مكسورة يريد به - إن شاء الله - لايميل الفتحة نحو الكسرة إمالة شديدة، فتميل

---

(١) الصبان على الأشموني ٤/٢٢٠.
(٢) ورقة ٥٩ ص ٢٦١.
(٣) النشر ٢/٣٠.
(٤) الإتحاف/٧٤.
(٥) الحجة ٧/٣٨٢.
(٦) الصبان على الأشموني ٤/٢٢٠.
(٧) الموضح ورقة ٢٤ ص ٦.
(٨) النشر ٢/٣٠.
(٩) الإتحاف/٧٤.



الألف نحو الياء كثيراً، ولكن لايشبع الفتحة نحو الكسرة فيخف لذلك إجناح الألف وإضجاعها لأن أحمد كان قد قال بعدُ: كان في ذلك كله من الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب. وإذا زال عن الفتح الخالص فهو إمالة، وإن كان بعض الإمالة أزيد من بعض»(١).

ويفهم من هذا النص أن الإشباع يعني إشباع إمالة الفتحة نحو الكسرة أي إمالة شديدة.

وممن ذكر هذا المصطلح الداني في كتابه الموضح(٢).

وهناك مصطلح يستخدم للإمالة إذا كانت بدرجة كبيرة أي تنحية الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء تنحيةً شديدةً وهو «إمالة شديدة»(٣)، وورد عنده في النص التالي: «قال: وكان حمزة لايميل من ذلك إلا الفعل الذي في أوله الواو. مثل (يموت ونحيا) و (أمات وأحيا) و (نحيا من حي) (ولايحيا) كان يميل هذه الحروف أشد من أمالة أبي عمرو نافع(٤) وقد جاء هذا المصطلح عند ابن يعيش في شرحه المفصل حيث يقول: «وكذلك الإمالة في العربية عدول بالألف عن استوائه، وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة، وبحسب بعده تكون خفتها»(٥)، فقد رأى أنه كلمّا قرب مخرج الألف جهة الياء كلما زادت شدة الإمالة أي أنها درجات منها الشديدة ومنها الخفيفة.

---

(١) الحجة ٣٩٩/١.

(٢) الموضح ورقة ٢٤ ص ٦.

(٣) الحجة ٣٩٩/١.

(٤) الحجة ٤٠٦/١.

(٥) ابن يعيش ٥٤/٩.



وقد استُخدِم هذا المصطلح بالمعنى نفسه عند أبي عمرو الداني[1] وهو من القراء، ولم أجده عند غير هؤلاء بهذا المعنى سواء من النحاة أم من القراء اللهم إلا عند أبي شامة، وهو من علماء القرن السابع الهجري (٦٦٥)[2] نقلًا عن الداني.

وهناك «مصطلح» لانجده عند النحاة، ولكنه ظهر عند القراء وهو«المحض» أي الخالص، ويقصدون به الإمالة الخالصة أي الشديدة، فلم يستخدم أبو علي الفارسي وهو النحوي القارىء، وإنما ظهر عند ابن غلبون (٣٨٥هـ) في «الاستكمال» «بصيرا» سعيرا، جديرا الخ . . . أن ورشا يقرأ هذا الباب في وقفه دون وصله بترقيق الراء بين اللفظين من غير إمالة محضة[3].

وفي كتب أخرى نجده عند ابن الجزري في النشر (٨٣٣هـ) إذ يشير إلى «المحض» عند تقسيمه الامالة بعد تعريفها: «والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء (كثيراً) وهو المحض أي الخالص أي الإمالة الشديدة إذ تقابلها بالإمالة الخفيفة وهي بين اللفظين، أو التقليل كما سنشير إليه إن شاء الله. ونجده بالمعنى ذاته عند الإمام أبي حفص عمر بن قاسم الأنصاري المشهور بالنشار في كتابه «المُكَرَّر» في مواضع كثيرة لما بين مذاهب القراء في إمالة الآيات الكريمة التي توجد فيها الإمالة، ثم بَيَّن نوع

---

(١) الموضح ص٦ ورقة ٢٤.

(٢) إبراز المعاني ص ١٦٨.

(٣) الاستكمال ورقة ١٣/أ تشستربيتي.



الإمالة من ذلك قوله (قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ﴾ النساء/ ٩٧) قرأ البزي بتشديد التاء المثناة فوق من «توفَّاهم» في الوصل، والباقون بالتخفيف، وقرأ بالإمالة محضة حمزة والكسائي، وبين اللفظين ورش، وأدغم أبو عمرو التاء في الظاء في «الملائكة ظالمي» بخلاف عنه[١].

ورد ذكر «المحضة» في الإتحاف حيث يقسم الإمالة إلى نوعيها الشديدة والخفيفة حسب درجة ميلها إلى الكسرة أو الياء: «والإمالة أن تنحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهي المحضة ويقال لها الكبرى والإضجاع والبطح وهي المرادة عند الإطلاق»[٢].

ومن الألفاظ التي استخدمت بمعنى الإمالة الشديدة لفظ «الكبرى» وهو قليل الاستعمال بهذا المعنى إذ لانجده إلا عند صاحب «الإتحاف»[٣] وقد ورد في النص السابق.

وكل ماسبق ذكره من المصطلحات فإنه يخص الإمالة الشديدة والخالصة[٤]، وتوجد مصطلحات أخرى خاصة بالنوع الثاني من الإمالة وهي الخفيفة، ويلاحظ أن المصطلحات التي تطلق على النوع الثاني من الإمالة كإمالة بين بين، وبين اللفظين، وبين الفتح والكسر، وغيرها لم تظهر عند النحاة المتقدمين كسيبويه والمبرد، ولكنها ظهرت عند أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) وهو نحوي وقارىء، فلا نجد مثل هذه الألفاظ إلا عند ابن يعيش في

---

(١) المكرر/٣١، ٣٤، ٣٦.

(٢) (٣) الإتحاف/ ٧٤

(٤) إلا عند سيبويه والمبرد فإنهما قصدا مطلق الإمالة.



المفصل، فقد ظهر عنده «مصطلح» بين الكسر المفرط، والفتح المفرط»(١) كما استخدم مصطلح «بين بين»، ولكن يبدو أنه قد قصد به معنى مرادفاً للإمالة إذ يقول: «كذلك في الإمالة قربوا الألف من الياء؛ لأن الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله وأدناه فتنافرا ولما تنافرا أجنحت الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء، فصار الصوت بين بين، فاعتدل الأمر بينهما وزال الاستثقال الحافل بالتنافر»(٢) فهو إذن لم يُرد به النوع الخفيف من الإمالة كما سنرى، بل أراده لفظاً مرادفاً للإمالة، وأما في المصطلح الأول فيظهر جلياً أنه أراد بين الفتح والإمالة أي النوع الثاني حيث يقول: «وكان عاصم يفرط في الفتح، وحمزة يفرط في الكسر، وأحسن ذلك ماكان بين الكسر المفرط والفتح المفرط»(٣).

والغريب في هذا أن ابن مجاهد وهو من علماء القرن الثالث الهجري (٢٤٥هـ) قد استخدم كثيراً من الألفاظ التي تدل على درجات الإمالة، ومع ذلك فإنها لم ترد عند النحاة إلى أن استخدم بعضها ابن يعيش كما رأينا وهو من علماء القرن السابع الهجري (٦٤٣هـ) وسنشير إلى هذه الألفاظ عند ابن مجاهد حينما نصل إلى القراء.

ومن النحاة الذين ذكروا بعضاً منها الرضي (٦٨٦هـ) في شرح الشافية فإننا نجد عنده مصطلح «بين اللفظين»(٤)، ومصطلح «ترقيق»(٥)، وقال عن الترقيق، والترقيق إنما يكون في الفتحة التي قبل الألف فقط.

---

(١) ابن يعيش ٩/٥٤.
(٢) ابن يعيش ٩/٥٥.
(٣) ابن يعيش ٩/٥٤.
(٤) الشافية ٣/٤.
(٥) الشافية ٣/٤.



عند القراء:

استخدم مجموعة من المصطلحات للدلالة على درجات الإمالة غير المحضة، فقد ذكر ابن مجاهد مجموعة منها «لايفتح ذوات الياء ولايكسر» أي بدرجة وسطى بين الفتح والكسر فهو يقول تعليقاً على قوله تعالى: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ﴾ (البقرة ١٦).. فكان نافع لايفتح ذوات الياء ولايكسر مثل قوله: (الهدى) (البقرة ٢٩) (النساء ١٣٥) و(العمى) (فصلت ١٧) و (استوى) (البقرة ٢٩) (وأعطى.. وأكدى) (النجم ٣٤)، ومأشبه ذلك كانت قراءته وسطاً في ذلك كله)[١]. ومصطلح «لايفتح ولايكسر» للدلالة على الإمالة الخفيفة، (أو الوسطى كما يطلق عليها أحياناً) لم يستخدم عند غير ابن مجاهد.

وجاء عند ابن مجاهد كذلك «بين الكسر والفتح» في قوله: «وأما أبو عمرو فكان يقرأ من ذلك ماكان في رؤس الآي بين الكسر والفتح مثل آيات سورة (والنجم) و (عبس وتولى) و (الضحى) إلخ..»[٢].

كما استخدم «بين الفتح والكسر»[٣] للمعنى ذاته، والواضح أنه لم يقصد به تغييراً في المعنى بقدر ماهو تغيير في الألفاظ، فيورد هذا النص حول الآيات السابقة في مكان آخر من كتابه «السبعة: وقرأ نافع ذلك كلّه بين الكسر الفتح. قال خلف عن إسحق المسيبي عن نافع: آياتها وآيات

---

(١) السبعة /١٤٥.

(٢) السبعة /١٤٥ ـ ٦٨٨

(٣) السبعة/١٤٩، ١٦٤، ٦٨٨، ٦٩٠.



الضحى والأعلى والليل وما أشبهها بين الفتح والكسر»[1].

ولكن جاء عنده نص آخر قد يفهم منه أن البدء بالفتح يُشعر أنه الأولى والأقرب حيث يقول: «بل كان في ذلك كله بين الفتح والكسر وهو إلى الفتح أقرب»[2].

وقد استخدم أبو علي الفارسي مصطلح «بين الفتح والكسر»، وكذلك «بين الكسر والفتح»[3] قال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: (بل ران) الراء بين الفتح والكسر»[4]، وقوله «وروى أبو عبيد عن الكسائي في (شاء) (البقرة/ ٢٠) و (جاء) (النساء/ ٤٣) بين الفتح والكسر»[5].

كما ذكره الداني في كتابه «الموضح»[6]، وأبو شامة في إبراز المعاني[7]. ومن المصطلحات المستخدمة للدلالة على الإمالة الخفيفة، نذكر بالإضافة إلى ماسبق ذكره، تلك التي استخدمها ابن مجاهد والعلماء من بعده منها: «بين الإمالة والتفخيم: «قوله (فأحياكم) كان ابن كثير وابن عامر يفتحون الياء في هذا الباب كله.. وكان نافع يقرأ ذلك بين الإمالة والتفخيم»[8].

وذكره كذلك أبو علي الفارسي، بل ذكر النصين اللذين وردا عند ابن مجاهد[9] وهذا المصطلح من المصطلحات التي استخدمها القراء في بيان

---

(١) السبعة /٦٨٨، ٦٧٥.

(٢) السبعة/١٤٩.

(٣) الحجة ٣٨١/١.

(٤) الحجة ٣٢٢/١.

(٥) الموضح/ ص١٦٢ ورقة ٤٦.

(٦) إبراز المعاني/١٦٤.

(٧) السبعة/١٥٠، وانظر كذلك ص ١٥١.

(٨) انظر الحجة ٤٠٤/١، ٤٠٥.

(٩) السبعة/٦٧٤.



أنواع الإمالة، إذ لا نجد له ذكراً عند النحاة إلا عند «أبي علي الفارسي» وهو قارئ ونحوي كما قلنا، بل لم يستخدم عند بقية القراء.

كما ورد عند ابن مجاهد لفظ «بين الكسر والتفخيم»: وقرأ نافع «وما أدراك» بين الكسر والتفخيم»[1].

وهذا المصطلح لا نجده كذلك عند النحاة، بل استخدمه بعض القراء بعد ابن مجاهد. فقد ورد ذكره عند أبي علي الفارسي حيث يقول: «قال أحمد: وأما حمزة فكان لايميل من ذلك شيئاً إلا قوله (الأشرار)، و (القرار)، و (ذات قرار)، و (القهار)، و (البوار)، وكل ذلك بين الكسر والتفخيم»[2].

واستخدام الداني في «الموضح» هذا المصطلح لكن بتقديم التفخيم وسماه «بين التفخيم والكسر»[3].

وهناك مصطلح لم يستخدم عند النحاة كذلك، ولم يرد عند ابن مجاهد، ولكن استخدمه أبو علي الفارسي ومن بعده أبو عمرو الداني، وهو مصطلح «لامفتوح ولامكسور»، قال الفارسي: «وكان نافع يُشِمُّ الزاي من (فزادهم) الإضجاع في رواية خلف عن إسحاق وابن حجاز وإسماعيل بن جعفر عنه، وكذلك أخوات (فزادهم) لامفتوح ولامكسور[4].

وأما مصطلح «بين اللفظين» فإنه لم يعرف عند النحاة السابقين

---

(١) الحجة ١/٤٠١.
(٢) الموضح ص ١٦٢، رقة ٤٦.
(٣) الحجة ١/٣٢٠ وانظر الموضح للداني، ص ١٦٢ ورقة ٤٦
(٤) الحجة ١/٣٢٠ وانظر الموضح للداني، ص ١٦٢ ورقة ٤٦.



كسيبويه والمبرد بهذا المعنى، كما لم يستخدمه ابن مجاهد ولا الفارسي، ولكننا نجد أن أقدم من استخدمه هو ابن غلبون وهو من علماء القرن الرابع (٣٨٥هـ)، وذلك في مثل قوله «وقرأ أبو عمرو ماكان فيه راء بعدها ياء بالإمالة، وماكان غير ذلك بين اللفظين»[(١)]، كما استخدمه مكي القيسي (٤٣٧هـ) حيث يقول: «. . . النار والنهار» وشبهه فيما بعد الألف راء مكسورة أماله أبو عمرو وأبو عمر الدوري، «إلا أن أبا عمرو استثنى «الجار» في الموضعين في النساء ففتحهما، وأمالهما أبو عمر الدوري وحده كذلك. . وقرأه ورش بين اللفظين، وفتحه الباقون»[(٢)].

ومن المتأخرين الذين ورد عندهم هذا المصطلح ابن الجزري[(٣)]، والنشار صاحب كتاب المكرر[(٤)]، ومن اللغويين الذين استخدموا هذا المصطلح الرضي في شرحه الشافية «ومالم تبالغ فيه يسمى بين اللفظين»[(٥)].

«بين بين» بمعنى الإمالة، هذا المصطلح قليل الاستعمال عند النحاة بل لا نكاد نجده إلا عند ابن يعيش حيث يقول: «وكذلك في الإمالة قربوا الألف من الياء؛ لأن الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله وأدناه فتنافرا، ولما تنافرا أجنحت الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء،

---

(١) الاستكمال ١٣/أ.
(٢) التيسير /٤٧، ٤٨.
(٣) الكشف ١٧٠/١، وانظر الكشف ١٧١/١، ١٧٣، ١٧٨.
(٤) النشر ٢/٢/٣٠، ٦١.
(٥) المكرر/٣١، ٣٥.
(٦) شرح الشافية ٤/١.



فصار الصوت بين بين فاعتدل الأمر بينهما، وزال الاستثقال الحاصل بالتنافر فاعرفه»[1].

كما يتضح من النص أنه لم يقصد بهذا اللفظ «بين بين» الإمالة الخفيفة، بل أراد مجرد الإمالة؛ لأن معنى إجناح الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء هو الإمالة على إطلاقها.

وعلى ذلك فإن النحاة لم يستخدموا هذا المصطلح بالمعنى الذي استخدمه القراء وهو «الإمالة الخفيفة»، ولم يرد عند ابن مجاهد ولا عند الفارسي ولا ابن غلبون وهؤلاء من القراء الأوائل، بل استخدمه أبو عمرو الداني في كتابه التيسير إذ يقول: و «جبارين» فإن ورشا يقرأهما أيضاً بين بين على اختلاف بين أهل الأداء عنه في ذلك»[2] ويقول أيضاً: «وأمال أبو عمرو والكسائي أيضاً في رواية الدوري فتحة الكاف من «الكافرين» و «كافرين» إذا كان بعد الراء ياء حيث وقع، وقرأ ورش ذلك بين بين، وقرأ الباقون بإخلاص الفتح»[3].

واستُخْدِم بهذا المعنى عند ابن الجزري «والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس، قال: وعلماؤنا مختلفون في أي هذه الأوجه أوجه وأولى، قال: واختار الإمالة الوسطى التي هي بين بين»[4]، وقد حدد بكلامه هذا معنى

---

(١) ابن يعيش ٩/٥٥.
(٢) التيسير/٥٠.
(٣) التيسير/٥٢.
(٤) النشر ٢/٣٠.



«بين بين» وهو الإمالة الوسطى، وقد سماها بعضهم الإمالة الخفيفة كما رأينا. ويقول في موضع آخر: «وأما ذوات الراء فكلهم مجمعون على إمالتها بين بين وجهاً واحداً»[1].

كما نجد هذا المصطلح بهذا المعنى مستخدماً عند النشار صاحب «المكرر» في مثل قوله عن التوراة: «قوله تعالى «التوراة» قرأ أبو عمرو وابن ذكوان والكسائي بالإمالة وحمزة بين بين»[2]، واستخدم أيضاً عند البناء في الإتحاف[3].

ومن المصطلحات التي قل استعمالها مصطلح «بين الفتح والإمالة» فقد ورد عند أبي عمرو الداني في كتابه الموضح[4]. كما ورد عند «مكي» في كتابه «الكشف» إذ يقول بعد أن يبين الآراء في الكلمات التي تقع بعد ألفها راء نحو «النار والنهار» وشبهما: «وعلة من قرأه بين اللفظين أنه توسط الأمر، فلم يمل لئلا يخرج الحرف عن أصله، ولم يفتح لقوة الكسرة في الراء فقرأ ذلك بين اللفظين أي بين الفتح والإمالة»[5].

وأما مصطلح «لاممال ولامفتوح» بمعنى الإمالة الخفيفة أو الوسطى فلم يستخدمه إلا مكي في الكشف واصفاً إمالة «بين اللفظين» أي المتوسطة، وذلك في كلمات مثل «تزّكى وزكّى ويرضى» وكل ماوقع من هذا رأس آية إذ يقول: «فإن كان بعد الألف هاء وألف قرأه أبو عمرو

---

(١) النشر ٢/٥١، وانظر ٢/٥٠، ٥٨.
(٢) المكرر/٣٥، وانظر ص ٣٦.
(٣) الإتحاف/٧٤.
(٤) الموضح ص ٢٨ ورقة ٢٨.
(٥) الكشف ١/١٧٠ - ١٧١.

وحده بين اللفظين، وإن كان في شيء، من ذلك راء فأبوعمرو يميله كحمزة والكسائي، وورش يقرؤه بين اللفظين على التوسط، لاممال ولامفتوح»[1].

ومن المصطلحات التي استخدمت قليلًا، بل لانجده إلا عند المتأخرين من القراء مصطلح «التقليل» وذلك للإشارة إلى الإمالة الخفيفة أو المتوسطة أي دون الإمالة المحضة، وقد ذكره ابن الجزري للإشارة إلى النوع الثاني من الإمالة، وأعني به الإمالة الخفيفة «وقليلًا وهو بين اللفظين ويقال له أيضاً التقليل»[2].

كما جاء هذا المصطلح عند البناء صاحب كتاب الإتحاف حيث يقول: «وأمال (فأني تصرفون)، (فأني تؤفكون) حمزة والكسائي وخلف وبالفتح والتقليل الأزرق والدوري عن أبي عمرو»[3].

وجاء في موضع آخر «وأمال (إلا أن يهدى) حمزة والكسائي وخلف، وقلله الأزرق بخلفه»[4].

وهناك مصطلحان أحدهما استخدم عند البناء في الإتحاف وهو «الصغرى»[5]، وهو مرادف لمصطلح «بين بين» كما استخدم عند الجعبري[6].

وأما المصطلح الآخر فهو «إمالة لطيفة» وقد ذكره سبط

---

(١) انظر الكشف ١/١٧٧ - ١٧٨.
(٢) النشر ٢/٣٠.
(٣) الإتحاف/٢٤٩.
(٤) الإتحاف/٢٤٩.
(٥) الإتحاف/٧٤.
(٦) المنهج/٨٠.

الخياط البغدادي[1] أو التلطيف «وذكره ابن الجزري»[2].

وهناك مصطلح استخدم عند مجموعة من القراء للدلالة على الإمالة المتوسطة ومنهم الداني[3] وأبو شامة[4] وابن الجزري[5] وهو مصطلح «إمالة متوسطة».

ثالثاً: المصطلحات الخاصة بالتفخيم:

استخدم للتعبير عن التفخيم مجموعة من المصطلحات، وسنتناولها إن شاء الله بالبحث، لكنها كما سنرى أقل من تلك كالخاصة بالإمالة وأنواعها، وسيكون منهجي كما مَرّ بالإمالة أن أبدأ بتلك الواردة عند النحاة ثم القراء مع الإشارة إلى المصطلحات التي انفرد بعضهم باستخدامها.

الفتح: عند النحاة:

وقد استخدم سيبويه هذا المصطلح بمعنى التفخيم في مواضع كثيرة منها قوله: «وناس كثيرون لايميلون الألف، ويفتحونها يقولون حُبْلى ومِعْزى»[6].

---

(١) شرح حرز الأماني ص ٢٠٥، مخطوط برقم ٦١٢ قرءات دار الكتب.

(٢) النشر ٣٠/٢.

(٣) الموضح ورقة ٥٣ ص ٢١٦.

(٤) إبراز المعاني ص ١٦٨.

(٥) النشر ٣٠/٢.

(٦) سيبويه ٢٦١/٢.



ويقول في موضع آخر: كما لايكون في الواو الساكنة إمالة، وإنما كان في الفتح لشبه الياء بالألف»[1].

كما ورد عند المبرد بهذا المعنى حين يتكلم عن حروف الاستعلاء: «فهذه الحروف منفتحة المخارج، فلذلك وجب الفتح»[2]، كما استخدمه في موضع آخر: ولو كان المستعلي بعد حرف مكسور لم تجز الإمالة فيه، لأن المستعلي أقرب إلى الألف فهو مفتوح»[3]، كما يتضح من باب الإمالة عند المبرد أنه لم يستخدم مصطلح «الفتح» للدلالة على التفخيم إلا مرتين، وذلك في النصين السابقين، وكما استخدم مصطلح «النصب» للدلالة على هذا المعنى أعني التفخيم إحدى عشرة مرة، وسنشير إلى ذلك حين نصل إلى هذا المصطلح.

وممن استعمل مصطلح «الفتح» ابن خالويه (المتوفى ٣٧٠هـ) في كتابه: «الحجة في القراءات السبع» إذ يقول عن قوله تعالى في «طغيانهم» (البقرة ١٥) يقرأ بالإمالة والتفخيم، فالحجة لمن أمال.. والحجة لمن فتح»[4]. وقد كان استخدامه لهذا المصطلح قليلًا إذا ماقورن باستخدامه مصطلح «التفخيم» كما سيأتي.

ومما يدل بصورة جلية على أن مراده بالفتح هو التفخيم قوله: «وأمال الكسائي (هداي) وفتحه الباقون» فالحجة لمن أمال أنها من ذوات الياء

(١) سيبويه ٢/٢٦٢، وانظر سيبويه ٢/٢٦٦.
(٢) المقتضب ٣/٤٦.
(٣) المقتضب ٣/٤٧.
(٤) الحجة / ٧٠ لابن خالويه.



لتثنيتهم إياها (هديان) كما تقول: فتيان. والحجة لمن فَخّم أنها وإن كانت في الأصل من ذوات الياء فقد انقلبت الياء فيها بالإضافة إلى لفظ الألف..»[١].

وذكر مصطلح «الفتح» عند الفارسي كثيراً كما في قوله: «كان الكسائي يميل الألف في «طغيانهم» وفي «آذانهم» وقال غيرهما[٢] كان يفتح.

وقال أبو الحارث الليث بن خالد وغيره: كان الكسائي لايميل هذا وأشباهه والباقون يفتحون»[٣] وكثيراً مااستخدمه مقابلًا للكسر كقوله «لامفتوح ولامكسور»[٤] وكقوله: «بين الفتح والكسر»[٥].

عند المتأخرين من النحاة:

من النحاة الذين أوردوا مصطلح «الفتح» بمعنى «التفخيم» ابن يعيش حيث يقول: «والإمالة لغة تميم، والفتح لغة أهل الحجاز»[٦].

ويقول: «وكان عاصم يفرط في الفتح وحمزة يفرط في الكسر»[٧].

وجاء هذا اللفظ في «الصبان» مقروناً بكلمة «يفخمون»: «وأما أهل

---

(١) الحجة ٧٥ ـ ٧٦ لابن خالويه، وانظر ص ١٠٧، ١٩٣.

(٢) أي غير من روى هذه الرواية وهما أبو عمر الدوري ونصير بن يوسف النحوي.

(٣) الحجة للفارسي ٣٦٦/١.

(٤) الحجة ٣٢٠/١.

(٥) الحجة ٣٢١/١.

(٦) شرح ابن يعيش ٥٤/٩.

(٧) المصدر نفسه ٥٤/٩.



الحجاز فيفخمون بالفتح»[1] وقد فسر في حاشيته «الفتح» بمعنى ترك الإمالة[2].

عند القراء:

ونبدأ بابن مجاهد باعتباره أقدمهم، فقد استخدم مصطلح «الفتح» بمعنى التفخيم، ومقابلًا للإمالة في مواضع كثيرة بل لقد حدد باباً بعنوان «ذكر الفتح والإمالة»[3] ويقول تعليقاً على «بالهدى»: «وقال المسيبي كان نافع يفتح ذلك كله. والأول قول قالون وورش عن نافع وكان ابن كثير يفتح ذلك كله مثل نافع»[4].

كما استخدم لفظ «الفتح» أبو عمرو الداني[5]، وأبو شامة[6].

كما ذكره ابن غلبون: «وأما مافيه ألف ولام فكثير في القرآن، فقرأ أبو عمرو والكسائي في رواية أبي عمر الدوري بالإمالة حيث وقع، وقرأ الباقون وأبو الحارث عن الكسائي بالفتح، وخالفهم ورش فقرأ بين اللفظين حيث وقع»[7].

---

(١) الصبان على الأشموني ٤/٢٢١.
(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٤/٢٢١، وانظر الارتشاف ص ٢٠٥.
(٣) السبعة/١٤٥.
(٤) السبعة/١٤٥. وانظر ص/١٤٦، ١٥٠، ١٦٤، ٦٨٨، ٦٧٤.
(٥) الموضح ورقة ٢٤ ص٥.
(٦) إبراز المعاني/١٦٤.
(٧) الاستكمال ١/ب.



كما استخدمه مكي إذ يقول: «إلا أن أبا عمرو استثنى «الجار» في الموضعين في النساء ففتحهما، وأمالها أبوعمر الدوري وحده كذلك، وقرأه ورش بين اللفظين، وفتحه الباقون»[1].

كما أنه استخدم هذا المصطلح مقابلًا الإمالة في مثل قوله: «بين الفتح والإمالة»[2].

عند المتأخرين:

من القراء الذين ذكر عندهم «الفتح» بمعنى التفخيم ابن الجزري «والفتح هنا عبارة عن فتح القارىء لفيه بلفظ الحرف وهو فيما بعده ألف أظهر، ويقال له أيضاً التفخيم وربما قيل له النصب»[3]. فقد أورد في هذا النص الألفاظ الأخرى المرادفة وهما التفخيم والنصب اللذين سنشير إليهما بعد «الفتح».

ويقول في موضع آخر: أما (الجار) فاختص بإمالته الدوري عن الكسائي، وفتحه أبو عمرو، إلا أنه اختلف عنه من رواية الدوري فروى الجمهور عنه الفتح»[4]، والواقع أن هذا المصطلح كثير الاستعمال عنده فهو يطلقه مقابلًا الإمالة، وذلك في الآيات التي فيها فتح وتفخيم، وكذلك في الآيات التي فيها خلاف هل هي ممالة، أو مفخمة، أو بين بين؟

---

(١) الكشف ١/١٧٠.

(٢) الكشف ١/١٧١.

(٣) النشر ٢/٢٩.

(٤) النشر ٢/٥٥.



كما أنه يستخدم تعبيراً آخر في الفتح المحض وهو تعبير «وأخلص الفتح»[1] ويقول في موضع الحديث عن «الضحى وسجى والقوى» وهدى والهوى. ويغشى» «فأقرأني ذلك أبو الحسن عن قراءته بإخلاص الفتح»[2].

واستخدم «النشار» صاحب كتاب «المكرر» هذا المصطلح كثيراً في إصدار أحكامه حول الآيات القرآنية الكريمة من مثل قوله: «قوله تعالى حق تقاته» قرأ الكسائي بالإمالة وورش بالفتح وبين اللفظين والباقون بالفتح»[3].

كما ذكر مصطلح «الفتح» صاحب «الإتحاف» إذ يورد التعريف الذي أورده ابن الجزري عن الفتح، ويردفه بالتفخيم والنصب[4].

كما يقرنه بالإمالة حين يتكلم عن أن الفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس[5].

وهو يطلق هذا المصطلح كثيراً حين يتكلم عن الأوجه الواردة في القراءات القرآنية كقوله مثلًا: «واختلف» عن أبي عمرو وأبي بكر في «يابشرى» بيوسف، فالفتح عن أبي عمرو رواية عامة أهل الأداء، وبه قطع في التيسير»[6].

ويقول في موضع آخر: «(وأجمع) من روى الفتح عن الأزرق في اليائي على تقليل «رأى»، وبابه فيما لم يكن بعده ساكن وجهاً واحداً إلحاقاً

---

(1) النشر ٢/٤٦.
(2) النشر ٢/٤٩.
(3) المكرر/٢٥.
(4) الإتحاف/٧٤.
(5) الإتحاف/٧٤.
(6) الإتحاف/٧٩.



له بذوات الراء لأجل إمالة الراء قبلها»[1].

وهكذا نرى أن مصطلح «الفتح» بمعنى التفخيم قد استخدم عند النحاة كما استخدم عند القراء.

النصب:

وهو من المصطلحات الذي استخدم للدلالة على التفخيم، وقد استخدمه النحاة بهذا المعنى إذ لم يستخدمه القراء، ويبدو أنهم قد استغنوا عنه بلفظ الفتح أو التفخيم، إلا أننا نرى أبا علي الفارسي قد استخدم النصب قليلًا. كما أشار إلى النصب بمعنى التفخيم كل من ابن الجزري والبناء عند تعريفهما التفخيم، ولكن لم يستخدماه في إطلاق الأحكام على أوجه القراءات الواردة في الآية القرآنية.

وأما أول من استخدم هذا المصطلح وقصد به التفخيم فهو سيبويه كما يتضح من هذا النص: «وقالوا في الجرمررت بعَجْلانِك فأمالوا كما قالوا مررت ببِابك، وقالوا مررت بِمِالٍ كثير، ومررت بِالمِال كما تقول: هذا ماِش، وهذا دِاع، فمنهم من يدع ذلك في الوقف على حاله، ومنهم من ينصب في الوقف»[2].

وهناك نص يتضح فيه معنى هذا المصطلح بشكل جلي حيث يقول: «واعلم أنه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يميل،

---

(١) الإتحاف/٨٠.

(٢) الكتاب ٢/٢٦١.



ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه فينصب بعض ما يميل صاحبه، ويميل بعض ماينصب صاحبه، وكذلك من كان النصب من لغته لايوافق غيره ممن ينصب»[1].

والواضح أن سيبويه يقصد بالنصب التفخيم حيث ربطه بالإمالة وجعله مقابلًا لها.

كما استخدم هذا المصطلح أبو العباس المبرد في مثل قوله: «فمما يمال ماكان ألفه زائدة في فاعل، وذلك نحو قولك: رجل عِابد، وعِالم، وسِالم، فإنما أملت الألف للكسرة اللازمة لما بعدها وهو موضع العين من فاعل، وإن نصبت في كل هذا فجيّد بالغ على الأصل وذلك قولك: عَالم وعَابد»[2].

ويقول في موضع آخر: «فكل ماكانت الياء أقرب إلى ألفه أو الكسرة، فالإمالة له ألزم، والنصب فيه جائز، وكل ماكثرت فيه الياءات أو الكسرات فالإمالة فِيه أحسن من النصب»[3].

وسنورد رأي الفارسي هنا بهذا المصطلح باعتباره نحوياً كما سنبين رأيه حين نصل إلى القراء باعتباره قارئاً، والفارسي قد استخدم هذا المصطلح قليلًا، بل لم يتعد المرة أو المرتين، فقد ذكر النصب بمعنى التفخيم في هذا النص: «فأمالوا إذا وقفوا ولم يميلوا إذا وصلوا، وذلك قولهم في الوقف يريد أن يضربها ومنا، ومنها وبنا ونحو ذلك.

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٣.

(٢) المقتضب ٣/٤٢.

(٣) المصدر نفسه ٣/٤٣.



فإذا وصلا نصبوا فقالوا: يريد أن يضربها زيد، وأن يضربا زيداً، ومنازيد[1].

وعند علماء آخرين:

ذكر هذا المصطلح عند ابن يعيش في مثل قوله: «وإمالة أكلت عنباً أقوى من إمالة درهمان، لأن بين كسرة الدال من «درهمان» وبين الألف منها ثلاثة أحرف فلما كانت الكسرة أقرب إلى الألف، فالإمالة له ألزم والنصب فيه جائز، وكلما كثرت الكسرات والياءات كانت الإمالة فيه أحسن من النصب»[2] كما استخدمه أبو حيان في الارتشاف[3].

عند القراء:

كما ذكرت سابقاً فإن هذا المصطلح وأعني به «النصب» قليل الاستخدام عند القراء، فقد أورده أبو علي الفارسي كما سبقت الإشارة إليه[4].

كما أشار إليه كل من ابن الجزري في «النشر»، والبناء في «الإتحاف» حين بين تعريف الفتح بقوله: «والفتح هنا عبارة عن فتح القارىء لفيه بلفظ الحرف وهو فيما بعده ألف أظهر، ويقال له أيضاً التفخيم وربما قيل له النصب»[5] وماعدا هاتين الإشارتين إلى «النصب» فإنهما لم يستعملا هذا المصطلح لبيان الأحكام والأوجه الواردة في الآيات القرآنية، بل عبرا

---

(١) الحجة للفارسي ٣٨٢/١.

(٢) شرح المفصل ٥٦/٩، ٥٧.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٣٩/١.

(٤) الحجة ٣٨٢/١.

(٥) النشر ٢٩/٢، وانظر الإتحاف ص ٧٤.

بمصطلحين آخرين هما «الفتح» الذي سبقت الإشارة إليه، و «التفخيم» وسيأتي.

مصطلح «التفخيم»:

وهذا المصطلح أكثر استخداماً من سابقه «النصب» سواء عند النحاة أو عند القراء، لكن الملاحظ أن هذا المصطلح لم يرد في كتاب سيبويه بهذا المعنى، ولكن نقله عنه الرضي في شرح الشافية إذ يقول: «ولم يذكر المصنف ألف التفخيم وذكرها سيبويه في الحروف المستحسنة»[(١)]. كما لم يستخدمه المبرد في كتابه المقتضب حين تحدث عن الإمالة واستعاض عنه بمصطلح «الفتح» المشار إليه سابقاً، واستخدم لفظاً آخر هو «ترك الإمالة»، ومن العلماء الذين استخدموا مصطلح التفخيم ابن خالويه في «الحجة في القراءات السبع»، وقد أكثر من استعمال هذا المصطلح، ويلاحظ عدم ذكر اسمه ضمن العلماء الذين استخدموا مصطلح النصب، لعدم وروده عنده؛ ولأنه استخدم مصطلحين للدلالة على التفخيم وهما «التفخيم» بكثرة، والفتح على قلة[(٢)].

وأما «فخم» فهو أكثر استخداماً عنده من مثل قوله: قوله تعالى «وعلى أبصارهم» تقرأ بالإمالة والتفخيم.. والحجة لمن فخم أنه أتى بالكلام على أصله، ووجه الذي كان له لأن الأصل التفخيم، والإمالة فرع عليه»[(٣)].

(١) الشافية ٣/ ٢٥٥.

(٢) انظر الحجة لابن خالويه/ ٧، ١٠٧، ١٩٣.

(٣) الحجة/ ٦٦ لابن خالويه.



كما ذكر هذا المصطلح أبو علي الفارسي، ولكن استخدامه له أقل من استخدامه مصطلح «الفتح» الذي سبقت الإشارة إليه، وقد أورد «التفخيم» في مثل قوله: «فإذا جاء التفخيم في بنات الياء فبنات الواو أجدر»[1].

وقوله «بين الإمالة والتفخيم»[2] وذلك للدلالة على الإمالة وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

وقد أشرت إلى هذين العالمين «ابن خالويه والفارسي» في موضع النحاة هذا باعتبارهما نحويين، وإن كان كتاباهما المشار إليهما من كتب القراءات.

كما أورد ابن جني. مصطلح «التفخيم» حين تحدث عن ألف التفخيم وألف الإمالة في كتابه «سر صناعة الإعراب»، وقد أوردهما في الحروف المستحسنة في القرآن الكريم»[3] ويقول في معرض تعليقه على فروع الحروف «وقد كان يجب على أصحابنا إذ ذكروا فروع الحروف نحو ألف الإمالة، وألف التفخيم، وهمزة بين بين، أن يذكروا أيضاً الياء في نحو قِيل وبُيع والواو في نحو مذعُور وابن بُور»[4].

والغريب أن ابن جني في كتابه «اللمع» لم يذكر ألف التفخيم بالرغم من أنه أفرد باباً للإمالة في هذا الكتاب.

---

(١) الحجة للفارسي ١/٣٨٨.

(٢) الحجة للفارسي ١/٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٥.

(٣) سر الصناعة ١/٤٦.

(٤) المصدر السابق ١/٦٥.



عند علماء آخرين:

ومن النحاة الذين استخدموا مصطلح «التفخيم» ابن يعيش حيث يقول: «والتفخيم هو الأصل والإمالة طارئة، والذي يدل أن التفخيم هو الأصل أنه يجوز تفخيم كل ممال ولايجوز إمالة كل مفخَّم وأيضاً فإن التفخيم لايحتاج إلى سبب، والإمالة تحتاج إلى سبب»[1].

أما «الرضي» فقد بيّن أن المصنِّف لم يذكر ألف التفخيم، وبَيَّن أن سيبويه قد ذكرها في الحروف المستحسنة «وهي الألف التي يُنْحى بها نحو الواو كالصلوة والزكوة والحيوة وهي لغة أهل الحجاز، وزعموا أن كَتْبَهُم لهذه الكلمات بالواو على هذه اللغة»[2].

وعندما نعود إلى نص ابن الحاجب نجد أنه لم يذكر ألف التفخيم مع ذكره ألف الإمالة «والنون الخفية نحو عنك، وألف الإمالة ولام التفخيم»[3].

إذن فالمصنف لم يذكر «التفخيم»، ولكن ذكره الشارح الرضي معتمداً على ماجاء عند سيبويه كما أشار.

كما نجد هذا المصطلح في «حاشية الصبان على الأشموني» في قوله: «وأما أهل الحجاز فيفخّمون بالفتح وهو الأصل»[4].

---

(١) شرح ابن يعيش ٥٤/٩.

(٢) شرح الشافية ٢٥٥/٣.

(٣) الشافية ٢٥٤/٣.

(٤) الصبان ٢٢١/٤.



عند الفزاء:

ورد «التفخيم» عند ابن مجاهد في قوله: «وقرأ ابن كثير وعاصم (وماأدراك) مفخَّماً»[1].

كما استخدم هذا المصطلح مقروناً بالإمالة «بين الإمالة والتفخيم»[2] ومقروناً بالكسر «بين الكسر والتفخيم»[3].

إلا أنه يلاحظ أن ابن مجاهد قد استخدم مصطلح «الفتح» أكثر من استخدامه مصطلحَ «التفخيم».

ومن القراء الذين ورد عندهم مصطلح «التفخيم» ابن خالويه والفارسي وقد سبقت الإشارة إليهما عند الحديث عن النحاة باعتبارهما نحويين كما قلنا ونشير إليهما هنا باعتبارهما قارئين.

كما ورد ذكر التفخيم عن ابن غلبون في كتابه «الاستكمال» في مثل قوله معلقاً على أحكام القراءة الواردة في «التوراة»: «وهذا جميع مافي كتاب الله تعالى من هذا الباب قرأ جميعه نافع وحمزة بين اللفظين، وقرأ أبو عمرو، وابن ذكوان عن ابن عامر، والكسائي بالإمالة حيث وقعت، وقرأ الباقون وهشام بن عمّار عن ابن عامر بالتفخيم، فمن فخّم فهو على ماثبت عليه النقل ألفاً من الياء، ومن أمال فمن أجل الياء قبل أن تُقلبَ ألفاً»[4].

---

(١) الصبان ٤/٢٢١.

(٢) السبعة/٦٧٤.

(٣) السبعة/١٥٠ - ١٥١.

(٤) السبعة/٦٧٤.



كما ذكر «التفخيم» أبو عمرو الثاني في «الموضح»[1] وكذلك سبط الخياط البغدادي[2] والشاطبي في «حرز الأماني»[3] وأبو شامة في «إبراز المعاني»[4].

وبالإضافة إلى من سبق ذكرهم من القراء الذين استخدموا مصطلح «التفخيم» فقد ورد ذكره عند ابن الجزري إذ يقول عن الفتح: «ويقال له أيضاً التفخيم»[5] ويقول في موضع آخر: «ويقال له أيضاً التفخيم بمعنى أنه ضد الإمالة»[6] كما استخدمه بهذا المعنى البناء في الإتحاف[7].

* * *

(١) الموضح ورقة ٢٤ ص٥.

(٢) المنهج ١٢٩.

(٣) حرز الأماني ١٦٤، ١٦٨.

(٤) إبراز المعاني ١٨٢.

(٥) النشر ٢/٢٩.

(٦) النشر ٢/٣٠.

(٧) الإتحاف/٧٤.

ملاحظات عامة حول المصطلحات

أولاً: المصطلحات الخاصة بالإمالة

هي: ١ - الإمالة ٢ - الكسر ٣ - الترخيم ٤ - الإشمام ٥ - الروم ٦ - إضجاع ٧ - إجناح ٨ - البطح ٩ - الكبرى ١٠ - إشباع الإمالة ١١ - إمالة شديدة ١٢ - إمالة متوسطة ١٣ - إمالة صغرى ١٤ - إمالة خفيفة ١٥-إمالة يسيرة ١٦ - إمالة لطيفة ١٧. لايفتح ولايكسر ١٨ - لامفتوح ولامكسور ١٩ - لاممال ولامفتوح ٢٠ - بين بين ٢١ - بين اللفظين ٢٢ - بين الفتح والكسر ٢٣ - بين الكسر والفتح ٢٤ - بين الإمالة والتفخيم ٢٥ - بين الكسر والتفخيم ٢٦ - بين التفخيم والكسر ٢٧ - بين الفتح والإمالة ٢٨ - الترقيق ٢٩ - التقليل ٣٠ - الصغرى.

وقد سجلنا حولها الملاحظات التالية:

آ - مصطلح الإمالة ورد عند كل من بحث هذه المسألة وناقشها من نحاة وقراء.

ب - هناك ثلاثة مصطلحات، انفرد سيبويه باستخدام اثنين منها للدلالة على الإمالة وهما «الترخيم والروم». وشاركه الفارسي باستخدام الثالث وهو الإشمام، مما يجعلنا نحكم بأنها مصطلحات نحوية إذا اعتبرنا الفارسي نحوياً إذ لم ترد هذه المصطلحات عند القراء بهذا المعنى.

ج - مصطلح «الكسر» للدلالة على الإمالة استخدمه بعض النحاة وبعض القراء ولم يستخدمه آخرون.



العلماء الذين استخدموه: سيبويه، ابن مجاهد، الفارسي، الداني، ابن يعيش، أبو شامة، ابن الجزري.

العلماء الذين لم يستخدموه: المبرد، ابن خالويه، مكي، الرعيني، الزمخشري، سبط الخياط، الشاطبي، الرضي، أبو حيان.

د - مصطلحات استخدمت عند القراء أكثر من النحاة وهي:

١ - بين اللفظين: فقد استخدم عند كل من:

ابن غلبون، مكي، الداني، الرعيني، الرضي (وهو النحوي الوحيد) الجعبري، ابن الجزري، النشار، البناء.

بينما لم يستخدمه: (سيبويه، المبرد، ابن خالويه، الفارسي، الزمخشري، سبط الخياط، ابن يعيش، أبو شامة، أبو حيان).

٢ - إمالة شديدة:

استخدم هذا المصطلح كلٌ من: (ابن مجاهد، الفارسي، الداني، ابن يعيش (وهو النحوي الوحيدهنا إذا استثنينا الفارسي) أبو شامة، ابن الجزري). ولم يستخدمه غير هؤلاء.

هـ - مصطلحات استخدمت عند القراء فقط:

١ - إضجاع: ورد عند كل من : (ابن مجاهد، الفارسي، الداني، أبي شامة، الجعبري، ابن الجزري، البناء).

وهؤلاء كلهم من القراء باستثناء الفارسي الذي يجمع الصفتين.

ولم يستخدمه كل من: (سيبويه، المبرد، ابن خالويه، ابن غلبون، مكي، الرعيني، الزمخشري، سبط الخياط، الشاطبي، ابن يعيش، الرضي، أبي حيان النحوي).



٢ - البطح: استعمله كل من (ابن مجاهد، الفارسي، الداني، الجعبري، ابن الجزري، البناء).

٣ - الكبرى: استخدمه (الجعبري والبناء).

٤ - إجناح: الفارسي.

٥ - إشباع الإمالة: الفارسي والداني.

٦ - إمالة متوسطة: الداني وأبو شامة.

٧ - بين بين: استخدمه كل من (ابن خالويه، الداني، سبط الخياط، أبي شامة، ابن الجزري، النشار).

وهؤلاء كلهم من القراء باستثناء ابن خالويه.

٨ - بين الفتح والكسر: استخدمه ثلاثة من القراء وهم:

(ابن مجاهد، الفارسي، أبو شامة).

٩ - بين الكسر والفتح: ابن مجاهد، الداني.

١٠ - بين الكسر والتفخيم: ابن مجاهد، الفارسي.

١١ - بين الإمالة والتفخيم: ابن مجاهد، الفارسي

١٢ - بين التفخيم والكسر: الداني.

١٣ - بين الفتح والإمالة: الداني.

١٤ - لايفتح ولايكسر: ابن مجاهد، الفارسي.

١٥ - لامفتوح ولامكسور: الفارسي، الداني.

١٦ - لاممال ولامفتوح: مكي.

١٧ - إمالة يسيرة: الداني.

١٨ - إمالة لطيفة: سبط الخياط وابن الجزري.

١٩ - إمالة صغرى: الجعبري والبناء.

٢٠ - التقليل: ابن الجزري والبناء.

و - مصطلحات وردت عند النحاة فقط:

الترخيم والروم (سيبويه)، (الإشمام) (سيبويه والفارسي)، إمالة خفيفة ابن يعيش).

ز - مصطلحات استخدمت عند مجموعة قليلة من العلماء:

١ - الكبرى: الجعبري، البناء (قراء).

٢ - إشباع الإمالة: الفارسي والداني (قراء).

٣ - إمالة متوسطة: الداني وأبو شامة (قراء.

٤ - إمالة لطيفة: سبط الخياط، ابن الجزري (قراء).

٥ - صغرى: الجعبري والبناء (قراء).

٦ - التقليل: ابن الجزري، البناء (قراء).

٧ - لايُفتح ولايكسر: ابن مجاهد، الفارسي (قراء).

٨ - لامفتوح ولامكسور: الفارسي، الداني(قراء).

٩ - بين الفتح والكسر: ابن مجاهد، الداني أبو شامة (قراء).

١٠ - بين الكسر والفتح: ابن مجاهد، الداني (قراء).

١١ - بين الكسر والتفخيم: ابن مجاهد، الفارسي (قراء).

١٢ - بين الإمالة والتفخيم: ابن مجاهد، الفارسي (قراء).

١٣ - بين الفتح والإمالة: الداني، مكي (قراء).



يلاحظ أن هذه المصطلحات الثلاثة عشر قد استخدمت عند القراء خاصة، كما يلاحظ أن هناك مجموعةمن هذه المصطلحات قد استخدمت في فترة متأخرة وهي (الكبرى، إمالة لطيفة، صغرى، التقليل).

بينما استخدمت المصطلحات الباقية في فترة متقدمة وهي:

(لايفتح ولايكسر، بين الفتح والكسر، بين الكسر والفتح، بين الكسر والتفخيم، بين الإمالة والتفخيم، إشباع الإمالة، لامفتوح ولامكسور، إمالة متوسطة، بين الفتح والإمالة).

ح - مصطلحات استخدمت بصورة فردية:

١ - إجناج: (الفارسي - قارئ ونحوي).

٢ - لاممال ولامفتوح (مكي - قارئ).

٣ - بين التفخيم والكسر (الداني، قارئ).

٤ - إمالة يسيرة (الداني، قارئ).

٥ - إمالة خفيفة: (ابن يعيش، نحوي).

ثانياً: المصطلحات الخاصة بالتفخيم:

وهي: الفتح، النصب، التفخيم، غير ممال، إخلاص الفتح مفتوح محصن).

آ - يلاحظ أن المصطلحات الخاصة بالتفخيم استخدمت بشكل متساوٍ تقريباً عند كل من النحاة والقراء، إلا بعض المصطلحات التي استخدمت بصورة فردية. فالمصطلحات المستخدمة عند كل من النحاة والقراء هي:



١ - الفتح: فقد استخدمه كل من (سيبويه، ابن مجاهد، المبرد، ابن خالويه، الفارسي، ابن غلبون، مكي، الداني، الرعيني، الشاطبي، ابن يعيش، أبو شامة، الجعبري، أبو حيان، ابن الجزري، النشار، البناء).

وهكذا نرى أن هذا المصطلح بمعنى التفخيم شائع الاستعمال. فالقراء استخدموه جميعاً، وكذلك النحاة عدا الزمخشري، والرضي (يخرج من هذا النحاة المتأخرون كشراح الألفية مثلًا).

٢ - النصب: وهو أقل استعمالًا من الفتح فقد ورد عند كل من: (سيبويه، المبرد، الفارسي، الزمخشري، ابن يعيش، أبو حيان، ابن الجزري، البناء).

والملاحظ أن أغلب من استخدموا «النصب» بمعنى التفخيم هم من النحاة؛ ذ لم يستخدمه من القراء إلا الفارسي (متقدم)، وابن الجزري والبناء وهما من القراء المتأخرين.

ولهذا نرى أن أغلب القراء لم يستخدموا هذا المصطلح وهم: (ابن مجاهد، ابن خالويه، ابن غلبون، مكي، الداني، الرعيني، سبط الخياط، الشاطبي، أبو شامة الرضي، الجعبري) فهؤلاء كلهم قراء عدا ابن خالويه (نحوي وقارئ) والرضي.

٣ - التفخيم: وهو يأتي في المنزلة الثانية في الاستخدام بعد الفتح فقد ورد عند كل من: (سيبويه، ابن مجاهد، ابن خالويه، الفارسي، ابن غلبون، الداني، الزمخشري، سبط الخياط، ابن يعيش، أبي شامة، الجعبري، ابن الجزري، البناء).



وأما الذين لم يستخدموه فهم: (المبرد، مكي، الرعيني، الرضي، أبو حيان).

ب - مصطلحات قليلة الاستخدام:

وهما مصطلحان «ترك الإمالة» فقد استخدمه ثلاثة من العلماء وهم: ابن مجاهد، المبرد، الفارسي (و«غير ممال» ابن مجاهد وابن غلبون وهما قارئان).

ج - مصطلحات استخدمت بصورة فردية وهي:

١ - مفتوح محض (مكي - قارئ).

٢ - إخلاص الفتح (الداني - قارئ).

٣ - لم يمل (ابن غلبون - قارئ).

٤ - لايميل (ابن غلبون - قارئ).

٥ - لم تمل (ابن غلبون - قارئ).

فهذه المصطلحات إذن استخدمت عند القراء، ولم ترد عند النحاة. وهي مصطلحات قديمة الاستخدام ولم يستمر استخدامها عند المتأخرين.

* * *



المصطلحات الواردة عند ابن غلبون

أولاً: المصطلحات الخاصة بالإمالة:

١) الإمالة: وهو من أكثر المصطلحات استخداماً عنده؛ إذ ورد بهذا اللفظ أربعمائة وخمس مرات (٤٠٥).

٢) إمالة محضة: أقلها استخداماً (مرة واحدة).

٣) أمال: (٤٣ مرة).

٤) يميل: (١٠ مرات).

٥) ممالة: (٤ مرات).

للإمالة الوسطى: بين اللفظين: وهو مصطلح كثير الورود عنده إذ ذكره مئتين وثلاثاً وثلاثين مرة (٢٣٣ مرة).

بالفتح من غير تفريط: مرتين.

من غير إمالة محضة: مرة واحدة.

ثانياً: المصطلحات الخاصة بالتفخيم:

١) التفخيم: (٢٦ مرة)، يفخمون (مرة واحدة)، فَخّم (مرة واحدة).

٢) الفتح: وهو أكثر استخداماً، ثلاث مئة وستون مرة (٣٦٠).

٣) يفتح: ٤.

٤) يفتحون: ٢.



٥) فتح: ١٩ مرة.

٦) ترك الإمالة: ١ مرة واحدة.

٧) من غير إمالة: ٣٥ مرة.

٨) لم يمل: مرتين.

٩) لايميل: مرة واحدة.

١٠) لاتمل: مرة واحدة.

* * *

الفصل الثالث

أنواع الإمالة والتفخيم

الإمالة والتفخيم وأنواع كل منهما

يتناول هذا الفصل معنى كل من الإمالة والتفخيم، وأنواع كل منهما مع بيان فائدة الإمالة، وأسبابها، وموانعها، ثم التطرق إلى بيان أنواع التفخيم، مع ذكر قراء الإمالة، وذكر نماذج لآيات كريمة من القرآن، وبيان رأي القراء لما فيها من إمالة وتفخيم، وتخريجها، وسأوجز معنى الإمالة مكتفياً بما ورد من معانيها في الفصل الخاص بالمصطلحات.

أولاً: الإمالة:

ومعناها اللغوي: الميل: العدول إلى الشيء والإقبال عليه، وكذلك الميلان، ومال الشيء يَميل مَيْلًا ومُمَالًا ومُمِيلًا وتَمِيلًا.

ومن معانيها: مالت الشمس ميولًا: ضيفت للغروب، أو زالت عن كبد السماء[1].

وأما المعنى الاصطلاحي:

وقد ورد المعنى الاصطلاحي عند ذكر المصطلحات ولكن نعيد ذكره هنا ليكون الموضوع مرتبطاً بعضه بالبعض الآخر.

---

(١) انظر تهذيب اللغة ١٥/٣٩٥ ـ ٣٩٨ أساس البلاغة ٢/٤١٠، الصحاح ٥/١٨٢٢ ـ ١٨٣٢ اللسان ١٤/١٦١، القاموس المحيط ٤/٥٣ متن اللغة ٥/٣٧١.



ويقول سيبويه بهذا الصدد: «فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك عِابد ومِاجد ومفاتِيح وعذِافر وهِابيل، وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوا منها»[١] وكما قلنا فإن تعريفه ليس محدداً إلا أنه بيِّن مفهوم من الإمالة عنده، وهو ميل الألف جهةَ الياء إذا كان بعدها حرف مكسور، ووافقه على هذا الرأي أي أن الإمالة: «إنما هي إمالة الألف دون ذكر إمالة الفتحة نحو الكسرة» جماعة من العلماء منهم المبرد[٢]، والسيوطي[٣]، بينما ذهب آخرون إلى أن الإمالة هي عبارة عن: «أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء لضرب من تجانس الصوت»[٤] أي أن إمالة الألف نحو الياء مترتبة على تنحية الفتحة نحو الكسرة، وقد وضح هذه النقطة بصورة جلية في الشافية إذ يقول «الإمالة أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة»[٥].

وذكر آخرون أن الإمالة عبارة عن: «أن تميل الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة»[٦].

وقد بيّن هذه الآراء الثلاثة ابنُ الحاجب إذ يقول: «قال الشيخ: وقد عبّر غيره بأن تنحوَ بالفتحة نحو الكسرة. وقال قوم: بالألف نحو الياء، وقال قوم: بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء»[٧].

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٩.
(٢) المقتضب ٣/٤٢.
(٣) الهمع ٢/٢٠٠.
(٤) اللمع/٣١١. سر الصناعة ١/٥٢.
(٥) الشافية ٣/٤.
(٦) الموجز/١٣٩، الأول ٣/١٦٠، النشر ٢/٣٠، الإتحاف/٧٤.
(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٩١.



ويقول الدكتور محمود فهمي حجازي معلقاً على كلام سيبويه السابق ذكره «ويتضح من هذا النص أن الإمالة ظاهرة من ظواهر المماثلة، وتعني المماثلة أن صوتاً من الأصوات في كلمة واحدة، أو مايشبه الكلمة أثر في صوت آخر في نفس الكلمة فجعل نطقه قريباً من نطقه، أي جعل نطقه مماثلًا لنطقه وفي شرح سيبويه لهذه الظاهرة تعليل بأن إمالة الفتحة الطويلة إنما حدث نتيجة لقربها من الكسرة، فيتحدث سيبويه عن الألف، ونتحدث نحن عن الفتحة الطويلة، ويعتبر سيبويه الألف غير الممالة أصلًا والممالة فرعاً، ونتحدث نحن عن اختلاف اللهجات، فالإمالة في الأمثلة التي ذكرها وهي «عِالم وعِابد» تعني نطق الألف الطويلة بصورة ما تجعلها قريبة - نطقاً - من الكسرة التي تلي اللام والباء، وهذا يعني أن الفتحة الطويلة الممالة إنما تأتي في محيط صوتي بعينه دون غيره. ومن هنا فنحن نتحدث عن صورة صوتية لاعن وحدة صوتية، فالفتحة الطويلة في تلك اللهجات لها صورتان، صورة بلا إمالة وصورة بالإمالة وكلتاهما وحدة صوتية واحدة»[1].

وأشار إلى هذه النقطة كذلك الدكتور إبراهيم أنيس بقوله: «وأما المماثلة بين الحركات المتجاورة وهي التي تسمى.

فقد أشار إليها سيبويه في باب الإمالة حين قال (وإنما أمالوا الألف للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي»)[2].

---

(١) علم اللغة العربية /٢٢٦ - ٢٢٧ وانظر الدراسات اللغوية والنحوية في مصر للدكتور أحمد الجنابي/٤٩.

(٢) الأصوات اللغوية/٢٠٧.



ويقول المستشرق الألماني ج. برجشتراسر عن الإمالة: «وأما اللغة العربية فالفتحة الممدودة على ماقاله النحويون والمقرئون كثيراً ماكانت تقارب حركة e ونشاهد مثله في كثير من اللهجات الدارجة وهذا ماسموه إمالة الفتحة والألف نحو الكسرة أو الياء»(١)، ويتابع كلامه مبيناً جهود القراء في توضيح الإمالة بقوله: «والمقرئون وَفُّوا الإمالة كل حقها مقتصرين على ماوجد منها في قراآت القرآن الكريم، والنحويون لم يوفقوا إلى ضبط حالاتها، وتقييد قواعدها تماماً وهم يناقضون المقرئين في كثير من التفصيلات»(٢). ولسنا هنا بصدد بيان أفضلية المقرئين أو النحاة في هذا المجال وله موضع آخر.

فائدة الإمالة:

تطرق العلماء إلى هذه النقطة مبينين فائدة الإمالة والغرض منها، ويكاد يجمع هؤلاء على أن الغرض منها هو تقريب الأصوات لحصول نوع من التشاكل، ونلاحظ أن سيبويه لم يذكر هذه النقطة صراحة، وكذلك لم يذكرها أبو العباس المبرد، لكن ذكرها المتأخرون منهم، سواء من النحاة أو من القراء، فقد جاء ذلك في شرح المفصل حيث يقول: «والغرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التشاكل»(٣). وجاء في هامش المفصل موضحاً ذلك: «والدليل على أنهم قصدوا بالإمالة التناسب الذي ذكرناه أنا نجدهم فعلوا مثل هذا في

---

(١) التطور النحوي للغة العربية/٣٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) شرح ابن يعيش ٩/٥٤.



اجتماع الصاد والواو، واجتماع السين والدال[1].

وجاء في موضع آخر: «وعلة ذلك (أي الإمالة) أن الألف والياء وإن تقاربا في وصف، قد تباينا من حيث إن الألف من حروف الحلق، والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بأن نحَوْا بالألف نحو الياء، وأنت جد عليم بأنه لايمكن أن يُنحى بالألف نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة فيحصل بذلك التناسب»[2].

ويقول في موضع آخر: «وكذلك في الإمالة قرّبوا الألف من الياء؛ لأن الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله وأدناه فتنافرا، ولما تنافرا أجنحت الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء فصار الصوت بين بين فاعتدل الأمر بينهما وزال الاستثقال بالتنافر»[3].

وقد جاء تفسير لمعنى التناسب في حاشية الصبان على الأشموني إذ يقول: «أي تناسب الأصوات وصيرورتها على نمط واحد، بيان ذلك أنك إذا قلت «عَابد» كان لفظك بالفتحة والألف تصعدا واستعلاءً، وبالكسرة انحداراً وتسفلًا فيكون في الصوت بعض اختلاف، فإذا أملت الألف قربت من الياء، وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة، فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف، وتصير الأصوات على نمط واحد، وهذا نظير إشمامهم الصاد زاياً في نحو «يصدر» للتناسب؛ لأن الصاد حرف مهموس، والدال حرف مجهور فبينهما نفرة، والزاي

---

(١) هامش المفصل ٩/٥٤.

(٢) هامش المفصل ٩/٥٤، وانظر الهمع ٢/٢٠٠.

(٣) المفصل ٩/٥٥.



تشاكل الصاد في الصفير والدال في الجهر. فإذا أشربوا الصاد زاياً حصل تناسب الأصوات»[١].

وواضح أنهم أرادوا بالتناسب المماثلة في الأصوات التي سبقت الإشارة إليها.

وماجاء في كتب القراءات القرآنية بهذا الصدد مطابق لما جاء عند النحاة فهذا ابن الجزري يبين فائدة الإمالة بقوله: «وأما فائدة الإمالة فهي سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع فلهذا أمال من أمال، وأما من فتح فإنه راعي كون الفتح أمتن أو الأصل»[٢].

وقد نقل الدكتور «ماكس جرانر» هذا الكلام في رسالته عن الإمالة حيث يقول: «والغرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب في التشاكل، وذلك إذا ولى الألفَ كسرةٌ قبلها أو بعدها نحو «عِماد وَعِالم»، فيميلون الفتحة قبل الألف إلى الكسرة، فيميل الألف نحو الياء، فكما أن الفتحة ليست فتحة محضة فكذلك الألف التي بعدها؛ لأن الألف تابعة للحركة، فكأنها تصير حرفاً ثالثاً بين الألف والياء، ولذلك عدوها مع الحروف المستحسنة حتى كملت حروف المعجم خمسة وثلاثين حرفاً»[٣].

كما يقول في مكان آخر: «وكذلك قرّبوا الألف من الياء؛ لأن الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفلَه وأدناه، فتنافرا ولما تنافرا

---

(١) حاشية الصبان ٤/٢٢٠ ـ ٢٢١

(٢) النشر ٢/٣٥ وانظر هامش الإتحاف/٧٥.

(٣) Die imala /468 .



أجنحت الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، فصار صوت بين بين فاعتدل الأمر بينهما وزال الاستثقال الحاصل بالتنافر فاعرفه»[١].

وأما فائدة الإمالة فسهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفَتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع فلهذا أمال من أمال»[٢].

أسباب الإمالة:

جاء في كتاب الهمع للسيوطي نقلًا عن أبي بكر بن السراج صاحب الأصول في النحو: «وأسباب الإمالة فيما ذكر أبو بكر بن السراج استخراجاً من كتاب سيبويه ستة وهي: كسرة تكون قبل الألف وبعدها وياء قبلها، وانقلاب الألف عن الياء، وتشبيه الألف بالألف المنقلبة عن الياء، وكسرة تعرض في بعض الأحوال، وذلك مالم يمنع من ذلك مانع»[٣].

وحين ننظر إلى كتب المتقدمين كسيبويه والمبرد نستطيع أن نستخلص هذه الأسباب التي ذكرت عند سيبويه أكثر من المبرد إذ يقول مثلًا: «فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك عِابد، وعِالم ومسِاجد ومفِاتيح وعِدافر وهِابيل»[٤].

ويقول أيضاً: «وإن كان بين أول حرف من الكلمة، وبين الألف حرف متحرك والأول مكسور نحو عِماد أملت الألف»[٥].

---

(١) Die imala/ 468 .

(٢) المصدر السابق.

(٣) الهمع ٢/٢٠٠.

(٤) الكتاب ٢/٢٥٩.

(٥) الكتاب ٢/٢٥٩.



«وكذلك إن كان بينها وبين الألف حرفان، الأول ساكن؛ لأن الساكن ليس بحاجز قوي. . وذلك قولهم سِربِال وشملِال وعِمادِ وكِلِاب»[1].

وجاء في موضع آخر: «ومما يميلون ألفه كل شيء من بنات الياء والواو، كانت عينه مفتوحة، وعلّل هذا بقوله: «وأما ماكان من بنات الياء فتمال ألفه؛ لأنها في موضع ياء، وبدلٌ منها فَنَحْوا نحوَها كما أن بعضهم يقول قد رُد وقال الفرزدق:

وماحُلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبَا حُلَمائِنا ولاقائلُ المعروفِ فينا يُعَنَّفُ

فيُشِمُّ كأنه ينحو نحو فُعِل فكذا نحَوْا نحوَ الياء، وأما بنات الواو فأمالوا ألفها لغلبة الياء على هذه اللام؛ لأن هذه اللام التي هي واو إذا جاوزت ثلاثة أحرف قُلِبَت ياءً، والياء لاتقلب على هذه الصفة واواً، فأميلت لتمكّن الياء في بنات الواو»[2].

ومن مواضع الإمالة التي ذكرها: «كلُّ اسم كانت في آخره ألف زائدة للتأنيث، أو لغيره؛ ذلك لأنها بمنزلة ماهو من بنات الياء ألا ترى أنك لو قلت في مِعْزِى وحُبْلِي. فَعَلْتُ على عدة الحروف لم يجيء واحد من الحرفين إلا من بنات الياء، فكذلك كل شيء مثلهما مما يصير في تثنيةٍ أو فِعْلٍ ياءً»[3].

ومن أسباب الإمالة التي ذكرها سيبويه إذا كان قبل الألف ياء: «ومما تمال ألفه قولهم كيال وبياع، وسمعنا بعض من يوثق بعربيته يقول كيِال

(١) الكتاب ٢/٢٥٩.
(٢) الكتاب ٢/٢٦٠.
(٣) الكتاب ٢/٢٦٠ ـ ٢٦١.



كما ترى فيميل، وإنما فعلوا هذا؛ لأن قبلها ياء فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها نحو سِراج وجِمال»[1]. وقالوا «رأيت قِزْحِاً وهو أبزار القِدر ورأيت عِلْمِا فيميلون جعلوا الكسرة كالياء»[2].

ومن الأسباب التي بينها سيبويه الإمالة للإمالة حيث يقول: «وقال ناس رأي عِمادا فأمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة»[3].

ومما أميل لكن بدرجة أقل؛ لأن الكسرة منفصلة «لزيد مِال»، فيقول: «وقال بعض الذين يقولون في السكت «بمالْ من عند الله»، «ولزيدٍ مِالْ» شبهوه بألف عِماد، للكسرة قبلها فهذا أقل من «مررت بمِالك»؛ لأن الكسرة منفصلة»[4].

تلك هي الأسباب التي ذكرها سيبويه وهي ترجع إلى أحد سببين: الكسرة أو الياء، ولهذا فقد أرجعها من جاء بعده إلى ستة أسباب ذكرت في النص الوارد عند السيوطي، كما يلاحظ أن سيبويه لم يستشهد خلال بحثه بآية واحدة من القرآن الكريم فيها إمالة، إنما اكتفى بذكر أمثلة وردت ممن يوثق بعربيتهم.

ومن العلماء المتقدمين الذين بحثوا هذه الأسباب أبو العباس المبرد فقد أشار إلى بعض تلك التي ذكرها سيبويه، وبيَّن السببين الرئيسين، وهما الكسرة قبل أو بعد الألف، وكذلك الياء أو النظر إلى أنه أصل الألف ياء، ويلاحظ أنه استشهد بآية كريمة واحدة في أثناء بحثه هذا

(١) الكتاب ٢/٢٦١.
(٢) الكتاب ٢/٢٦١.
(٣) الكتاب ٢/٢٦٢.
(٤) الكتاب ٢/٢٦٢.



وهي قوله تعالى ﴿ذلك لِمَن خَافَ مَقَامِي﴾[1]. كما يلاحظ أن المبرد لم يُشر إلى ذكر «الإمالة للإمالة».

بينما فصل في الألف واوية كانت أو يائية[2].

وقد ذكر من جاء بعدهما هذه الأسباب، ففصل بعضهم كأبي بكر ابن السراج[3] في أصول النحو، والرضي في شرح[4] الشافية وابن يعيش[5] وحاشية الصبان[6]، بينما ذكرها ابن جني في «اللمع» موجزةً مكتفياً بذكر السبب وذكر الأمثلة[7]، وهي لوضوحها واختصارها فلا بأس من ذكرها هنا، لكن قبل ذلك أريد أن أبين أن كل تلك المصادر اللغوية السابقة الذكر ذكرت تلك الأسباب مجردةً عن ذكر شواهد قرآنية، أو بيان قرائها كما سنرى في كتب القراءات؛ وذلك لاختلاف طبيعة العلم، ولكن كان يفضل ذكر بعض منها، وخاصة عند المتأخرين منهم حيث اتضحت الأمور عندهم، وقد اكتفى صاحب المفصل بذكر آية واحدة هي (وَالشَّمْسِ وَضُحَاها) وهي من الواو لتشاكل جلاها ويغشاها[8].

والغريب أن صاحب الشافية قد استشهد في باب «تخفيف الهمز» بقوله تعالى ﴿قد أفلح﴾ و ﴿الهدى اتنا﴾[9] أي أن مبدأ الاستشهاد بالقرآن الكريم في مثل هذه الأمور موجود، ومع ذلك خلا بحثه عن «أسباب الإمالة» من ذكر أية آية يستشهد بها في هذا المقام.

---

(١) المقتضب ٣/٤٣، والآية ١٤ من سورة إبراهيم.
(٢) انظر المقتضب ٣/٤٢ ـ ٤٣.
(٣) الأصول في النحو ٣/١٦٠ ـ ١٦٣.
(٤) شرح الشافية ٣/٤ ـ ١٣.
(٥) شرح ابن يعيش ٩/٥٥ ـ ٥٨.
(٦) حاشية الصبان على الأشموني ٤/٢٢١ ـ ٢٢٥.
(٧) اللمع ٣١١ ـ ٣١٤.
(٨) شرح ابن يعيش ٩/٦٤.
(٩) الشافية ٣/٣٠ ـ ٣١.

أسباب الإمالة كما بينها ابن جني في اللمع إذ يقول:

والأسباب التي تجوز لها الإمالة ستة وهي:

الكسرة. والياء. وأن تكون الألف منقبلة عن الياء. أو تكون بمنزلة المنقلبة عن الياء؛ أو لأن الحرف الذي قبل الألف قد ينكسر على حال أو إمالة لإمالة.

الكسرة:

نحو قولك في (جَابر): جِابر، وفي (حَائد) حِائد، وفي (عَائد): عِائد أملت الألف لكسرة الهمزة بعدها، وكذلك وِاعد وعِالم، وكذلك كتِاب وحسِاب.

الياء:

نحو قولك في (شيبَان) شِيبان في (قيس عَيلان) عِيلان.

الألف المنقلبة عن الياء:

نحو قولك في (سَعى): سَعِى، وفي (يُذْعى): يُذْعِى وفي (يَشْقى): يَشْقِى. كذلك: سعيت ويدعيان ويشقيان، وكذلك نحوه.

الألف التي بمنزلة المنقلبة عن الياء:

نحو قولك في (حُبْلى): حُبْلِى، وفي (سَكْرى): سَكْرِى وفي (حُبَارى): حُبَارِى؛ لأنك لو اشتققت منه فعلًا بالزيادة لقلت: حَبْلَيْت وسَكَرْيت، وحَبْرَيْت، وكذلك كل ألف تجاوزت الثلاثة.



الألف التي يُكسر ماقبلَها في بعض الأحوال:

نحو قولك في (خَاف) خِاف في (هَاب) هِاب، وفي (صَار) صِار، لقولك: خِفْت، وهِبْت، وصِرْت.

الإمالة للإمالة:

نحو قولك: رأيت عِمادا. أملت فتحة الميم لكسرةٍ، ثم أملت فتحة الدال للإمالة قبلها، وكذلك: كتبت كتِابا، وعملت حسِابا[1].

وفي هذا النص مسائل مُهمة متعلقة بالألف المنقلبة عن الياء (سعى، يُدعى)، والألف التي بمنزلة المنقلبة عن الياء في نحو (حُبْلى) (سكرى)، وكذلك الألف التي يُكسر ماقبلها عند إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحركة كما في «خِفْت وهِبْت وصِرْت»، فتحدث الإمالة في تلك المواضع للياء والكسرة بعد التغيرات التي قد تطرأ عليها، فوضعها الحالي لايجيز الإمالة ولكن مآلها إلى أحوال تجيز الإمالة فيها إما للكسرة وإما للياء.

وبعد أن ذكرنا أسباب الإمالة عند النحاة نشير إلى أن كتب القراءات القرآنية ناقشت هذه الأسباب بإسهاب مقرونة بآيات قرآنية من جانب، وذكر القراء ومذاهبهم وآرائهم حيال الإمالة والتفخيم من جانب آخر، ونقول أيضاً إن الأسباب التي بينها القراء لم تخرج كثيراً عن تلك الواردة عند النحاة، اللهم إلا في النقطتين السابقتين.

ومن تلك الكتب «كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمؤلفه

---

(١) اللمع ٣١١ - ٣١٤ وانظر سيبويه ٢/٢٦٠ - ٢٦١ والمقتضب ٣/٤٢ - ٤٣.



أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، وكتاب «النشر في القراءات العشر»[1] لابن الجزري. ولكن سنكتفي بذكر ماجاء عند مكي ملخصاً وذلك لتوسعه في هذه المسألة، إذ بيّن بالتفصيل أصحاب كل قراءة عند ذكر هذه الأسباب، مع بيان التعليل كلما اقتضى ذلك. وقد امتاز كتاب «الكشف» بتعليلاته القيمة.

وقد تناول بحث الأسباب بالتفصيل[2]. فهو يقول في بداية هذا الفصل: «اعلم أن العلل التي توجب الإمالة ثلاث: وهي الكسرة، وماأميل ليدل على أصله، والإمالة للإمالة»[3].

الأول:

ماأميل لكسرة، فمن ذلك الكسرة التي تقع بعد الألف على راء، والكسرة إعراب نحو «النار، والنهار، وشبهه، فما بعد الألف راء مكسورة أماله أبو عمرو وأبو عمر الدوري (إلا أن أبا عمرو استثنى «الجار» في الموضعين في النساء ففتحهما، وأمالهما أبو عمر الدوري وحده كذلك..، وقرأه ورش بين اللفظين، وفتحهما الباقون، وعلة من أماله أنه لما وقعت الكسرة بعد الألف، قرُب الألف نحو الياء لتقرب من لفظ الكسر؛ لأن الياء من الكسر، ولم يُمْكن ذلك حتى قرُبَت الفتحةُ التي قبل الألف نحو الكسر، فحسُن ذلك ليعمل اللسان عملًا واحداً متسفلًا، فذلك أخف من أن يعمل

---

(١) النشر ٢/٣٢ ـ ٣٥.

(٢) الكشف ١/١٧٠ ـ ١٩٨.

(٣) الكشف ١/١٧٠.



متصعداً بالفتحة والألف ثم يهبط مستفلًا بكسرة الراء، وهو مع الراء أحسن؛ لأن الكسرة عليها قوية كأنها كسرتان فقويت الإمالة لذلك مع الراء؛ لأنها حرف تكرير، الحركة عليها مقام حركتين.

وعلة من قرأه بين اللفظين أنه توسط الأمر فلم يُمِل، لئلا يخرج الحرف عن أصله.

ولم يفتح لقوة الكسرة في الراء، فقرأ ذلك بين اللفظين أي بين الفتح والإمالة.

وعلة من فتح أنه أتى به على الأصل، ولم يستثقل التسفل بعد التصعد، وإنما الذي يثقُل في اللفظ هو مثل التصعّد بعد التسفّل نحو إمالة «زاغ».

٢ - ومن هذا الفصل ماتفرد بإمالته أبو عمرو الدوري عن الكسائي وليست الكسرة فيه إعراباً على الراء، بل هي بناء وذلك قوله: (من أنصاري) في آل عمران «٥٢»، وفي الصف «١٤»، و (جَبّارين) في الموضعين، المائدة «٢٢»، والشعراء «١٢٠».

ومما لاراء فيه: (آذانهم) البقرة «١٩» و (آذاننا) فصلت «٥»..

٣ - ومما أميل للكسرة أيضاً ماتفرد به هشام من إمالته الخمسة المواضع، وذلك «مشارِب وآنِية وعِابد وعِابدون».

٤ - ومن ذلك ماتفرد به ابن ذكوان من إمالة «المحرِاب» إذ كان مخفوضاً، وذلك في آل عمران ومريم، أمالها للكسرة التي بعد الألف.

٥ - ومن ذلك ماتكررت فيه الراء نحو «الأشرار والأبرار» إذا كان مخفوضاً، قرأه الكسائي وأبو عمرو بالإمالة للكسرة التي بعد الألف.

٦ - ومن ذلك «الكافرين» إذا كان بالياء، أماله أبو عمر الدوري والكسائي، وقرأه ورش بين اللفظين.



٧ - ومن ذلك إمالة حمزة والكسائي (أو كليهما) للكسرة التي على الكاف ولم يعتدا باللام؛ لأن الحرف الواحد لايَمْنَع، ولايَحْجِر، وقد أمالت العرب الألف للكسرة التي قبلها، وقد حال بينهما حرفان نحو قولهم «لن تضربها، وتريد أن تنزعها».

٨ - ومن ذلك ماتفرد بإمالته حمزة من قوله تعالى ﴿**أنا آتيك به**﴾[1] أمال الألف على أنها ألف فاعل، وأمال الهمزة لكسرة التاء في الموضعين في النمل[2] ليعمل اللسان عملًا واحداً في المتسفِّل.

وقد رُوِي عن خلّاد الفتح.

٩ - ومن هذا الفصل ماتفرد بإمالته حمزة في عينات الأفعال وذلك نحو: «زاد وجاء وشاء وخاب وطاب وضاق وضاقت وحاق وخافت وخاف» حيث وقع ونحو «زاغ، وزاغوا»[3].

العلة الثانية من علل الإمالة مالأميل لتدل إمالته على أصله. وقال أبو محمد (مكي) على هذه العلة تجرى أكثر الإمالات، وذلك أن تكون الألف أصلها الياء كإمالة حمزة والكسائي لقوله: «أتى وتعالى ورمى» إلخ (وهي في سورة النحل (١) الأنعام (١٠٠) الأنفال (١٧)، وفي الأسماء (الهدى، الهوى، القرى) وهي في سورة البقرة (١٩٦)، النساء (١٣٥)، والأنعام (٩٢).

---

(١) النمل /٣٩ (٢) النمل/٤٠.

(٣) الأحرف على ترتيبها في سورة التوبة (١٢١)، البقرة (٢٠)، إبراهيم (١٥)، النساء (٣)، هود (٧٧)، التوبة (٢٥)، الأنعام (١٠)، النساء (١٢٨)، البقرة (١٨٢)، النجم (١٧)، الصف (٥).



ويأتي في هذا ماأصل ألفه الثاني الواو، ثم يرجع إلى الياء في الرباعي نحو «تَزكَّى وزكّى ويَرْضى» وهي في صورة طه (٧٦) والنور (٢١) النساء (١٠٨).

وأما الألف الزائدة التي تجري على حكم الأصلية فتمال نحو «كسالى، ويتامى، وحوايا» وشبهه، أماله أيضاً حمزة والكسائي.

وأمال الكسائي وحده من هذا الباب «محياهم ومحياكم، وقد هَدَان، وعصاني، وأوصاني، وآتاني الكتاب، وآتاني الله، وأنسانيه، وخطايانا، وخطاياهم، وخطاياكم، ومرضاتي، ومرضاة، وفأحياكم، وإن الذي أحياها، عُطِف بالفاء أو لم يُعْطَف، وأمال «حق تقاته ورؤياك ورؤياي، كله أماله؛ لأن أصل ألفه بالياء[1].

ومما أميل؛ لأن أصل ألفه الياء «رأى، ورآه». أماله ابن ذكوان وأبو بكر وحمزة والكسائي.

ومن ذلك «أدراك، وأدراكم» الحاقة (٣)، ويونس (١٦) حيث وقع، أصل ألفه الياء؛ لأنه من «دريت» ومن «الدراية» ومن »درى، يدرِي»، فالياء ظاهرة فيه، فأماله أبو بكر وأبو عمرو وابن ذكوان وحمزة والكسائي، وقرأه ورش بين اللفظين، وفتح الباقون.

---

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة الجاثية (٢١)، الأنعام (١٦١)، إبراهيم (٣٦)، مريم (٣١)، النمل (٣٦)، الكهف (٦٣)، طه (٧٣)، العنكبوت (١٢)، البقرة (٥٨)، الممتحنة(١)، البقرة (٢٠٧)، فصلت (٣٩)، آل عمران (١٠٢)، يوسف (٤٣,٥).



ومن ذلك «التوراة» حيث وقعت، أصل ألفها الياء؛ لأنه من «وَرِى الزند» وأصلها «وَوْرَيَه» على وزن «فَوْعَله» فأبدلوا من الواو الأولى تاءً كما فعلوه في «تجاه، وتقاة» وهما من الوجه والوقاية، ثم لما تحركت الياء بالفتح وقبلها فتحة قُلبت ألفاً فصارت توراة، التاء بدل من واو، والألف بدل من ياء فحسنت إمالته لذلك.

وعلى إمالته أبو عمرو والكسائي وابن ذكوان، وقرأ نافع وحمزة بين اللفظين، والباقون بالفتحة.

ومما أميل لأن ألفه أصلها الياء قوله تعالى ﴿وَنأى بِجَانِبِه﴾ في «سبحان» و «السجدة» «٨٢، ٥١» قرأهما خلف عن حمزة والكسائي بإمالة النون والهمزة، وقرأهما خلّاد بفتح وإمالة الهمزة، وقرأ أبو بكر في «سبحان» بفتح النون وإمالة الهمزة كخلاد وفتحها جميعاً في السجدة كالباقين.

ومما أميلت ألفه على التشبيه بالألف التي أصلها الياء قوله: «دحاها وطحاها وتلاها، وسجى» النازعات (٣٠)، والشمس (٢)، الضحى (٢). أربعة أفعال أصل ألفها الواو، وقد ذكر بعض العلماء أنه يقال: «دحيت» فَعَلى هذا تكون الإمالة في «دحاها» صحيحة؛ لأن أصل ألفه الياء ولكن هذه الواو قد ترجع في بعض تصاريف هذه الأفعال إلى الياء تقول: «طحى، وتلى، ودحى، وسجى» فترجع الواو إلى الياء، وكذلك إن نقلها إلى الرباعي ترجع الواو إلى الياء فشابهت بذلك الألف التي أصلها الياء، فأمالها الكسائي وحده على هذا التشبيه وحسُنت إمالته؛



لأن بعدها وقبلها ماأصل ألفه الياء فاتبعت لفظ ماقبلها ومابعدها من الألفات الممالات اللواتي أصلها الياء.

الثالث من علل الإمالة المتقدمة الذكر هو الإمالة للإمالة: وذلك نحو: «رآى ورآه ورآك»[1] أميلت الألف التي بعد الهمزة لتقرب من أصلها وهو الياء، وأميلت فتحة الهمزة ليوصل بذلك إلى إمالة الألف، وأميلت الراء لإتيان حرفين ممالين بعدها ومثله «نأى بجانبه»[2] في الموضعين إذا أميلت النون.

ومنه وقف حمزة على «تراءى الجمعان»، يقف على ألفه بعد الهمزة أصلها الياء؛ لأنه من «رأى، فيميل الألف ليقربها من أصلها، ولاتتمكن الإمالة في الألف حتى تميل ماقبلها نحو الكسر وهو الهمزة المفتوحة، ومن شأنه تخفيف الهمزة في الوقف فيخففها بعد ألف ممالة، فتصير همزة ممالة بين الهمزة الممالة عن الفتح، وبين الألف الممالة»[3].

ويظهر من هذا العرض بوضوح منهج مكي في عرض المسائل المتعلقة بأسباب الامالة حيث يتعرض لذكرها ويذكر الأمثلة القرآنية عليها، ثم العلماء مع بيان مذاهبهم واتجاهاتهم في الآيات المذكورة، كل ذلك مشفوعاً بالعلل اللغوية الصرفية التي تبين مايريد الوصول إليه في المسألة التي يناقشها.

---

(١) الأحرف على ترتيبها في الأنعام (٧٦)، الأنبياء (٣٦)، النمل (٤٠).

(٢) في سبحان والسجدة ٨٣ - ٥١.

(٣) الكشف بتصرف ١/١٧٠ - ١٩٨.



أمور أخرى متفرقة تتعلق بأسباب الإمالة:

١ - فقد أورد ابن خالويه في الحجة مجموعة الآيات التي فيها إمالة ولكن سنختار منها بعض المسائل المتعلقة بالأسباب ومن ذلك قوله: «قوله تعالى ﴿بِالهدى فَمَا رَبِحَت تجارتُهم﴾[1] يُقرأ بالإمالة والتفخيم، وبينهما، وكذلك ماضارعه من ذوات الياء اسماً كان أو فعلًا، فمن فخّم فالحجة له أنه أتى بالكلام على أصل ماوُضِع له، والحجة لمن أمال أنه قرّب الحرف المستعِليَ من الياء ليعمل لسانه بالنطق من موضع واحد»[2].

٢ - وفي مسألة أخرى: «قوله تعالى: ﴿ياويلتي﴾[3] يقرأ بالإمالة والتفخيم فالحجة لمن أمال أنه أوقع الإمالة على الألف فأمال لميل الألف»[4].

٣ - قوله تعالى: ﴿وماأنسانيه﴾[5] يُقرأ بضم الهاء وبكسرها مختلستين، فالحجة لمن ضم أنه أتى بلفظ الهاء على أصل ماوجب لها. والحجة لمن قرأه بالكسر فلمجاورة الياء، ومثله (ومن أوفى بما عاهد عليه الله)[6] وأمال الكسائي الألف في (أنسانيه) ليدل بذلك على أنها مبدَلة من الياء[7].

٤ - هذا الفصل حاصله راجع إلى أن الألف في الاسم إذا كانت لاماً ثالثة منقلبة عن واو، ولاتؤثر فيها الأسباب المذكورة دون ماسواها من اللامات ألا ترى أن نحو قولك: رضا لاتمال، وأما ماسوى ذلك فهو ممال لقيام سبب

---

(١) البقرة/١٦.
(٢) الحجة/٧١.
(٣) الفرقان/٣٨٠.
(٤) الحجة/٢٦٥.
(٥) الكهف/٦٣.
(٦) الفتح/ ١٠.
(٧) الحجة/٢٢٦.



الإمالة فالأفعال الثلاثة كلها ممالة لقيام سبب الإمالة، ألا ترى أنك تقول في «دعا» وشبهه «دَعِى» كما تقدم، وكذلك الأسماء إذا لم توجد هذه الشرائط المذكورة في المنع ممالة أيضاً لقولك «رَحِى» لأنك تقول: رحيان، ومصطفى، لأنك تقول: مصطفيان. ولم تمل «عصا» لأنه لايقال فيه عصيان فلم يكن فيه سبب الإمالة.

بقي أن يقال لِمَ لَمْ يُمَل نحو «رضا» وسبب الإمالة قائم، وهو الذي احتاج إلى الفصل لأجله وإلا فهو في غنية عن جميع الفصل.

وجوابه انقلابها عن الواو مناسب للتفخيم فلم يؤثر فيه السبب الخارج عن (نحو رضا)، وأثر إذا كانت هي في نفسها تنقلب ياءً لقرب السبب منها؛ لأنه فيها فلا يلزم من تأثير الأقرب تأثيرُ الأبعد، فمن أجل ذلك أميل «دعا» ولم يمل «رضا»؛ لأنها في «دعا» تنقلب ياء، وفي «رضا» لاتنقلب ياءً فغلب مافيها من مناسبة التفخيم على ماذكر[1].

٥ - وقد لخص الدكتور «ماكس جرانر» أسباب الإمالة على النحو:

- الإمالة لأجل الكسرة السابقة.
- الإمالة لأجل الياء السابقة.
- الإمالة لأجل الكسرة المتأخرة.
- الإمالة لأجل الياء المتأخرة.
- الإمالة لأجل الكسرة المقدرة.
- الإمالة لأجل الياء المقدرة.

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٣/٢٩٤ - ٢٩٥.



- الإمالة لأجل الكسرة العارضة.
- الإمالة لأجل الياء العارضة.
- الإمالة لأجل الإمالة.
- الإمالة لأجل الشَبَه.
- الإمالة لكثرة الاستعمال.
- الإمالة للفرق بين الاسم والفعل[(١)].

وقد اعتبرت العلل الثلاث الأخيرة عللًا شاذة قال أبو حيان: وقد زاد سيبويه ثلاثة أسباب شاذة، وهي شبه الألف بالألف المشبهة بالألف المنقلبة وفرق بين الاسم والحرف، وكثرة الاستعمال»[(٢)].

وجاء في شرح المفصل لابن يعيش «والإمالة لليائين نحو «كيّال وبيّاع» أقوى من الياء الواحدة نحو البيان وشوك السيَال، لأن اليائين بمنزلة علتين وسببين»[(٣)].

والإمالة للياء الساكنة من نحو «شيْبان وعيْلان» أقوى من الإمالة للياء المتحركة من نحو الحَيَوان والمَيَلان؛ لأن الساكنة أكثر لِيناً واستثقالاً فكانت أدعى للإمالة[(٤)].

ويقول موضحاً تأثير الكسرة على الإمالة، وأنه كلما كثرت الكَسَرات والياءات كلما كان ذلك أدعى للإمالة: «واعلم أنه كلما كثرت الكسرات كان أدعى للإمالة لقوة سببها، ومتى بعُدت عن الألف ضعُفت، لأن للقرب من التأثير ماليس للبعد، ولاجتماع الأسباب حكم ليس لانفرادها، فلذا الإمالة

---

(١) Die imala/471 - 472 .
(٢) الهمع ٢/٢٠٠
(٣) شرح المفصل ٩/٥٦.
(٤) شرح المفصل ٩/٥٦.



في «جلبِاب» أقوى من إمالة «شِمْلال»؛ لأن الكسرتين أقوى من الكسرة الواحدة، وإمالة «عِمَاد» أقوى من إمالة «شِمْلال»؛ لقرب الكسرة من الألف، وإمالة «شِمْلال» أقوى من إمالة «أكلت عِنَبا»؛ لقوة الحاجز بالحركة، وإمالة «أكلت عِنَبا» أقوى من إمالة «دِرْهمان»؛ لأن بين كسرة الدال من «دِرهمان» وبين الألف ثلاثة أحرف، فلما كانت الكسرة أقرب إلى الألف فالإمالة له ألزم والنصب فيه جائز، وكلما كثُرت الكسَرات والياءات كانت الإمالة فيه أحسنَ من النصب»[1].

وبينما جاء في شرح المفصل جواز إمالة «أكلت عِنَبا» بل إن إمالته أقوى من إمالة «درهمان»، فقد جاء في شرح الشافية عدم جواز إمالته لتحرك الحرف الذي بين الكسرة وبين حرف الألف[2].

كما ذكر أن الإمالة في مثل «دِرْهَما زيدِ، ودِرْهَمان» على ضعف وشذوذ، فيقول «وكذلك إن كان في الثاني أحد الثلاثة أحرف التي بين الكسرة والألف هاء جازت الإمالة. لكن على ضعف وشذوذ نحو «درهما زيد ودرهمان»[3].

كما بيّن تأثير الكسرة في الإمالة حتى لو كانت من كلمة أخرى «فإن كانت الكسرة المتقدمة من كلمة أخرى نظر، فإن كانت إحدى الكلمتين غيرَ مستقلة أو كلتاهما كانت الإمالة أحسن منها إذا كانتا مستقلتين، فالإمالة في «بِنا بُؤسى وبِنَّا ومِنَّا أحسن منها في «لزيد وبعبد الله»، ثم يذكر أن الإمالة في «بعبد الله أكثر من إمالة نحو «لزيد مال»؛ لكثرة لفظ الله في كلامهم[4].

---

(١) شرح المفصل ٥٦/٩ وانظر الشافية ٥/٣ ـ ٦.
(٢) الشافية ٦/٣.
(٣) الشافية ٦/٣.
(٤) الشافية ٦/٣.



وذكر في موضع آخر أن الإمالة في الفواصل هي في الحقيقة إمالة للإمالة، فقد أميل «الضحى» لإمالة «قلى» وذلك لتناسب رؤوس الآي.

ثم بيّن أن الإمالة للإمالة على ضربين:

أحدهما: أن تُمال فتحة في كلمة لإمالة في تلك الكلمة، أو فيما هو كجزء لتلك الكلمة؛ فالأول على ضربين: إما أن يُمال الثاني لإمالة الأول نحو «عِمادِا» أميلت الدال وقفاً لإمالة فتحة الميم، وجاز ذلك وإن كان الألف ألفَ تنوين؛ لأن الأواخر محل التغيير؛ ولبيان الألف وقفاً كما في «أَفعى».. أو يُمال الأول لإمالة الثاني؛ وذلك إذا كان الثاني فتحة على الهمزة نحو «رَأَى ونَأَى» أمال بعضهم فتحتي الراء والنون لإمالة فتحة الهمزة؛ وذلك لأن الهمزة حرف مستثقل فطلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت في مجموع الكلمة. وأما «مَهارى». فإمالة الميم لأجل خفاء الهاء لا للإمالة.

والثاني: أي إمالة فتحة في كلمة لإمالة فتحة فيما هو جزء تلك الكلمة نحو قولك «مِعْزِانِا» أملت فتحة نون «نا» لإمالة فتحة الزاي، وجاز ذلك وإن كانت «نا» كلمة برأسها لكونها ضميراً متصلًا؛ ولكون الألف في الآخر وهو محل التغيير، ولم يمل ألف مال في «ذامال» لكونه وَسَطا؛ ولكون «مال» كلمة منفصلة لا كجزء الأول بخلاف «نا» في «معزانا».

وثانيهما: أن تمال فتحة في كلمة الإمالة مثل تلك الفتحة في نظير تلك الكلمة في الفواصل كقوله تعالى (وَالضُّحى) أميل ليزاوج (قَلى) وسَهَّل ذلك كونُه في أواخر الكلام ومواضع الوقف[1].

(١) شرح الشافية ٣/١٣ - ١٤.



وجاء في هامش الإتحاف بيان لأسباب الإمالة فذكر أنها ترجع إلى مناسبة أو إشعار، فالمناسبة فيما أميل بسبب موجود في اللفظ، وفيما أميل لإمالة غيره كأنهم أرادوا أن يكون عمل اللسان ومجاورة النطق بالحرف الممال، وبسبب الإمالة من وجه واحد على نمط واحد. والإشعار ثلاثة أقسام: إشعار بالأصل وذلك المنقلبة عن ياءٍ أو واو مكسورة، وإشعار بما يعرض في الكلمة في بعض المواضع من ظهور كسرة أو ياء حسبما تقتضيه التصاريف دون الأصل كما في «طابَ وعَزا»، وإشعار بالشبه المشعر بالأصل وذلك إمالة هاء التأنيث[1].

وهكذا نرى أن النحاة والقراء قد اتفقوا على أسباب الإمالة ودور الكسرة والياء في الإمالة مع ذكر العلل عند البعض كما رأيناها بشكل واضح عند مكي من القرّاء وابن يعيش والرضي من النحاة، إلا أن القراء كما رأينا قد ربطوا الأسباب بالآيات القرآنية شواهد عليها، كما ذكروا القراء الذين اختلفوا في هذه الآيات حيث ذكروا مذاهبهم واتجاهاتهم في إمالة هذه الآيات أو فتحها، كما وجدنا عند مكي في «الكشف» وابن الجزري في «النشر».

أنواع الإمالة:

الإمالة كما جاء عند القراء نوعان: إمالة شديدة ومعناها أن تنحو

(١) هامش الإتحاف/٧٤ ـ ٧٥.



بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيراً، ويقال لها المحضة والإضجاع والبطح وربما قيل لها الكسر.

وإمالة متوسطة: وهي أن تنحوَ بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء قليلًا وهي بين اللفظين كما يقال لها أيضاً التقليل والتلطيف وبين بين[1].

والإمالة المحضة هي المرادة عند الإطلاق، ويجتنب فيها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه.

وكما يقول ابن يعيش: «وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة، وبحسب بُعْدِه تكون خفتها»[2].

وحين نتتبع هذه المصطلحات التي تخص أنواع الإمالة فإننا نجدها قد استخدمت عند القراء، ولانرى لها استخداماً عند النحاة اللهم إلا المتأخرين منهم، وذلك بدرجة أقل كثيراً من مثيلاتها عند القراء.

فلو نظرنا مثلًا إلى سيبويه فإننا لانجد عنده مثل هذه المصطلحات وكذلك لانجدها عند المبرد ولاعند ابن جني، إلا اننا نلاحظ عندهم الأحكام التي تشير إلى أن الإمالة هنا أقوى من هناك، مع ذكر السبب والعلة من مثل قوله: «وقالوا رأيتا زيداً فأمالوا كما فعلوا ذلك بغيلان والإمالة في «زيد» أضعف؛ لأنه يدخله الرفع[3].

ويقول في موضع آخر: «وقال بعض الذين يقولون في السكت

---

(1) انظر النشر ٢/٣٠ والإتحاف/٧٤ وشرح الشاطبية ٩٨.

(2) شرح المفصل ٩/٥٤.

(3) سيبويه ٢/٢٦٠.



«بمال» من عند الله «ولزيد مال» شبهوه بألف عماد الكسرة قبلها فهذا أقل من «مررت بمالك»؛ لأن الكسرة منفصلة، والذين قالوا من عند الله أكثر لكثرة ذا الحرف في كلامهم»[1].

وقد ورد في المقتضب نص يدل بوضوح على تأثير القرب من الكسرة أو الياء على الإمالة حيث يقول: «فكل ماكانت الياء أقرب إلى ألفه أو الكسرة فالإمالة له ألزم والنصب فيه جائز، وكل ماكثرت فيه الياءات أو الكَسَرات فالإمالة فيه أحسن من النصب[2].

وأكد هذا المعنى في موضع بقوله: «فجملة الباب أنه كل ماكان في الياء أو الكسرة فيه أثبت فالإمالة له ألزم إلا أن يَمْنَع مانعٌ من المستعلية»[3].

وهناك إشارتان (عند النحاة) لنوعي الإمالة الشديدة، والمتوسطة بخلاف ماذُكر، أولاهما نجدها في شرح المفصل وهي التي أشرنا إليها قبل ذلك[4].

وأما الإشارة الثانية وهي الوحيدة التي فيها ذكر لبعض هٰذه المصطلحات فقد وردت في الشافية حيث يقول: «وإنما تسمى الإمالة إذا بالغت في إمالة الفتحة نحو الكسرة، ومالم تبالغ فيه يسمى «بين اللفظين» وترقيقاً»[5] كما ورد عنده نص يشير إلى حسن الإمالة في بعض الألفاظ، وقبحها في بعضها الآخر[6].

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٢.
(٢) المقتضب ٣/٤٢.
(٣) المقتضب ٣/٤٧.
(٤) ابن يعيش ٩/٥٤.
(٥) شرح الشافية ٣/٤.
(٦) شرح الشافية ٣/٦.



وماعدا ذلك فإننا لانجد عند النحاة أي ذكر للمصطلحات الخاصة بدرجات الإمالة كما نلاحظها عند القراء الذي أثرَوْا هذا الجانب كثيراً، فبالاضافة إلى بيان أنواع الإمالة من شديدة، ومتوسطة، وبين اللفظين، وبين بين وغيرها من المصطلحات التي سبقت الإشارة إليها، فإننا نجد عندهم الميدان الواسع الذي طبقوا فيه أحكامهم ألا وهو ميدان الآيات القرآنية الكريمة.

وقد رأينا كثرة المصطلحات الواردة بهذا الخصوص إلا أن مرجعها هو النوعان السابقان إمالة شديدة وإمالة متوسطة.

وقد وردت ملاحظة عند الدكتور عبد الفتاح شلبي مفادها أن القراء هم الذين يتكلمون في درجات الإمالة، ويضعون لنوعيها الأسماء المختلفة[1] وهذا صحيح كما قلنا. ويتابع حديثه فيقول: «أما النحاة فلا يتعرضون لذلك إلا ماكان من ابن يعيش في شرحه المفصل ولعله قد نقل عن القراء، واحتذى حذوهم»[2]. إلا أننا بتتبع النصوص الواردة عند سيبويه والمبرد رأينا أن الإمالة قد تكون قوية أو ضعيفة بحسب قربها من الكسرة والياء، ونص المبرد في هذا كان واضحاً، وأما المصطلحات فقد ذكر بعضها الرضي في شرح الشافية كما بينا ذلك في النص السابق.

كما وردت عند الدكتور عبد الفتاح ملاحظة أخرى وهي «أن الكسر والبطح والإضجاع والإشباع والألف المعوج كلها تطلق على الإمالة بنوعيها الشديدة والخفيفة «حتى جاء ابن الجزري فجعل المحض

---

(١) الإمالة في القراءات واللهجات العربية /٣٦.

(٢) المصدر السابق/٣٦.



والإضجاع والبطح والكسر من أسماء الإمالة الشديدة، وجعل بين اللفظين والتلطيف والتقليل وبين بين للإمالة الخفيفة وتابعه السيوطي في ذلك»[1].

إلا أننا نلاحظ أن هذا الحكم ليس دقيقاً فقد وردت إشارات عند ابن مجاهد (٢٤٥ - ٣٢٤هـ) تدل على استخدامه بعض المصطلحات التي تدل على درجات الإمالة ولننظر معاً إلى هذا النص: «قوله (فأحياكم) كان ابن كثير وابن عامر وعاصم يفتحون الياء في هذا الباب كله (فأحياكم) (وأحيا) (النجم ٤٤) ونموت ونحيا (المؤمنون ٣٧).. وماكان مثله.

وكان نافع يقرأ ذلك كله بين الإمالة والتفخيم، وكان أبو عمرو لايميل من ذلك إلا ماكان في رؤس الآي إذا كانت السورة أواخر آياتها على ياء مثل (أمات وأحيا) النجم ٤٤ و (لايموت فيها ولايحيى) (طه ٧٤ والأعلى ١٣) فإنه كان يلفظ بهذه الحروف في هذه المواضع بين الإمالة والتفخيم ويفتح سائر ذلك.

وكان حمزة لايميل من ذلك إلا الفعل الذي في أوله الواو مثل (نَمُوتُ ونَحْيا) و (أماتَ وأَحْيا)، (ويَحْيىٰ من حَيّ عن بينّة) وكان يميل هذه الحروف أشد من إمالة أبي عمرو ونافع[2]. ولعل لفظ «أشد» من إمالة أبي عمرو ونافع خير دليل على علمه بمثل هذه الدرجات.

وهناك نص آخر يبين بوضوح استخدامه لهذه المصطلحات التي تدل على درجات الإمالة المختلفة إذ يقول: «قوله (والشمِس وضُحاها)»(١) الشمس» قرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم: (وضحاها) بفتح أواخر آي هذه السورة وسورة (الليل) وسورة (الضحى).

---

(١) المصدر السابق/٣٦.
(٢) السبعة ١٥٠ - ١٥١.



وقرأ الكسائي بإضجاع ذلك كله، وإضجاع أواخر آي سورة (الليل) وسورة (الضحى).

وقرأ حمزة: (والشمِس وضُحاها) و (الليل إذا يَغْشى) كسرا وبفتح (تلاها) و (طحاها) [1]، وبفتح في سورة الضحى (سجى) وفي النازعات (دحاها) (٣٠) ويكسر سائر ذلك.

وقرأ نافع ذلك كله بين الكسر والفتح [2].

وواضح جداً أنه استخدم كل مصطلح في مكانه الذي يقصده، ولو كانت هذه المصطلحات بمعنى واحد عنده لجمعها تحت حكم واحد.

كما نجد عند ابن غلبون مايدل على علمه بهذه المصطلحات وبأنها تدل على درجات الإمالة المختلفة في مثل قوله على قوله تعالى ﴿أَن رَّآهُ اسْتَغْنى﴾ ومثيلاتها مما فيها «رأى» [3] إذ يقول: «فقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم ونافع في رواية قالون وهشام وابن عمار عن ابن عامر بفتح الراء والهمزة جميعاً حيث وقع، وقرأ ورش عن نافع بين اللفظين فيهن، وقرأ أبو بكر بفتح الراء ذكر الهمزة فيهن كلهن، وقرأ أبو بكر عن عاصم وابن عامر في رواية ابن ذكوان وحمزة والكسائي بكسر الهمزة والراء فيهن» [4]. فقد استخدم ابن غلبون مصطلحين لنوعين من الإمالة وهما «بين اللفظين» وهي الإمالة الخفيفة أو المتوسطة كما يطلقون عليها أحياناً، و «الكسر» ويقصد بها الإمالة المحضة.

---

(١) السبعة /٦٨٨.

(٢) الإشارة إليه في المصطلحات.

(٣) الاستكمال ١١/ ب.



إمالة فواتح السور:

هذه النقطة تعرض لبحثها القراء مفصلة، ولم ترد عند النحاة المتقدمين كسيبويه والمبرد وابن جني وغيرهم، إلا أنه وردت إشارة إلى هذا الأمر في حاشية الصبان على شرح الأشموني حيث يقول: «وحروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف فمنهم من يفتح، ومنهم من يميل، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح»[1].

ويقول في موضع آخر يتحدث فيه عن إمالة الحروف: «إنما لم تُمل الحروف؛ لأن ألفها لاتكون عن ياء ولاتجاور كسرة، فإن سُمّي بها أميلت، وعلى هذا أميلت الراء من «ألمر ألر، والهاء والطاء والحاء» في فواتح السور؛ لأنها أسماء مايُلْفَظ به من الأصوات المنقطعة في مخارج الحروف، كما أن «غاق» اسم لصوت الغراب، «وطيخ» اسم الصوت الضاحك، فلما كانت أسماءَ أصوات لهذه الأصوات، ولم تكن «كَمَا، ولَا» أرادوا بالإمالة فيها الإشعار بأنها قد صارت من حيز الأسماء التي لاتمتنع فيها»[2].

والغريب أن النحاة تحدثوا عن الحروف مايمال منها ومالايمال لكن لم يتطرقوا إلى البحث عن فواتح السور، لكن هذه المسألة كما قلنا فصل فيها القراء، فقد ورد عن ابن غلبون فصل في إمالة فواتح السور يبين فيه اختلاف القراء في إمالة هذه الحروف[3]. وفي كتاب الكشف عن وجود القراءات السبع لمكي القيسي ذكر فصلًا في إمالة فواتح السور. بين فيه هذه المواضع

---

(١) حاشية الصبان ٢٣٥/٤. (٢) الاستكمال ٣٨/ب وص ٢٧٨ من التحقيق.

(٣) حاشية الصبان ٢٣٢/٤ - ٢٣٤ وانظر الكتاب ٣٤/٢ - ٣٥.



وآراء العلماء فيها: «ومن ذلك إمالة فواتح السور قرأ ابن كثير وقالون وحفص» «ألر» «ألمر» حيث وقع بالفتح، وورش بين اللفظين، والباقون بالإمالة، وعلة إمالة هذا النوع أن الألف التي من هجاء «راء» في تقدير ماأصله الياء، لأنها أسماء مايكتب به ففرق بينها وبين الحروف التي لاتجوز إمالتها نحو «ما ولا والا» هذا مذهب سيبويه في إجازة إمالة هذه الحروف التي في أوائل السور، فإن سميت بشيء من هذه الحروف جازت الإمالة.

ومن فواتح السور «كهيعص» قرأ أبو بكر والكسائي بإمالة الهاء والياء، وقرأ أبو عمرو بإمالة الهاء وحدها، وقرأ ابن عامر وحمزة بإمالة الياء وحدها، وقرأ نافع بين اللفظين فيهما (وقرأ ابن كثير وحفص فيهما) فمن أمالهما جميعاً آثر الخروج من تسفّل إلى تسفّل؛ لخفة ذلك كمن فتحها جميعاً، فآثر الخروج من تَصعّدٍ إلى تَصعّدٍ ليعتدل اللفظ، ومن أمال الياء أقوى ممن أمال الهاء؛ لأن من أمال الياء خرج من تصعد إلى تسفل وذلك حسن، ومن أمال الهاء خرج من تسفّل إلى تصعّد، وذلك صعب قبيح.

ومن فواتح السور «طه» قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الطاء والهاء وقرأ ورش وأبو عمرو بإمالة الهاء وحدها، وعن ورش الفتح في الهاء، ومن فواتح السور «طس وطسم» في الثلاثة[1] قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الطاء في الثلاثة.

ومن فواتح السور «حم» في السبعة[2] قرأه ابن ذكوان وأبو بكر

---

(١) الأحرف الثلاثة الآيات الأول في السور: النمل، الشعراء، القصص.

(٢) الأحرف على ترتيبها في السور: فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.



وحمزة والكسائي بإمالة الحاء فيهن، وقرأ ورش وأبو عمرو بين اللفظين في الحاء، وفتح الباقون. ومن ذلك أيضاً «ياسين» قرأ أبو بكر والكسائي بإمالة الياء غير أن حمزة أقرب إلى الفتح، وفتح الباقون»[١].

وقد عدها ابن الجزري بأنها خمسة في سبع عشرة سورة (أولها الراء) من (ألر) أول يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، ومن (ألمر) أول الرعد، وثانيها: الهاء من فاتحة (كهيعص)، و (طه)، وثالثها: الياء من (كهيعص)، و (يس)، ورابعها: الطاء من (طه)، ومن (طسم) الشعراء وفي القصص، ومن (طس) النمل، وخامسها: الحاء من (حم) في السبع السور[٢].

وقد بيّن مكي علة إمالة هذه الفواتح بقوله: وعلة الإمالة في ذلك كله أن هذه الحروف ليست بحروف معانٍ كـ «ما، ولا» إنما هي إسماء لهذه الأصوات الدالة على الحروف المحكية المقطّعة، والأسماء لاتمتنع إمالة ألفها مالم تكن من الواو وليست الألف فيها من الواو. ويدل على أنها أسماء أنك تخبر عنها فتعربها فتقول: «حاؤك حسنة وصادك محكمة»، وإذا عطفت بعضها على بعض أعربتَها كالعدد، فلما كانت أسماء أمالها من أمالها، ليفرق بالإمالة بينها، وبين الحروف التي للمعاني التي لاتجوز إمالتها نحو: ما، ولا، وإلا وإنما لم تجز إمالة هذه الحروف ليفرق بين الحرف والاسم، ولو سميت بهذه الحروف جازت إمالتها[٣].

---

(١) الكشف ١/١٨٦ ـ ١٨٨.

(٢) النشر ٢/٦٦ ـ ٧٢ بتصرف.

(٣) الكشف ١/١٨٨، الكتاب ٢/٣٦.



ما يمال وما لا يمال من الأسماء غير المتمكنة والحروف:

الحروف لاتمال إلا إذا سمي بها قال سيبويه: «ومما لايميليون ألفه» حتى وأما، وإلا، فرّقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حُبْلى وعَطْشى، وقال: الخليل لو سميت رجلا بها وامرأة جازت فيها الإمالة(١).

وجاء في المقتضب «فأما (إما)، و (حَتّى) وسائر الحروف التي ليست بأسماء فإن الإمالة فيه خطأ»(٢).

وفي اللمع «ولاتمال الحروف لبعدها من الاشتقاق إلا أنهم قالوا بِلى: لأنها قويت لما قامت بنفسها، وقالوا: «فأمالوا أيضاً : يا لأنها قوّيت لما نابت عن الفعل أي: أدعو زيداً وأنادي زيداً»(٣).

وذكر ابن يعيش معلّلَا بقوله: «القياس يأبى الإمالة في الحروف؛ لأن الحروف أدوات جوامد غير متصرفة، والإمالة ضَرْب من التصرّف؛ لأنه تغيُّرٌ»(٤).

ويقول ابن الحاجب النحوي في «الإيضاح في شرح المفصل: «قال الشيخ (تعليقاً على أن الحروف لاتمال)، لأن ألفاتها لاأصل لها في الياء حتى تطلب مجانستها بالإمالة ولقلة تصرّفهم فيها، والإمالة من باب التصرف، فأما إذا سُمِّي بها، فتصير من قبيل الأسماء فإن كان فيها سبب الإمالة اعتبر، وإلا فلا، فلذلك يمال «حتى»، إذا سمى به، ولايمال «على»

---

(١) الكتاب ٢٦٧/٢.
(٢) المقتضب ٥٢/٣.
(٣) اللمع ٣١٦/٣١٧.
(٤) ابن يعيش ٦٥/٩.



ونحوها إذا سمي بها؛ لأنك لو سميت «بحتى» وثنيتَه لقلت: «حتيان»، ولو سميت «بعلى» لقلت: «علوان»، وأما إمالتهم «بلى»، «ولا» في «إمَّالَا»، و«ياء» في النداء فَلِمَا في ذلك من التضمن للجملة المتضمنة للفعل، أو الاسم، أو الاسمين فصار كأنه فعل، أو اسم لإغنائها عن ذلك»[1].

وجاء في الهمع قوله: «وأما الحروف فلم يُمل منها إلا «بلى»؛ لأنها تنوب عن الجملة في الجواب فصار لها بذلك مِزْية على غيرها، و «لا» في «إمّالا»؛ لأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل؛ لأن المعنى إن لم تفعل كذا فافعل كذا، ولو أُفْرِدَتْ من «إمالا» لما صحت إمالة ألف «لا»، وحكى ابن جني عن قطرب إمالته «لا» في الجواب لكونها مستقلةً في الجواب كالاسم، قال الخضراوي: والأحسن أن يقال كالفعل؛ لأنهااستقلت لنيابتها عن الفعل، قال أبو حيان: وحكى صاحب الغنية وهو أبو يعقوب يوسف بن الحسن الاستراباذي في هذا الكتاب عن أبي بكر بن مقسم أن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن يميلون ألف «حَتّى»؛ لأن الإمالة غالبة على ألسنتهم في أكثر الكلام وعامة العرب، والقراء على فتحها قال: أبو يعقوب، وقد رُوِيَ إمالتها عن حمزة والكسائي إمالة لطيفة، وذهب سيبويه، وأبو بكر الأنباري والمهاباذي وغيرُهم إلى منع إمالة «حتى» قال أبو حيان: وهم محجوجون بنقل ابن مقسم، قال ابن الأنباري: وإنما كُتِبَتْ بالياء، وإن كانت لاتُمال فرقاً بين دخولها على الظاهر والمَكنّى، فلزم فيها الألف مع المكنّى حين قالوا «حتّاي

---

(1) الايضاح في شرح المفصل ٢/٣٠٢، وانظر شرح الشافية ٣/٢٦.



وحتّاه» وانصرف إلى اليا مع الظاهر حين قالوا حتى زيد. قال أبو حيان. واختلف أيضاً في إمالة «لكِن»، فذهب إلى جواز ذلك القراء تشبيهاً لألفها بألف فاعل، والصحيح أنه لاتجوز الإمالة؛ لأنها لم تُسمع فيها، والأصل في الأدوات أن لاتمال، وما أميل منها فإن ذلك فيها على طريقة الشذوذ فلا يتعدى مورد السماع وماسمي به من الحروف دخلته الإمالة، لخروجه عن حيّز الحرفية إلى حيز الأسماء كقوله في حروف المعجم باء، تاء ثاء وياء، وكذا أوائل السور التي آخرها ألف كالراء»[1].

إمالة الفتحة:

وقد سماه سيبويه «باب مايمال من الحروف التي بعدها ألف إذا كانت بعدها مكسورة، وذلك قولك من الضِرر ومن البعِر ومن الكِبر ومن الصِغر ومن الفِقر لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران، وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف؛ لأن الفتحة من الألف، وشَبَهُ الفتحة بالكسرة كشَبهِ الألف بالياء، فصارت الحروف ههنا بمنزلتها إذا كانت قبل الألف وبعد الألف الراء[2].

وعلّل الإمالة هنا بأن الراء لكونها حرفاً مكرراً فكأنها حرفان مكسوران والكسرة من الياء لذا أميلت الفتحة؛ لأن الفتحة من الألف،

---

(١) الهمع ٢/٢٠٤.

(٢) سيبويه ٢/٢٧٠.



فالكلمات المذكورة فيها إمالة ولكن بدلًا من أن تكون إمالة فتحة طويلة، إلى كسرة طويلة، أصبحت إمالة فتحة قصيرة إلى كسرة قصيرة، وقوى ذلك وجود الراء لأنها كحرفين مكسورين، ويقول ابن السراج مبيناً القياس في هذه المسألة: وقياس هذا الباب أن تجعل مما يلي الفتحة بمنزلة ما يلي الألف وتقول: من عِمرو فتميل فتحة العين؛ لأن الميم ساكنة، ومن أمال هذا لم يمل «من الشَّرق»؛ لأن بعد الراء حرفاً مستعلياً، وما كان مثل «يحسب» فهذه الياء وجميع حروف المضارعة لا يكون فيها إلا الفتح(١).

وبيّن ابن يعيش الغرض من الإمالة بقوله: «اعلم أن الفتحة قد تمال كما تمال الألف؛ لأن الغرض من الإمالة مشاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجود في الحركة كماهو موجود في الحروف؛ لأن الفتحة من الألف، وقد كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف القصيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة؛ لأن الحركات والحروف أصوات، وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت، فسموا العظيم حرفاً، والضعيف حركة، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً، فلذلك دخلت الإمالة في الحركة كما دخلت الألفَ إذا الغرض هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض، فكل مايوجب إمالة الألف يوجب إمالة الحركة التي هي الفتحة، ومايمنع إمالة الألف يمنع إمالة الفتحة، وأكثر ماجاء ذلك مع الراء المكسورة؛ لأن الراء حرف مكرر لانظير له(٢).

---

(١) الموجز /١٤٣.

(٢) شرح المفصل ٩/٥٤ ـ ٦٥.



ومن الكتب المتأخرة التي ناقشت هذا الموضوع نقاشاً فيه كثير من التفصيل وتوضيح الشروط وبيان الحالات كتاب «حاشية الصبان على الأشموني» فقد ذكر تنبيهات فيها جوانب متعددة إذ يقول: «تنبيهات:

الأول: - فُهم من قوله (أي قول ابن مالك) «والفتح» أن الممال في ذلك الفَتْحُ لا المفتوح، وقول سيبويه: أمالوا المفتوح فيه تجوّز.

الثاني: - الفرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو «من البقَر» أو في «راء» نحو «بشرَر» أو في غيرها نحو «من الكبَر».

الثالث: - فهم من قوله «قبل كسرراء» أن الفتحة لاتمال لكسرة راء قبلها نحو «رِمَم» وقد نص على ذلك.

الرابع: - ظاهر صنيعه أن الفتحة لاتمال إلا إذا كانت متصلة بالراء، فلو فُصِل بينهما لم تُمل، وليس ذلك على إطلاقه بل فيه تفصيل، وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسوراً أو ساكناً غير ياء فهو مغتفر، وإن كان غير ذلك مُنع الإمالةَ، فتمال الفتحة في نحو «أَشَر» وفي «عَمْرو» لافي نحو «بُجَير» نص على ذلك سيبويه، ونبه عليه المصنف في بعض نسخ التسهيل.

الخامس: - اشتراط كون الراء في الطرف هو بالنظر إلى الغالب، وليس ذلك باللازم فقد ذكر سيبويه إمالة فتحة الطاء في قولهم «رأيت خَبَط رياح» وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو «العَرد» والراء في ذلك ليست بلام.

السادس: - أطلق في قوله «أَمِل» فعُلِم إن الإمالة في ذلك وصلا ووقفاً بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتي؛ فإنها خاصة بالوقف، وقد صرح به في شرح الكافية.



السابع: - هذه الإمالة مطردة كما ذكره في شرح الكافية.

الثامن: - بقي لإمالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ماذكر: أحداهما أن لاتكون على ياء، فلا تمال فتحة الياء في نحو «من الغِيَر» نص على ذلك سيبويه، وذكره في بعض نسخ التسهيل، والآخر: أن لايكون بعد الراء حرف استعلاء نحو «من الشّرق» فإنه مانع من الإمالة، نص عليه سيبويه أيضاً، فإن تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع؛ لأن الراء المكسورة تغلب المستعِلَى إذا وقع عليها، فلهذا أميل نحو «من الضَّرِر».

التاسع: - منَع سيبويه إمالة الألف في نحو «من المحاذر» إذا أميلت فتحه الذال، قال ولاتقوى على إمالة الألف، أي ولاتقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها، وزعم ابن خروف أن من أمال ألف «عِمادِا»؛ لأجل إمالة الألف قبلها، أمال هنا ألف «المحاذر» لأجل إمالة فتحة الذال وضعف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة فينبغي أن لايقاس شيء منها إلا في المسموح، وهو إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها[1] ويؤخذ من الإمالة في «رأيت خبط رياح»؛ لأنه لايشترط في إمالة الفتحة بكسرة راء بعدها كونُهما في كلمة واحدة[2].

نظرة القراء لإمالة هذه الفتحة:

ماسبق ذكره هو رأي النحاة في إمالة الفتحة، وكما رأينا فهم متفقون

---

(١) الصبان على الأشموني ٢٣٣/٤ - ٢٣٤ ، وانظر سيبويه ٢٧٠/٢ - ٢٧١.

(٢) حاشية الصبان ٢٣٣/٤.



على اعتبارها إمالة، وأما القراء فقد اختلفوا في التسمية فسماها بعضهم ترقيقاً وهو الذي عليه أغلب جمهور القراء، وسماها الآخرون إمالة بين بين وهم قلة، واعتبر ابن الجزري ذلك تجوّزاً[1].

يقول أبو الطيب ابن غلبون في استكماله: «وأما قوله تعالى ﴿بشَرَر كالقصر﴾[2] فقرأه ورش عن نافع بترقيق الراء بين اللفظين، وقرأ الباقون عن نافع بتفخيم الراء بلا اختلاف عنهم[3].

ويقول في موضع آخر: «بصيرا، ونذيرا، ونكيرا، وسعيرا، وما كان مثله، فإن ورشا يقرأ في هذا الباب في وقفه دون وصله بترقيق الراء بين اللفظين من غير إمالة محضة حيث وقع، إلا ماذكرتُه لك من إمالة ابن ذكوان عن ابن عامر «المحراب» في موضع الخفض لاغير»[4].

يقول الداني في التيسير: «فأما الوقف على الراء المفتوحة، والمضمومة، والساكنة إذا وقعت طرفاً فالوصل إن رققت فيه فبالترقيق، وإن فخّمت فبالتفخيم وسواء أشير إلى حركة المضمومة برَوْم أو إشمام، أو لم يُشر مالم تلها كسرةٌ أو ياء، فإن الوقف عليها مع الرَّوْم خاصة في غير مذهب ورش بالتفخيم، ومع غيره بالترقيق، فأما الراء المكسورة، فعلى وجهين إن رُمتَ حركتها رققتَها كالوصل، وإن وقفت بالسكون فخّمتها،

(١) النشر ٢/٩٠.
(٢) المرسلات ٧٧/٣٢.
(٣) الاستكمال/٣١٤.
(٤) الاستكمال /٢٧٦ - ٢٧٧.



ما لم يقع قبل كسرة أو ياء ساكنة نحو قوله «مُنْهَمِر» و «نَذِير»، أو فتحة ممالة نحو «بشَرِر» على قراءة ورش فإنك ترققها في الحالين»[1].

وقد سمّي مكي القيسي الترقيق في الراء إمالة: «واعلم أن الترقيق في الراء إمالة نحو الكسر، ولكنها إمالة ضعيفة لانفرادها في حرف واحد؛ لأن الإمالة القوية ماكانت في حرفين، وأقوى منها ماكان في ثلاثة أحرف أو أربعة.

ويقول: «اعلم أن الراءات أصلها التغليظ والتفخيم مالم تنكسر الراء، فإن انكسرت غلبت الكسرة فخرجت عن التفخيم إلى الترقيق وذلك نحو «مررت بساتِر وغافِر» وشبهه، والدليل على أن أصلها التغليظ أن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كل راء يجوز فيها الترقيق، ألا ترى أنك لو قلت «رَغَداً ورَقدَ» ونحوه بالترقيق لغيرت لفظ الراء إلى نحو الإمالة، وهذا لايمال، ولاعلة فيه توجب الإمالة فيه»[2].

وفي كتب أخرى كالنشر في القراءات العشر لابن الجزري تفصيل لهذه المسألة وترجيح للترقيق حيث: الترقيق من الرقة وهو ضد السمن، فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوله.

والتغليظ: من الفخامة وهي العظمة والكثرة، فهي عبارة عن ربو الحرف وتسمينه فهو والتغليظ واحد، إلا أن المستعمل في الراء في ضد الترقيق هو التفخيم، وفي اللام التغليظ، وقد عبر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين إلى الكسرة وبالألف إلى الياء كما تقدم،

---

(١) التيسير/٥٧.

(٢) الكشف ١/٢٠٩.



والترقيق إنحاف صوت الحرف فيمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالة، ومفخّمة ممالة، وذلك واضح في «الحسَن والعِيَان» وإن كان لايجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق، ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم والساكن؛ ولكانت الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم، ومن الدليل أيضاً على أن الإمالة غير الترقيق أنك إذا أملت «ذكرى» التي هي «فِعْلى» بين بين، كان لفظك بها غيرَ لفظِك «بذكراً» المذكر وقفاً إذا رققت، ولو كانت الراء في المذكر بين اللفظين لكان اللفظ بهما سواء، وليس كذلك، ولايقال إنما كان اللفظ في المؤنث غير اللفظ في المذكر؛ لأن اللفظ بالمؤنث مُمال الألف والراء، واللفظ بالمذكر ممال الراء فقط، فإن الألف حرف هوائي لايُوصف بإمالة ولاتفخيم، بل هو تابع لما قبله، فلو ثبت إمالة ماقبله بين اللفظين لكان ممالًا بالتبعية، كما أملنا الراء قبله في المؤنث بالتبعية، ولما اختلف اللفظ بهما والحالة ما ذكر، ولامزيد على هذا في الوضوح والله أعلم، قال الداني في كتابه التجريد: الترقيق في الحروف دون الحركة إذا كان صيغته، والإمالة في الحركة دون الحرف إن كانت لعلة أوجبتها وهي تخفيف كالإدغام سواء[1].

إمالة هاء التأنيث وماقبلها في الوقف:

وهي الهاء التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم نحو «نعمة، ورحمة»

(١) النشر ٢/٩١ بتصرف وانظر الإتحاف (٩٦ ـ ٩٨).



كما أشار سيبويه إلى ذلك بقوله (سمعت العرب يقولون ضرب ضربِة وأخذت أخذِة شبه الهاء بالألف فأمال ماقبلها كما يميل ماقبل الألف) [1].

ذكر سيبويه أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالألف فأميل ماقبلها كما يمال ماقبل الألف ولم يبين سيبويه بأي ألف شبهت والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث.

وقد بيّن مكي القيسي أوجه الشبه بين هاء التأنيث وألف التأنيث بقوله: اعلم أن هاء التأنيث أشبهت الألف التي للتأنيث من خمس جهات: إحداها: قرب المخرج من الألف، والثانية: أنها زائدة كألف التأنيث، والثالثة: أنها تدل على التأنيث كالألف، والرابعة: أنها تُسكَّن في الوقف كالألف، والخاسة: أن ماقبلها لايكون إلا مفتوحاً كالألف إلا في موضع واحد لزمت الهاء في الوصل والوقف، فكُسِر ماقبلَها على التشبيه بهاء الإضمار، وذلك قولك: هذِه؛ ولأن أصل الهاء ياء في هذي «فلما تمكن الشبه في الوقف بالسكون أجراها الكسائي مجرى الألف في الوقف خاصة، فأمال ماقبلها من الفتح، فقرّبه من الكسر كما يُفْعَل بألف التأنيث إلا أن ألف التأنيث تقرَّب في الإمالة نحوالياء، وليست كذلك الهاء، فإن وُصل فُتح؛ لأنها تصير تاءً فلا تشبه حينئذ الألف؛ فلذلك حسُن الوقف بالإمالة وذلك نحو «حبة، ودابة» وشبهه، تقف بالإمالة عليه للكسائي»[2].

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٠ والموجز /١٤٣.

(٢) الكشف ١/٢٠٣ وانظر النشر ٢/٨٧.



وقد فصل القراء في هذا الموضوع كثيراً، واختص الكسائي بإمالتها في حروف مخصوصة بشروط معروفة باتفاق واختلاف.

«اعلم أن الكسائي كان يقف على هاء التأنيث وماضارعها في اللفظ بإمالة نحو قوله «جنة»، و «ربوة»، ونعمة، والقيامة، ولَعِبرة، والآخرة، وخاطِئة، ووجهة، وخطِيئة، والملائِكة، ومشرِكة، والأيْكة، وفاكِهة، وآلِهة، وهُمَزة، ولُمَزة، وبصِيرَة، وشبهه»[1].

والواقع أن الأمر في هذه المسألة على ثلاثة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول:

متفق على إمالته قبل هاء التأنيث وماأشبهها وهو خمسة عشر حرفاً يجمعها قولك (فجئت زينب لذود شمس) فالفاء ورد في أحد وعشرين اسماً نحو (خليفة ورأفة، والخطفة وخيفة).

و«الجيم» في ثمانية أسماء وهي (وليجة وحاجة، وبهجة، ولجّة، ونعمة، وحجة، ودرجة، وزجاجة).

و«الثاء» في أربعة أسماء وهي (ثلاثة وورثة وخبيثة ومبثوثة).

و«التاء» في أربعة أيضاً (الميتة، وبغتة، الموتة، وستة).

و«الزاي» في ستة أسماء (أعزة، والعزة، وبارزة، وبمفازة، وهمزة ولمزة).

و«الياء» وردت في أربعة وستين اسماً نحو (شية، ودية، وحية، وخشية، وزانية).

و«النون» في سبعة وثلاثين اسماً نحو (سِنَة، وسَنَة، والجنة ولعنة، وزيتونة).

---

(١) التيسير/٥٤.



و«الباء» في ثمانية وعشرين اسماً نحو (حبة، والتوبة، والكعبة، وشيبة، والإربة، وغيابة).

و«اللام» في خمسة وأربعين اسماً نحو (ليلة، وغفلة، وعيلة، والنخلة، وثلة، والضلالة).

و«الذال» في اسمين (لذة، والموقوذة).

و«الواو» في سبعة عشر اسماً نحو (قسوة، والمروة، ونجوة، وأسوة).

و«الدال» في ثمانية وعشرين اسماً نحو (بلدة، وجلدة، وعدة، وقردة، وأفئدة).

و«الشين» في أربعة اسماء (البطشة، وفاحشة، وعيشة، ومعيشة).

و«الميم» في اثنين وثلاثين اسماً نحو (رحمة، ونعمة، وأمَة، وقائمة، والطامة).

و«السين» في ثلاثة أسماء وهي (خمسة، والخامسة، والمقدسة).

القسم الثاني:

الذي يُوقف عليه بالفتح؛ وذلك إن كان قبل الهاء حرف من عشرة أحرف وهي «طاع»، وأحرف الاستعلاء السبعة (قظ خص ضغط) إلا أن الفتح عند الألف إجماع، وعند التسعة الباقية على المختار.

فالحاء وردت في سبعة أسماء وهي (صيحة، ونفحة، ولواحة، والنطيحة، وأشحة، وأجنحة، ومفتحة).

و«الألف» وردت في ستة أسماء وهي (الصلاة، والزكاة، والحياة، والنجاة، وبالغداة، ومناة)، ويلحق بها الأسماء «ذات» من (ذات بهجة) ونحوه.

و«العين» وردت في ثمانية وعشرين اسماً نحو (سبعة، وصنعة، وطاعة، والساعة).



و«القاف» في تسعة عشر اسماً نحو (طاقة، وناقة، والصعقة، والصاعقة، والحاقة).

و«الظاء» في ثلاثة أسماء وهي (غلظة، وموعظة، وحفظة).

و«الخاء» في اسمين وهما (الصاخة، ونفخة).

و«الصاد» في ستة أسماء وهي (خلاصة، وشاخصة، وخاصة، ومخمصة، وغصة).

و«الضاد» في تسعة أسماء (روضة، وقبضة، وعرضة، وفريضة، وبعوضة، وخافضة، وداحضة، ومقبوضة).

و«الغين» في أربعة أسماء (صبغة، ومصغة، وبازغة، وبالغة).

و«الطاء» في ثلاثة أسماء وهي (بسطة، وحطة، ومحيطة).

والقسم الثالث:

الذي فيه التفصيل فيمال في حال، ويفتح في أخرى، وذلك إذا كان قبل الهاء حرف من أربعة أحرف وهي (أكهر)، فمتى كان قبل حرف من هذه الأربعة ياء ساكنة، أو كسرة أميلت، وألا فُتحت، هذا مذهب الجمهور، وهو المختار.

فإن فصل بين الكسرة والهاء ساكن لم يُمنع الإمالة.

فالهمزة وردت في أحد عشر اسماً منها اسمان بعد الياء وهي: كهيئة وخطيئة، وخمسة بعد الكسرة وهي: مِئة وفِئة وناشِئة وسيِّئة وخاطِئة.

وأربعة سوى ذلك وهي: «النشأة، وسوءة، وامرأة، وبراءة».

و«الكاف» وردت أيضاً في خمسة عشر اسماً، واحد بعد الياء وهو «الأيكة» وأربعة بعد الكسرة وهي: «ضاحِكة، ومشرِكة، والملائِكة،



والمؤتفِكة»، وستة سوى ماتقدم وهي: «بَكّة، ودَكَّة، والشَوْكة، والتهلكة، ومبارَكة».

و«الهاء» وردت في أربعة أسماء، اثنان بعد الكسرة المتصلة وهي: (آلهة، وفاكهة)، وواحد بعد المنفصلة وهو (وِجْهة).

والآخر بعد الياء وهي المتصلة، أو المفصولة بالساكن نحو (الآخِرَة، وقنطَرَة، وحاضِرَة، وكافِرَة، والمغفِرَة، وعبرة، وسدرة، وفطرة، ومرة).

وفي اثنين وخمسين سوى ماتقدم نحو (جَهْرة، وحَسْرة، وكَسْرة، والعُمْرة، والحِجارة، وسَفْرة، وبَرَرة، ومَيْسرة، ومَعْمَرة).

ويتابع ابن الجزري كلامه فيقول (إذا تقرر ذلك فاعلم أن الكسائي اتفق الرواة عنه على الإمالة عند الحروف الخمسة عشر، وهي التي في القسم الأول مطلقاً، واتفقوا على الفتح عند الألف من القسم الثاني.

واتفق جمهورهم على الفتح عند التسعة الباقية من القسم الثاني، وكذلك عند الأحرف الأربعة في القسم الثالث، مالم يكن بعد ياء ساكنة أو كسرة متصلة أو مفصولة بساكن.

هذا الذي عليه أكثر الأئمة، وجل أهل الأداء، وعمل جماعة القراء[1] وقد استثنى جماعة من هؤلاء: «فطرت» وهي في الروم وذلك أن الكسائي يقف عليه بالهاء على أصله.. وذهب سائر القراء إلى الإمالة طرداً للقاعدة[2].

واختار القراء الفتح فيما قبل هاء التأنيث إذا كان همزةً أو هاءً قبلها فتحة، أو ضمة، أو ساكن غير الياء ليس قبلها كسرة نحو «سفاهة

---

(١) النشر ٢/٨٢ ـ ٨٥.

(٢) النشر ٢/٨٥.



والنشأة ومحشورة وبررة كل هذا الاختيارُ فيه الفتح.

وعلّل مكي القيسي هذا بقوله: وعلة ذلك أن الهمزة والهاء من حروف الحلق، وحروف الحلق بعيدة من الكسر؛ لبعدها من الياء، قوية في الفتح لقربها من الألف، وكذلك الحاء والعين فيما ذكرنا، فما كانت كذلك قوى الفتح وبعُد الكسر، فتركت على فتحها واختير ذلك فيها، فإن انكسر ماقبلها أو كان ياءً قويت الإمالة وجازت، واستعملت في قراءة الكسائي؛ لأن الكسرة والياء توجبان الإمالة فسهَّلا إمالة مابعدَهما وحسّناه نحو: «بالخاطئة وفاكهة والآخرة»[1].

وإمالة ماقبل هاء التأنيث جائزة سواء كانت للمبالغة نحو علّامة ونسّابة أم لا؛ لأنها كلّها تاء تأنيث[2].

ومما سبق ذكره يتضح لنا أن إمالة ماقبل هاء التأنيث جائزة، وواردة عند النحاة والقراء، وأما المسألة الأخرى التي تتعلق بها، وهي إمالة الهاء نفسِها فإننا نكاد نجدها عند النحاة، بينما تحدث القراء عنها وانقسموا إلى مذهبين مذهب يُميل وهو «مذهب الحافظ أبي عمرو الداني، وأبي العباس المهدوي، وأبي عبد الله بن سفيان، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي القاسم الشاطبي، وغيرهم، وذهب الجمهور إلى الثاني وهو مذهب مكي والحافظ أبي العلاء وأبي العز، وابن الفحّام وأبي طاهر بن خلف، وأبي محمد سبط الخياط، وابن سوار وغيرهم، والأول أقرب إلى القياس وهو ظاهر كلام

---

(١) الكشف ١/٢٠٥ وانظر الشافية ٣/٢٤.

(٢) انظر الهمة ٢/٢٠٣ والصبان ٤/٢٣٤.



سيبويه حيث قال: شبه الهاء بالألف يعني في الإمالة، والثاني أظهر في اللفظ وأبين في الصورة.

ولاينبغي أن يكون بين القولين خلاف، فباعتبار حد الإمالة، وأنه تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، فإن هذه الهاء لايمكن أن يدعى تقريبها من الياء، ولافتحة فيها فتقرَّب من الكسرة، وهذا مما لايخالف فيه الداني ومن قال بقوله، وباعتبار أن الهاء إذا أميلت فلابد أن يصحبها في صوتها حالٌ من الضعف خفي يخالف حالها إذا لم يكن قبلها مُمَال وإن لم يكن الحال من جنس التقريب إلى الياء فيسمى ذلك المقدار إمالة، وهذا مما لايخالف فيه مكي ومن قال بقوله، فعاد النزاع في ذلك لفظياً إذ لم يمكن أن يفرق بين القولين بلفظ[1].

إلا أننا نلاحظ أن إشارته إلى أن ظاهر كلام سيبويه في تشبيهه الهاء بالألف في الإمالة قد تكون غير دقيقة، إذ ليس بالضرورة أن سيبويه قصد بهذا التشبيه إمالة الهاء، فعبارته لاتُوحي بهذا المعنى إذ يقول كما بينا «سمعت العرب يقول ضربت ضربِة وأخذت أخذِه شبه الهاء بالألف فأمال ماقبلها»، ونلاحظ أن وجه الشبه في كلام سيبويه ليس محدداً لكي نبني حكماً جديداً ألا وهو إمالة الهاء نفسها، وخاصة أنها في الوقف أي أنها ليست متحركة لتمال.

إمالة ماقبل هاء الساكت:

وهي مسألة خلافية بين العلماء ذهب أكثرهم إلى أنها لغة قبيحة وأنكرها

(١) النشر ٢/٨٨.



وسيبويه لم يشر إلى هذه المسألة، إلا أنها وردت عند مكي القيسي الذي خطأها إذ يقول: «وقد أضاف قوم إلى هاء التأنيث في الإمالة إمالة ماقبل هاء الساكت في «كتابيه، وحسابيه» وهو غلط لايجوز ذلك[1]؛ لأن هاء الساكت لاتنقلب تاء في الوصل، ولاتشبه الألف، ولاأصل لما قبلها في الإمالة. وناقش ابن الجزري هذه المسألة بشيء من التفصيل بقوله: «هاء الساكت نحو «كتابيه وحسابيه وماليه ويتسنه» لاتدخلها الإمالة؛ لأن من ضرورة إمالتها كسر ماقبلها، إنما أتى بها بياناً للفتحة قبلها، ففي إمالتها مخالفة للحكمة التي من أجلها اجتُلبت، وقال الهذلي: الإمالة فيها بشعة، وقد أجازها الخاقاني وثعلب. وقال الداني في كتاب الإمالة والنص عن الكسائي والسماع من العرب، إنما ورد في هاء التأنيث خاصة. قال: وقد بلغني أن قوماً من أهل الأداء منهم أبو حزام الخاقاني كانوا يُجرونها مجرى هاء التأنيث في الإمالة، وبلغ ذلك ابن مجاهد فأنكره أشد النكير، وقال فيه أبلغ قول وهو خطأ[2].

وتعليل ابن الجزري هنا ليس شاملًا، ولادقيقاً فهاء السكت لايؤتى بها لبيان الفتحة قبلها في كل الأحوال، نعم هذا ماحصل في الكلمات الأربع التي جاء بها إلا أن العرب استخدمت هاء السكت في مواضع أخرى، ولأغراض أخرى فمثلًا في أفعال الأمر التي تبقى على حرف واحد وأريد الوقوف عليها، فإنها يُؤتى لها بهاء السكت لتقويتها وذلك مثل: عِ، قِ، فِ،

---

(١) الكشف ٢٠٦/١.

(٢) النشر ٨٨/٢ - ٨٩.



نقول فيها عند الوقف: عِهْ، قِهْ، فِهْ» ولم يُؤت بها لبيان الفتحة.

ويقول السيوطي «فإن كانت الهاء للسكت نحو «ماهيه»، فذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز ذلك، وقد قرأ به أبو مزاحم في قراءة الكسائي قال أبو الحسن بن الباذش: ووجه إمالة ذلك الشبه اللفظي الذي بينها وبين هاء التأنيث»(١).

الهاء الأصلية:

وأما الهاء الأصلية نحو (ولما توجه) فلا تجوز إمالتها، وإن كانت الإمالة تقع في الألف الأصلية، لأن الألف أميلت من حيث إن أصلها الياء والهاء لاأصل لها في ذلك، ولذلك لاتقع الإمالة في هاء الضمير نحو (يسّرَه وأقبرهُ وأنشرهُ) ليقع الفرق بين هاء التأنيث وغيرها، وأما الهاء من هذه فإنها لاتحتاج إلى إمالة، لأن ماقبلها مكسور(٢).

وهذه المسألة لم ترد عند النحاة، بينما نجد مسألة أخرى وردت عند النحاة ولم ترد عند القراء وهي كما وردت في شرح المفصل «إجراء المنفصل مجرى المتصل»(٣).

يقول سيبويه: «هذا باب من إمالة الألف يميله فيه ناس من العرب كثير» وذلك قولك «يريد أن يضربهِا ويريد أن ينزعهِا؛ لأن الهاء خفية والحرف الذي قبل الحرف الذي يليه مكسور فكأنه قال: يريد أن يضربِا

---

(١) الهمع ٢/٢٠٣.

(٢) النشر ٢/٨٨.

(٣) ابن يعيش ٩/٦١.



كما أنهم إذا قالوا: «رُدَّها» كأنهم قالوا: «رُدَّا»، فلذلك قال هذا من قال رُدُّ ورُدُّهُ صار مابعد الضاد في يَضْربِا بمنزلة عِلْما وقالوا في هذه مِنْها فأمالوا وقالوا في مَضْرِبها وبِها وبِنا وهذا أجدر أن يكون، لأنه ليس بينه وبين الكسرة إلا حرف واحد، فإذا كانت تمال مع الهاء وبينها وبين الكسرة حرف فهي إذا لم يكن بين الهاء وبين الكسرة شيءٌ أجدرُ أن تمال والهاءُ خفية فكما تُقْلَب الألف للكسرة ياءً كذلك أَمْلَتها حيث قَرُبت منها هذا القرب[1].

وعلل سيبيويه الإمالة في «يضربِها، ينزعِها» مع أن الكسرة في جزء «يضر» و «ينز» والممال في جزء منفصل «بها» و«عها» بأن الهاء خفية أي كأنها غير موجودة ولذلك شبهها بقوله «يضربا» و «ينزعا».

وأما الإمالة في قوله «في مضربِها وبِها وبِنا» فكما يقول سيبويه أولى وأجدر؛ لأن الحرف المكسور وهو «الباء» في كلٍّ قريب من الألف فإمالته هنا أولى وأقوى منها في «أن يضربَها» و «أن ينزعَها»؛ لأن بين المكسور والممال حرفاً مفتوحاً هو الباء والعين، بالإضافة إلى الهاء التي قال عنها إنها خفية.

يقول السيوطي تعليقاً على هذه المسألة: «وبعض العرب يجعل الراء المكسورة مانعة من الإمالة المفتوحة والمضمومة ولايؤثر سبب الإمالة إلا وهو بعض ما الألف بعضه، فلو كان السبب من كلمة، والألف من أخرى نحو «هذا قاضِي سَابور» و «رأيت يدي سابور» لم يجز إمالة ألف سابور، لأن الياء والكسرة الموجبتين للإمالة من كلمة؛ والألف من كلمة أخرى،

---

(١) سيبويه ٢/٢٦٢.



وكذلك لو قلت «ها إن ذي عذره» لم تمل ألف «ها». لأجل كسرة همزة «إن»؛ لأن ألف ها من كلمة، والكسرة من كلمة أخرى، قال أبو حيان: ويُستثنى من هذه مسألة «بينَها، وعندَها، ولن يضربَها» فإن الهاء ألفها التي تمال من كلمة، والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلمة، قال وقد مضى تعليل اغتفار ذلك في الهاء وكأنها مفقودة لخفائها، قال: وقد نصوا على أن الكسرة إذا كانت منفصلة من الكلمة التي فيها الألف، فإنها قد تمال الألف لها وإن كانت أضعف من الكسرة التي تكون معها في الكلمة الواحدة»(١).

ومن المسائل التي ذكرها سيبويه هنا مبيناً أثرَ الكسرة والياء في الإمالة، وانتفاؤها بوجود الضمة والسكون بخلاف الفتحة لشبه الألف التي منها الفتحة بالياء فيقول: «وقالوا بيني وبينها» فأمالوا في الياء كما أمالوا في الكسرة، وقالوا يريد أن يكيلَها ولم يَكِلْها» وليس شيء من هذا تمال ألفه في الرفع إذا قال: هو يكيلُهَا؛ وذلك أنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمة فصارت حاجزاً فَمَنعتِ الإمالةَ؛ لأن الياء في قولك «يضربَها» فيها إمالة، فلا تكون في المضموم إمالة إذا ارتفعت الباءُ كما لايكون في الواو الساكنة إمالة، وإنما في الفتح لشبه الياء بالألف، ولاتكون إمالة في «لم يعلمْها ولم يَخَفْها»، لأنه ليست ههنا ياء ولا كسرة تميل الألف»(٢).

وهنا في حال الوقف، وأما عند الوصل فإنه لاإمالة يقول: «واعلم أن ناساً ممن يميل في «بضربهِا ومنِا وبنِا» وأشباه هذا مما فيه علامة الإضمار إذا

---

(١) الهمع ٢/٢٠٢.

(٢) سيبويه ٢/٢٦٢.



وصلوا نصبوها فقالوا: يريدُ أن يضربَا زيداً، ويريد أن يضربَها زيدُ، ومنا زيدٌ وذلك، لأنهم أرادوا في الوقف إذ كانت الألفُ تمال في هذا النحو أن يبيّنوا في الوقف حيث وصلوا إلى الإمالة كما قالوا أَفْعَى في «أفعَى» جعلوها في الوقف ياءً فإذا أمالوا كان أبينَ لها؛ لأنه ينحو نحو الياء، وإذا وَصَلَ ترك ذلك؛ لأن الألف في الوصل أبينُ كما قال أولئك في الوصل «أفعَى زيدٍ»[1].

حكم الألف الواقعة قبل هاء التأنيث:

جاء في الكشف: إذا وقع قبل هاء التأنيث ألف منفقلة عن واو فلا سبيل إلى الإمالة نحو: «الزكاة والصلاة»؛ وعلة ذلك أنك لو أملت ماقبل هاء التأنيث في هذا لأملت الألف، ولم تقدر على إمالة الألف حتى تميل الفتحة التي قبلها نحو الكسرة فيخرج الأمر إلى حكم آخر، وهو حكم إمالة ذوات الواو، وذلك غير مروى عن أحد، ويصير إلى إمالة ألف منقلبة عن واو ثالثة، وهذا غير جائز إذ لاعلة توجب الإمالة لاكسرة ولا أصل في الياء، ولارُوي عن أحد.

فأما «الحياة» فلو رُويت إمالة الألف لجاز ذلك، لأنه من الياء، وتكون إمالته من إمالة ذوات الياء، وليس من إمالة ماقبل هاء التأنيث في شيء لأنك لو أملته نحَوْتَ بالألف نحو الياء، والفتحةِ التي قبلها نحو الكسرة، ولكن لم تُرْوَ إمالته عن أحد؛ وذلك ليُتبع به نظائره نحو «الصلاة والزكاة» فإن قيل: قد ذكرت أن هاء التأنيث لايكون ماقبلها إلا مفتوحاً أبداً، وهذا قبلها ساكن؟.

---

(١) سيبويه ٢/٢٦٣ وانظر شرح الشافية ٣/٢٤.



فالجواب أن هذه الألف التي قبل هاء التأنيث في «الحياة والزكاة والصلاة والقضاة» وشبهه أصلُها الفتحُ، ولكنها لما تحركت بالفتح، وقبلها متحرك قُلبت ألفاً على أصول الاعتلال، فالهاء على أصلها، وإنما عَرَض فيما قبلها عارض تغير به عن الفتح، وأصله الفتح، ولتغيره امتنعت الإمالة فيه؛ لأنك إنما تنحو بالفتحة التي قبل هاء التأنيث إلى الكسرة عند الإمالة، فلما عُدمت الفتحة من اللفظ امتنعت الإمالة في هذا النوع.

فأما «مناة» فالصواب فيها الوقف على الفتح، لأنها لو أميلت لهاء التأنيث لأميلت الفتحة التي قبلها، ولو أميلت في الوقف لكانت الإمالة في الوصل أولى، فتركُ الإمالة في الوصل يدل على أنها غير مُمَالة في الوقف، وليس في كلام العرب ألف ثانية تُفتح في الوصل، وتمال في الوقف ألبتة، وكون ألف مناة من الياء لايوجب إمالتها، لكون هاء التأنيث بعدَها، كما لم توجب الإمالة في «الحياة» والألف أصلها الياء.

فأما «كمشكاة ومزجاة» وشبهه، فلم تقع الإمالة فيه؛ لأجل هاء التأنيث إنما وقعت ووجبت لأجل أن الألف رابعة، وكل ألف رابعة فالإمالة حسنة فيها، كانت الألف من الياء، أو من الواو، ألا ترى أن «أزكى، وأدعى، ويُدعى» وشبهه يمال وإن كانت ألفه أصلها الواو؛ لأنها قد صارت رابعة، فخرجت عن حكم الألف الثالثة التي أصلها الواو، ألا ترى أنك تقول: زكوت، وأزكيت، فتثبت الواو إذا كانت ثالثة، وترجع الياء في موضعها إذ كانت رابعة[1].

---

(١) الكشف ١/٢٠٦ - ٢٠٧، وانظر التبصرة/٤٦، والتيسير/٥٤.



وجاء في النشر: «فلهذا أميلت الألف في نحو «التوارة ومزجاة» وبابه مما تقدم؛ لأنها منقلبة عن الياء لامن أجل أنها للتأنيث، قال الداني في مفرداته إن الألف وماقبلها هو الممال في هذه الكلمات، لا الهاء وماقبلها إذ لو كان ذلك لما جازت الإمالة فيها في حال الوصل؛ لانقلاب الهاء المشبهة بالألف فيه تاءً، وقال في جامع البيان: إن من أمال ذلك لم يقصد إمالة الهاء، بل قصد إمالة الألف وماقبلها، ولذلك ساغ له استعمالُها فيهن في حال الوصل والوقف جميعاً، ولو قصد إمالة الهاء لامتنع ذلك فيها لوقوع الألف قبلها كامتناعه في «الصلاة والزكاة» وشبهها، قال: وهذا كله لطيف غامض[1].

والغريب أن سيبويه لم يشر إلى هذه المسألة في باب الإمالة، وكذلك لم يرد في المقتضب، ولافي شرح الشافية، ولكن هنا إشارة واضحة لهذه المسألة في «حاشية الصبان على الأشموني» فقال في باب إمالة ماقبل هاء التأنيث «واحترز بقوله إذا كان غير ألف» أما إذا كان قبل الهاء ألف فإنها لاتمال نحو «الصلاة والحياة»[2].

وجاء في حاشيته تعليل لطيف حيث يقول: «فاللائق في التعليل ماظهر لي ولله الحمد من أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث.. شبهها بألف التأنيث، وألف التأنيث لايقع قبلها ألف، فلما وقع قبل الهاء ألف ضعُف شبه الهاء بألف التأنيث فلم تقتضِ إمالة ماقبلها»[3].

---

(١) انظر النشر ٨٩/٢ وانظر الاستكمال ص ٣١٥ من التحقيق.

(٢) الصبان على الأشموني ٢٣٤/٤.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ٢٣٤/٤.



موانع الإمالة:

فالحروف التي تمنع الإمالة هذه السبعة «الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء».

وتسمى هذه الحروف حروف الاستعلاء وهو «أن تتصعد في الحنك الأعلى، فأربعة منها مع استعلائها إطباق (وهي الصاد والضاد والطاء والظاء)، وأما الخاء والغين والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها[1].

وقد بيّن سيبويه الحالات التي تمتنع فيها الإمالة مع هذه الحروف بقوله: «إذا كان حرف منها قبل الألف، والألف تليه وذلك قولك قَاعد وغَائب وخَامد وصَاعد وطَائف وضَامن وظَالم...

وكذلك إذا كان الحرف من هذه الحروف بعد ألف تليها، وذلك قولك نَاقدٌ وعَاطس، وعَاصم، وعَاضد، وعاظل، وناضل، ووَاغل، ونحوٌ من هذا قولهم «صُقُت» لمّا كان بعدها القاف نظروا إلى أشبه الحروف من موضعها بالقاف فأبدلوا مكانها.

وكذلك إذا كانت بعد الألف بحرف وذلك قولك: نافِخ ونابغ ونافِق وشاحِط وعالِط وناهِض وناشِط» ولم يمنعه الحرف الذي بينهما من هذا، كما لم يُمنع السين من الصاد في «صَبَقْتُ» ونحوه. واعلم أن هذه الألفات لايميلها أحد إلا من لايؤخذ بلغته؛ لأنها إذا كانت مما يُنصب في غير هذه

---

(١) النشر ٢/٩١ وانظر الإتحاف ٩٦ - ٩٨.



الحروف لزمها النصبُ فلم يفارقها في هذه الحروف إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف.

وكذلك إن كان شيء منها بعد الألف بحرفين وذلك قولك «مناشيط ومنافيخ ومعاليق ومقاريض ومواعيظ ومباليغ» ولم يمنع الحرفان النصبَ كما لم يُمْنع السينُ من الصاد في «صَوِيقٍ» ونحوه[1].

فقد ذكر أربع حالات للمنع وهي:

١) إذا كان الحرف المستعلِي قبل الألف نحو «قَاعد وغَائب».

٢) إذا كان الحرف المستعلِي بعد الألف مباشرة نحو «ناقد وعاطس».

٣) إذا كان الحرف المستعلِي بعد الألف بحرف واحد نحو «نافخ ونابغ».

٤) إذا كان الحرف المستعلِي بعد الألف بحرفين نحو «مناشيط ومعاليق»

وبيّن العلة في ذلك بقوله: «وإنما مُنعت هذه الحروف الإمالة، لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلِية غلبت عليها، كما غلبت الكسرةُ عليها في «مسِاجد» ونحوها، فلما كانت الحروف مستعِليَةً، وكانت الألف تَستعلي، وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخفَّ عليهم... ولانعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لايؤخذ بلغته[2].

وهناك جملة من المسائل تتعلق بهذا نجمعها على النحو التالي:

١) إذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف، وكان مكسوراً لم

---

(١) سيبويه ٢/٢٦٤ - ٢٦٥.

(٢) سيبويه ٢/٢٦٤.



يمنع الإمالة؛ لأن الانحدار أخف عليهم نحو «الصّفاف والصّعاب والقِباب»، وإذا كان الحرف المستعلى مفتوحاً لم تجز الإمالة.

وعلّل سيبويه منعَ الإمالة مع الفتح إذ يقول: «ولايكون ذلك في قائم وقوائم؛ لأنه جاء الحرف المستعلِي مفتوحاً، فلما كانت الفتحةُ تَمْنعُ الألفَ الإمالةَ في «عَذاب وتَابل»، كان الحرف المستعلي مع الفتحة أغلب إذ كانت الفتحةُ تمنع الإمالة، فلما اجتمعا قويا على الكسرة[1].

٢) إذا كان أولُ الحرف مكسوراً، وبين الكسرة والألف حرفان، أحدهما ساكن والساكن أحد هذه الحرف، فإن الإمالة تدخل الألف نحو «ناقةٌ مِقْلاتٌ والمِصْباحُ والمِطْعان» وكذلك سائر هذه الحروف[2].

لأنك كنت ستُميل لولم يدخل الساكن للكسرة، فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معه الألف، صار كأنه هو المكسور[3]، وهناك من يمنع الإمالة[4].

٣) ذكر فيما سبق أنه.إذا كان الحرف المستعلي بعد الألف بحرفين، فإن الغلبة للمستعلِي، وتمتنع الإمالة بسببه وهو لاخلاف فيه، وأما إذا كان الحرف المستعلي بعد ثلاثة أحرف نحو «أراد أن يضربَنا بِسوط» فقد فصل بين الألف وبين الحرف المستعلي وهو الطاء بثلاثة أحرف هي الباء والسين

---

(١) سيبويه ٢/٢٦٥.

(٢) الموجز /١٤١، وانظر سيبويه ٢/٢٦٥.

(٣) سيبويه ٢/٢٦٥.

(٤) سيبويه ٢/٢٦٥، والصبان ٤/٢٢٧.



والواو» وقد ذهب سيبويه إلى أن الغلبة للمستعلي «نصبوا لهذه المستعلية وغلبت في مناشيط»[1].

بينما ذهب السيوطي في الهمع إلى خلافه إذ يقول: «فإن كان الفصل بثلاثة أحرف لم يغلب لتراخيه نحو يريد «أن يضربها بسوط»، وبعض العرب غلّب حرف الاستعلاء وإن بعُد»[2].

٤) إنما يكف المستعلِي إمالةَ الاسم خاصة، قال الجزولي: يَمنَعُ المستعلِي إمالة الألف في «الاسم»، ولايمنع في الفعل من ذلك نحو «طابَ وبغى»؛ وعلته أن الإمالة في الفعل تَقْوى مالاتقوى في الاسم، ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء، أو من الواو بل أميل مطلقاً[3].

ونلاحظ بوضوح أن كتب النحو هي التي أشارت إلى هذه الحروف وناقشتها مناقشة دقيقة وشاملة كما رأينا، بينما خلت كتبُ القراءات من التفصيلات التي وجدناها عند النحاة، حتى ابن غلبون صاحب كتاب الاستكمال والذي ألفه في «التفخيم والإمالة» لانجد عنده مبحثاً للحروف المستعلية، وكذلك لانجد مبحث الحروف المستعلية عند مكي القيسي وهو لغوي، ولانجده كذلك عند ابن الجزري في نشره مع أنه متأخر ويستشهد بكلام سيبويه.

ولعل السبب في هذا هو أن اهتمام القراء ليس الجانب النظري في هذا بقدر الاهتمام بالجانب التطبيقي على الآيات القرآنية الكريمة، ولهذا لم

---

(١) سيبويه ٢/٢٦٦.

(٢) الهمع ٢/٢٠٢.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٦.



يهتموا كثيراً بمثل هذه الجوانب النظرية بل المهم عندهم هو الأسباب الموجبة للإمالة ودرجات الإمالة، ومن يميل ومن لايميل مقترناً بالكلمات الواردة في الآيات القرآنية الكريمة.

الراء في الإمالة:

يقول سيبويه: «والراءُ إذا تكلمتَ بها خرجتْ كأنها مضاعفة، والوقفُ يزيدها إيضاحاً فلما كانت الراء كذلك قالوا: «هذا رَاشِدٌ، وهذا فِرَاشٌ» فلم يميلوا؛ لأنهم قد تكلموا براءين مفتوحين فلما كانت كذلك قويت على نصب الألفات، وصارت بمنزلة القاف حيث كانت بمنزلة حرفين مفتوحين، فلما كان الفتح كأنه مضاعف وإنما هو من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم[1].

وجاء في المقتضب: «اعلم أن الراء مكررة في اللسان ينبو فيها بين أولها وآخرها نبوة فكأنها حرفان[2].

فالراء إذا سبقت الألف وكانت مفتوحة فالإمالة غير جائزة، لكون الراء حرفاً مكرراً وهي مفتوحة، فكأنها حرفان مفتوحان يقوَيَان على إمالة الألف، وهذا إذا كانت الراء قبل الألف، وأما إذا كانت الراء بعد الألف فهي إما أن تكون مضمومة أو مفتوحة نحو: هذا حمارٌ ورأيت حماراً، عندئذ لاتميل، وأما إذا كانت الراء مكسورة نحو «من حمارِ» فتميل؛ لأنها أصبحت بمنزلة حرفين مكسورين.

---

(١) سيبويه ٢/٢٦٧.

(٢) المقتضب ٣/٤٨.



وفي سيبويه: «إذا كانت الراء بعد ألف تمال لو كان بعدها غيرُ الراء لم تُمَلْ في الرفع والنصب، وذلك قولك: هذا حمارٌ، كأنك قلت هذا «فِعَالُلٌ» وكذلك في النصب كأنك قلت «فِعالَلَا» فغلبت هنا ونصبت. كما فعلت ذلك قبل الألف.

وأما في الجر فتميل الألف، كان أول الحرف مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً، كأنها حرفان مكسوران[1].

وجاء في شرح اللمع توضيح لهذا: وساغت إمالة: «عارض وطارد وغارم، ولم تسغ إمالة راشد؛ لأن فاعلًا إما أن يتجرد من الراء والمستعلي، فلا يمنعه من الإمالة مانع نحو: جالس، وذاهب، وإما أن لايتجرد من ذلك فيكون على ثلاثة أضرب: إما أن تكون فيه الراء وحدها، وإما أن يقترن بها مستعلٍ.

فالذي فيه الراء وحدها إن كانت منه فاء، امتنعت الإمالة نحو: راشد وراجز، وإن كانت عيناً زاد حُسْن إمالته نحو شارد وطارد؛ لأنها إذا مُنعت ثَمَّ لفتحتها ومافيها من التكرير، وكونك كالمتعلم براءين مفتوحين انعكس ذلك الحكم هنا لكونك كالمتكلم براءين مكسورين، ولهذا إمالة مافي أوله مستعلٍ نحو «قارب» فإن كانت اللام راءً مع هذا لزم إدغام العين، ولم تسغ الإمالة في الجر وحده، ففخّمت: هذا فارٌ، ورأيت فارًا؛ لأن كسرة العين زالت هنا بالإدغام، فارتفع اللسان عن الحرفين رفعة واحدة، فصار بذلك كحرف واحد مفرد فغلبت الثانية على الأولى[2].

---

(١) سيبويه ٢/٢٦٧.

(٢) شرح اللمع ٢/٧٣٢ - ٧٣٣.



ونلاحظ هنا أن المسألة فيها خلاف بين النحاة والقراء، فبينما ذهب النحاة إلى جواز الإمالة في نحو «عارض، وطارد، وغارم» وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف التي تليها، وذلك لأن الراء لما كانت تقوى على كسر الألف في «فعال» في الجر و «فعال» لما ذكرنا من التضعيف قويت على هذه الألفات[1].

وجاء في الهمع: «فإن كسرت الراء كفت المانع كقارِب وغارِم» فإن حرف الاستعلاء له لولم تكن الراء المكسورة بعد الألف لمنع من الإمالة لكن الراء المكسورة نُزّلت منزلة حرفين مكسورين فقويت في جانب الإمالة حتى غلبت المستعلى[2] فإذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف ألغت مانع الإمالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة، فيمال نحو «على أبصارهم» وغارب وضارب وطارق، ونحو «دار القرار» ولأثر فيه لحرف الاستعلاء، ولا للراء غير المكسورة، لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفته عن المنع فلم يبق له أثر.. من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة، لأن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة»[3].

من هنا نعلم أن النحاة جوزوا الإمالة مع الراء المكسورة بل رأوها حسنة بينما ذهب القراء إلى الفتح والتفخيم في هذا، ولننظر إلى رأي ابن غلبون في هذه المسألة حيث يقول: «فأما قوله «كافر وطارد ومارد

---

(١) سيبويه ٢/٢٦٧ وانظر المقتضب ٣/٤٨، وشرح اللمع ٢/٧٣٢.

(٢) الهمع ٢/٢٠٢.

(٣) الصبان ٤/٢٢٨.



وشارب وشيطان مارد» فلا خلاف في فتح «فاء» الفعل في هذا الباب وماجاء على وزنه حيث كان، وماختلف الناس في إمالة فاء الفعل وفتحها إلا في أربعة مواضع أعني «بارئكم، وبارئكم، وبارئك، والبارئ»[1].

ويتساءل مكي القيسي عن سبب عدم الإمالة مع أن سبب الإمالة موجود فيقول: فإن قيل: فما بال أهل الإمالة لم يميلوا «مارد وطارد، ومشارب وبارد ونحوه»؟ فالجواب أنهم عدلوا إلى الفتح في ذلك، لأنه الأصل[2].

وهناك نص مهم ورد في الهمع يؤيد ماذهب إليه القراء وهو قوله: «وبعض العرب يجعل الراء المكسورة مانعة من الإمالة كالمفتوحة والمضمومة»[3].

وإذا كانت الراء بعد ألف وهي مضمومة أو مفتوحة فإنها تمنع إمالة الألف لكونها كحرفين مضمومين أو مفتوحين من مثل قولنا: «هذا حمارك ورأيت حمارك» أي لو كان مكان الراء حرف آخر لكان مما يمال نحو قولك «عماد وكتاب» وبعض العرب يميل ولايلتفت إلى الراء[4].

وأما إذا كان الراء مكسورة فالإمالة جائزة لأنها كأنها حرفان مكسوران فتميل ههنا غلبت حيث كانت مفتوحة فنصبت الألف، وذلك

---

(١) الاستكمال ص ١٩٥ - ١٩٦ من التحقيق.

(٢) انظر الكشف ١/١٩٧ - ١٩٨.

(٣) الهمع ٢/٢٠٢.

(٤) الهمع ٢/٢٠٢.



قولك من حِمارِكَ ومن عَوارِه ومن المُعارِ ومن الدُّوارِ كأنك قلت فُعِالِلُ وفَعِالِلُ وفِعِالِلُ[1].

وكان أمرها بالغد من تلك المفتوحة والمضمومة؛ لأنها تكون سببا للإمالة وذلك قولك «مررت بحمارِكَ» ومنه قوله تعالى: «وانظر إلى حمارِكَ» وكذلك غارم وعارف فكأن الإمالة ههنا ألزم منها في عائد ونحوه[2].

والإمالة في قوله تعالى: «إلى حمارِكَ» أَوْلَى من الإمالة في «بفارق» لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضي لترك الإمالة - وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة - فإمالتها مع عدم المقتضي لتركها أولى[3].

وهذه من المسائل التي اتفق فيها النحاة والقراء فقد جاء في الاستكمال (إلى حمارك) قرأ أبو عمرو والكسائي في رواية الدروي بالإمالة وقرأ الباقون وأبو الحارث عن الكسائي بالفتح إلا ورشا عن نافع فإنه يقرأ بين اللفظين[4].

الإمالة في «الكافرون والكافرين والكافر»:

وصورتها ألا يسبق الألف حرف من حروف الاستعلاء وبعدها راء مكسور ماقبلها، وهي إما أن تكون مكسورة مع وجود الياء نحو «من

---

(١) سيبويه ٢/٢٦٧ - ٢٦٨.

(٢) شرح ابن يعيش ٩/٦١ وانظر سيبويه ٢/٢٦٨، والموجز ٢٤٢.

(٣) الصبان ٤/٢٢٨.

(٤) الاستكمال ٣١١ من التحقيق، وانظر التبيان ١/١٧١، إرشاد المبتدي/٢٤٧، المكرر/١٩، الإتحاف /٨٤ ، ١٦٢.



الكافرين»، أو مكسورة دون ياء وذلك في المفرد بقولنا «الكافر»، فالإمالة هنا أقوى من أن تكون الكلمة مرفوعة في مثل قولنا «ظلم الكافرون».

يقول سيبويه: «واعلم أن قوماً من العرب يقولون الِكافرون ورأيت الكِافرين والكِافر وهي المنابر» لما بعدت وصار بينها وبين الألف حرف لم تقوَ قوة المستعلية لأنها من موضع اللام وقريبة من الياء، ألا ترى أن الألثغ يجعلها ياء، فلما كانت كذلك عملت الكسرةُ عملها إذ لم يكن بعدها راءٌ، وأما قوم آخرون فنصبوا الألف في الرفع والنصب، وجعلوها بمنزلتها إذ لم يحل بينها وبين الألف كسرٌ، وجعلوا ذلك لايمنع النصب كما لم يُمنع في القاف وأخواتها، وأمالوا في الجر[1].

وجاء التعليل في المقتضب بشكل أكثر تفصيلًا حيث يقول: «فإن لم يكن قبل الألف حرف من المستعلية، وكانت الراء بعدها على ماوصفت لك (مكسوراً ماقبلها) اختير إمالة الألف، وذلك قولك: «من الكافرين» وإن قلت: «من الكافر يافتى» فالإمالة حسنة وليس كحسنها في «الكافرين»؛ لأن الكسرة في «الكافرين» لازم للراء وبعدها ياء، و «الكافر» لاياء فيه، وليست الكسرة بلازم للراء إلا في الخفض، وهي في الجماعة تلزم في الخفض والنصب والوقف والإدراج، ولاتكون في الكافر في الوقف.

فإن قلت: جاءني الكافر - فاعلم - استوت الإمالة والنصب، فأما الإمالة فمن جهة كسرة الفاء، وأما النصب فإن الراء بعدها كحرفين مضمومين

---

(١) سيبويه ٢/٢٦٨.



وكذلك هي في النصب إذ قلت «رأيت الكافر يافتى»[1].

وهذه المسألة من المسائل التي يتفق فيها القراء مع النحاة في بعض مسائلها ويختلفون في بعضها الآخر.

فأما وجه الاتفاق فهو جواز الإمالة في «الكافرين في موضعي النصب والخفض عند من قرأها بالإمالة وهو أبو عمرو والدوري عن الكسائي، وأما كلمة «كافر» فقد انفرد صاحب المبهج عن أبي عثمان الضرير عن الدوري بإمالة (أول كافر به)[2] فخالف سائر الرواة من الطرق المذكورة[3].

يقول ابن غلبون: «اعلم أن كل مافيها (أي سورة البقرة) وفي غيرها من ذكر «الكافرين» في موضع النصب والخفض قرأ أبو عمرو، والدوري عن الكسائي بالإمالة، وقرأ ورش بين اللفظين[4].

وقد قرأ هذا الموضع وماماثله بالإمالة أبو عمرو وابن ذكوان من طريق الصوري وابن عامر، والدوري عن الكسائي ورويس وورش، وأماله بين بين ورش من طريق الأزرق[5].

إذن فالاتفاق في إمالة «الكافرين» إذا كان منصوباً أو مجروراً.

---

(١) المقتضب ٤٩/٣، وانظر شرح المفصل ٦٢/٩، والصبان ٢٢٨/٤.
(٢) البقرة ٤١/٢.
(٣) النشر ٦٦/٢.
(٤) الاستكمال /١٩٧ من التحقيق.
(٥) انظر الحجة لابن خالويه /٧٣ والكشف ١٧٣/١، التيسير/٥٢، والكافي/٢٤.



وأما «كافر» المفرد المجرور، فقد ذهب أغلب النحاة إلى إمالته مع وجود الراء؛ لأن مابعد الألف وهو الفاء مكسور، بينما ذهب بعضهم إلى عدم إمالته؛ لأنه رأى الراء قد جرت مجرى القاف وسائر المستعلية، في أكثر أحوال هذا الاسم وهو الرفع والنصب فألحق وهو الحالة القليلة بالأكثر من الأحوال[1].

ويقول: «وإذا كان تفخيم «عالم» من لغتهم وليس فيه حرف يشبه القاف في حالة، فترك إمالة «كافر» مع شبه الراء بالقاف الأولى[2]. بينما رأينا أن إمالتها عند القراء لواحد منهم، ووصف ابن الجزري هذا بأنه مخالفة لسائر القراء من الطرق المذكورة.

وأما «الكافرون» الجمع المرفوع فمن المرجح أن القراء لم يشيروا إلى إمالته، وتعيين ابن غلبون موضعي النصب والخفض يؤكد هذا، بينما ذهب النحاة - كما رأينا في نص سيبويه - إلى جواز الإمالة مكتفين بكسر الفاء.

ومن المسائل التي ذكرت بهذا الصدد أن الراء المكسورة إذا وقعت بعد ألف مباشرة مسبوقة بحرف مستعل فإنها تمال، لقوة الراء المكسورة على إمالتها، فالإمالة مقدمة على الفتح كقولنا: «هذا قارب»، وأما إذا ابتعدت الراء عن الألف فالفتح مقدم على الإمالة كقولنا «مررت بقادر»، وذلك عند من لم يُمِل «مررت بكافر» للسبب ذاته وهو بعد الراء عن الألف بينما يميل

---

(١) شرح اللمع ٧٣٤/٢، وسيبويه ٢٦٨/٢.

(٢) شرح اللمع ٧٣٤/٢.



«بقادر» هنا من يميل «مررت بكافر» للسبب الذي ذكرناه في الإمالة حيث الراء المكررة مكسورة وقبلها حرف مكسور وهو الدال في «قادر» والفاء في «كافر» فكأنه اجتمع ثلاث كسرات فأميلت الألف من أجلها.

إلا أن الإمالة في «مررت بكافر» أكثر وأقوى من الإمالة في «بقادر» لأن القاف حرف مستعل دون الكاف[1].

يقول سيبويه: «واعلم أن من العرب من يقول «مررت بحمار قاسم» فينصبونه للقاف كما نصبوا حين قالوا «مررت بمال قاسم، إلا أن الإمالة في الحمار وأشباهه أكثر؛ لأن الألف كأنها بينها وبين القاف حرفان مكسوران فمن ثَمَّ صارت الإمالة فيها أكثر منها في المال»[2] والسبب أن الراء لكونها حرفاً مكرراً فكأنها حرفان مكسوران فصلا بين الألف التي ستمال وبين حرف الاستعلاء وهو القاف فالإمالة فيها أكثر من «مال قاسم» إذ الفاصل بين الألف والقاف حرف واحد هو اللام.

ويتابع قوله: «ولكنهم لو قالوا «جارمُ قاسم» لم يكن بمنزلة «حمار قاسم»، لأن الذي يُميل ألف جارم لايتغير، فبين «حِمَار قاسم» و «جارم قاسم» كما بين «مَال قاسم» و «عابد قاسم»[3]، أي أن الإمالة في «جارَم» ثابت لايتغير وهو كسرة الراء، وأمَا كسرة الراء في «حمار قاسم» فقد تتغير الحالة الإعرابية للكلمة بأن تأتي مرفوعة كقولنا «هذا حمار قاسم» أو منصوبة

---

(١) انظر سيبويه ٢/٢٦٨ - ٢٦٩، وشرح اللمع ٢/٧٣٥.

(٢) سيبويه ٢/٢٦٩.

(٣) المرجع نفسه ٢/٢٦٩.



كقولنا «رأيت حمار قاسم» فالكسرة التي تسبب الإمالة ثابتة في «جارم» ومتغيرة في «حمار» وقد شبهها بالكسرة في «مال قاسم» فهي متغيرة، بينما كسرة الباء في «عابد» ثابتة لأنها ليست متعلقة بالحالة الإعرابية.

ومن قال «مررت بحمار قاسم» قال «مررت بسفار» قبلُ لأن الراء ههنا يدركها التغيير إمّا في الإضافة، وإمّا في اسم مذكر[1]، أي أنه لايعتد بكسرة الراء في «سفار» لإمالة الألف عند من لايميل إذ إن الكسرة وإن كانت كسرة بناء إلا أنها قد تتغير بالإضافة أو بجعلها اسماً لمذكر، لأن سبب بنائها هو كونها علماً لمؤنث ومعدول عن فاعلة.

إن كانت اللام راء مع هذا لزم إدغام العين، ولم تسغ الإمالة إلا في الجر وحده ففخمت «هذا فارّ»، و «رأيت فارّا»؛ لأن كسرة العين زالت هنا بالإدغام فارتفع اللسان عن الحرفين رفعة واحدة، فصار بذلك كحرف واحد مفرد، فغلبت الثانية على الأولى.

وإذا كان الأكثر لايميل: نحو «هذا مادّ وجادّ»، كان تفخيم هذا فارّ أولى لتشبيه الراء بالمستعلي المانع للإمالة في نحو: هذا طالب وذاك راشد، فمن أمال «مادّ وجادّ» لم يمل «فارّا» في غير الجر[2].

الإمالة في قولنا «هذه دنانير» أقوى وأجدر من الإمالة في قولنا «هذا كافر»؛ وذلك لبعد الراء ي الأولى عنها في الثانية، ولوجود الياء كذلك.

واعلم أن الذين يقولون «هذا داعْ» في السكون فلا يميلون لأنهم لم

---

(١) انظر سيبويه ٢/٢٦٩.

(٢) شرح اللمع ٢/٧٣٣ وانظر سيبويه ٢/٢٦٩.



يلفظوا بالكسرة كسرة العين يقولون «مررت بحمارْ»، لأن الراء كأنها عندهم مضاعفة، فكأنه جرّ راءً قبل راءٍ[1].

أي أن الوقف بالسكون على «بحمار» لم يمنعها من الإمالة لأن الراء حرف مكرر فكأنها حرفان الأولى منهما مكسورة مما جوز إمالة الألف.

وقد أمال بعضهم الألف في الكلمات التالية:

«رأيت عِفْرا» للكسرة، ولأن الألف في آخر الحرف، وكأن الراء ليست موجودة لأنها ليست كالمستعلية.

وأمالوا الألف كذلك في «أراد أن يعقرها، وأراد أن يعقرا، ورأيتك عسرا» جعلوها هذه الأشياء بمنزلة ماليس فيه راء، وكذلك الحال بالنسبة لألف «عيرا» في «رأيت عيرا» والثُّغْران وعِمْران، وعِقْران.

وقالوا «ذا فِراشٌ»، و «هذا جِراب» لما كانت الكسرة أَوّلاً والألف زائدة شُبِّت بِنِغْران، والنصب فيه كله أحسن لأنها ليست كألف حبلى[2]، أي أن الألف ليست متطرفة.

وهكذا نلاحظ أن دائرة الراء عند النحاة أوسع منها عند القراء لتشمل صوراً كثيرة، لم يرد أغلبها عند القراء.

كما نلاحظ أن الرأي الذي أشار إلى سيبويه، والمتعلق بجواز الإمالة في «ذا فراش وهذا جراب» «وأن النصب فيه كله أحسن» هذا متفق مع رأي القراء في هذه المسألة[3].

---

(١) سيبويه ٢/٢٦٩. (٢) سيبويه ٢/٢٧٠.

(٣) انظر تحقيق الاستكمال ٢٧٤ ـ ٢٧٧، وانظر الكشف ١/٢١٠ ـ ٢١١) والنشر ٢/٩٣ ـ ٩٥، والإتحاف ٩٣ ـ ٩٤.



الفصل الرابع

قراء الإمالة

أبو عمرو بن العلاء(*)

المازني المقرئ النحوي البصري الإمام، مقرئ أهل البصرة، اسمه زبّان على الأصح، وقيل العريان، وقيل يحيى، وقيل محبوب، وقيل جنيد، وقيل عيينة، وقيل: عثمان، وقيل عياد، وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان، وقيل ابن العلاء بن عمار بن عبد الله بن الحصين بن الحارق بن جَلْهَم بن خزاعي بن مازن ابن عمرو بن تميم التميمي ثم المازني. وقال الأصمعي وعمر بن شبة: اسمه كنيته.

وعن الأصمعي رواية أخرى قال: اسمه زبان وله إخوة: سفيان ومعاذ، وأبو حفص عمر. وُلد أبو عمرو سنة ثمان وستين، وقيل: ستة وسبعين، وأخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة، فعرَض بمكة على مجاهد وسعيد بن جبير وعطاء وعكرمة بن خالد وابن كثير. وقيل إنه قرأ على أبي العالية الرياحي، وقيل: إنه عرض بالمدينة على أبي جعفر، ويزيد ابن رومان وشيبة.

(*) المراجع: التاريخ الكبير ٥٥/٩، المعارف/٥٣١، المعرفة والتاريخ ١٢٥/٢، مراتب النحويين/١٣، أخبار النحويين البصريين/٢٢، طبقات النحويين/٣٥ - ٤٠ - ١٥٩، الفهرست لابن النديم/٢٨، نزهة الألباء ٣٠ - ٣٥، الكامل لابن الأثير ٣٨/٥، إنباه الرواة ١٢٥/٤ - ١٣٣، وفيات الأعيان ٤٦٦/٣ - ٤٧٠، تهذيب التهذيب ٢٢٥/٤، سير أعلام النبلاء ٤٠٧/٦ - ٤١٠، العبر ٢٢٣/١، فوات الوفيات ٣٣١/١ - ٣٣٢، مرآة الجنان ١/ ٣٢٥، البلغة في أئمة اللغة/٨١، النجوم الزاهرة ٢٢/٢، بغية الوعاه ٢٣١/٢، المزهر ٣٩٩/٢، شذرات الذهب ٢٣٧/١ - ٢٣٨، معرفة القراء ١٠٠/١ - ١٠٥.



وعرض بالبصرة على يحيى بن يَعْمُر ونصر بن عاصم، والحسن وغيرهم، وحدّث عن أنس بن مالك، وعطاء بن أبي رباح، ونافع وأبي صالح السمّان.

قرأ عليه خلق كثير: منهم يحيى بن المبارك اليزيدي. وعبد الوارث التنوري وشجاع البلخي وعبد الله بن المبارك.

وأخذ عنه القراءة أو الحديث والأدب أبو عبيدة والأصمعي، وشبابة ويَعْلى بن عبيد، والعباس بن الفضل، ومُعاذ بن معاذ، وسلام بن المنذر، وعلي بن نصر الجهضمي ومحبوب بن الحسن، ومعاذ بن مسلم النحوي، وهارون بن موسى، وعبيد بن عقيل.

قال أبو عمرو الداني: يقال إنه ولد بمكة سنة ثمانٍ وستين، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة وإليه انتهت الإمالة في القراءة بالبصرة.

قال الأصمعي: سمعت أبا عمرو يقول: كنت رأسا والحسن البصري.

قال اليزيدي: كان أبو عمرو قد عرَف القراءات، فقرأ من كل قراءة بأحسِنها وبما يختار العرب، وبما بَلَغه من لغة النبي صلى الله عليه وسلم، وجاء تصديقه في كتاب الله عز وجل.

وقال وهب بن جرير: قال لي شعبة: تمسَّكْ بقراءة أبي عمرو فإنها ستصير للناس إسناداً.

وقال وُكيع: به قدم أبو عمرو بن العلاء الكوفة، فاجتمعوا إليه كما اجتمعوا على هشام بن عروة.

قال أبو عبيدة: حدّثني عدة عن أبي عمرو، أنه قرأ القرآن على مجاهد.



وقال بعضهم: وعلى سعيد بن جُبَير.

قال الأصمعي وغيره: توفي أبو عمرو سنة أربع وخمسين ومئة.

آراؤه:

١) وافق أبو عمرو حمزةَ والكسائيَّ وخلفاً في إمالة كل مافيه راء بعد ألف ممالة بأي وزن كان نحو: (ذِكرى، وبُشرى، وأَسْرى، والقُرى، والنصارى، وأُسارى، وسُكارى، وفَأراه، واشترى، ووارى، ويرمى) فقرأه كلّه بالإمالة[1].

٢) اختُلف عنه في ياء (بُشْراى) في يوسف، فرواه عنه عامةُ أهل الأداء بالفتح وهو الذي في الكافي والتيسير والهداية، والهادي والتجريد وغالب كتب المغاربة والمصريين، وهو الذي لم ينقل العراقيون قاطبة سواه. ورواه عنه بعضهم «بين اللفظين»، وعليه نص ابن جبير وهو أحد الوجهين في التذكرة والتبصرة، وقال فيها «والفتح» أشهر.

وروى آخرون عنه الإمالة المحضة ولم يفرّقوا له بينها وبين غيرها كأبي بكر ابن مهران وأبي القاسم الهذلي. وذكر الثلاثة الأوجه أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه وبها قرأت، غير أن الفتح أصبح رواية، والإمالة أقيسُ على أصله[2].

٣) وأما (أعمى) وهو في موضعي «سبحان» (وَمَنْ كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى)[3] فقد وافق أبو عمرو على إمالة الأولى[4].

---

(١) النشر ٢/٤٠.

(٢) النشر ٢/٤٠.

(٣) الإسراء ١٧/٧٢.

(٤) النشر ٢/٤٣ والتيسير :٤٨.



٤) وأمال أبو عمرو والكسائي أيضاً في رواية الدوري فتحة الكاف من «الكافرين» و «كافرين» إذا كان بعد الراء ياء حيث وقع[١].

٥) وأقرأني الفارسي عن قراءته على أبي طاهر في قراءة أبي عمرو بإمالة فتحة النون من «الناس» في موضع الجر حيث وقع، وهي رواية أبي عبد الرحمن وأبي حمدون وابن سعدان عن اليزيدي وأقرأني غيره بالفتح وهي رواية أحمد بن جبير عن اليزيدي، وبه كان يأخذ ابن مجاهد، وبذلك قرأ الباقون[٢].

٦) (رؤياك) «بين بين» لورش وأبي عمرو[٣].

٧) (دحاها وطحاها وتلاها وسجى) ممالة لأبي عمرو بين بين[٤].

٨) انفرد أبو علي البغدادي في الروضة بإمالة ألف «فُعْلى» محضا لأبي عمرو في رواية الإدغام، وليس ذلك من طرقنا فإن رواة الإدغام في الروضة ليس منهم الدوري والسوسي. وذهب آخرون إلى الفتح، وعليه أكثر العراقيين وهو الذي في العنوان والمجتبى والهادِي والهداية، إلا أن صاحب الهداية خصّ من ذلك «مُوسى وعِيسى ويَحيى» الأسماء الثلاثة فقط، فأمال عنه «بين بين» دون غيرها، وانفرد الهذلي بإمالتها من طريق ابن شنبوذ عنه إمالة محضة وبين بين من طريق غيره، ولم ينص في هذا الباب على غيرها، وأجمع أصحاب بين بين على إلحاق اسم موسى وعيسى ويحيى بألفات التأنيث إلا ماانفرد به صاحب الكافي من فتح «يحيى» للسوسى،

---

(١) التيسير /٥٢.
(٢) التيسير/٥٢؟
(٣) النشر ٢/٥٠.
(٤) النشر ٢/٥٠.



وقال مكي: اختلف عنه في «يحيى» يعني عن أبي عمرو من طريقه. قال: فمذهب الشيخ يعني أبا الطيب ابن غلبون أنه «بين اللفظين» وغيره يقول بالفتح لأنه يَفْعَل.

قلت: وأصل الاختلاف أن إبراهيم بن اليزيدي نص في كتابه على (موسى وعيسى) لم يذكر (يحيى) فتمسك من تمسك بذلك وإلا فالصواب إلحاقها بأخواتها[1].

وذكر الداني أنه قرأها لأبي عمرو بين اللفظين من جميع الطرق[2].

٩) وانفرد صاحب التجريد بإلحاق ألف التأنيث من «فَعلى وفُعالى» بألف، فأمالها عنه بين بين[3].

١٠) اختلف عن أبي عمرو في سبعة الفاظ وهي: (بلى ومتى وعسى، وأنّى الاستفهامية، وياوَيْلتي، وياحسرتى ويأأسفى)، فأما «بلى ومتى» فروى إمالتها «بين بين» لأبي عمرو من روايتيه أبو عبد الله بين شريح وغيره. وأما «عسى» فذكر إمالتها له كذلك صاحب الهداية والهادي، ولكنهما لم يذكرا رواية السوسى من طرقنا، وأما «أنى، وياويلتى، وياحسرتى، فروى إمالتها «بين بين» من رواية الدوري عنه صاحبُ التيسير وصاحب الكافي وصاحب التبصرة وصاحب الهداية، وصاحب الهادي وتبعهم على ذلك أبو القاسم الشاطبي.

---

(١) النشر ٥٢/٢ – ٣٥.

(٢) التيسير/٤٧.

(٣) النشر ٥٣/٢.



وأما «ياأسفي» فروى إمالته كذلك عن الدوري عنه بغير خلاف كلٌّ من صاحب الكافي وصاحب الهداية وصاحب الهادي..

وذكر صاحبُ التبصرة عنه فيها خلافاً، وأنه قرأ بفتحها، ونص الداني على فتحها له دون أخواتها.

وروى فتحَ الألفاظ السبعة عن أبي عمرو من روايتيه سائرُ أهل الأداء من المغاربة والمصريين وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن. وروى جمهور العراقيين وبعض المصريين جميعَ هذا الفصل عن أبي عمرو من روايتيه المذكورتين ولم يميلوا عنه شيئاً[١].

١١) اتفق أبو عمرو من روايتيه والكسائي من رواية الدوري على إمالة كل ألف بعد راء متطرفة مجرورة سواء كانت الألف أصلية أم زائدة عنه نحو (الدار، والنار، والقهار، والغفار، والنهار، والديار، والكفار، والفجار، والأبكار، وبدينار، وبقنطار، وبمقدار، وأنصار، وأوبارها، وأشعارها، وآثارها، وأثارهم، وأبصارهم، وديارهم)[٢].

١٢) (الجار) المشهور عن أبي عمرو هو فتحه، وقد رُوى عن ابن فَرَح الإمالة[٣].

١٣) أما (هار) فقد اتفق على إمالته أبو عمرو والكسائي وأبو بكر[٤].

---

(١) النشر ٥٣/٢ - ٥٤ بتصرف.

(٢) النشر ٥٤/٢ - ٥٥.

(٣) النشر ٥٥/٢ بتصرف.

(٤) النشر ٥٧/٢.



١٤) وأما (جبارين) فاختص بإمالته الكسائي من رواية الدوري، وانفرد النهرواني عن ابن فرَح عن الدوري عن أبي عمرو بإمالته، لم يروه غيره[١].

١٥) وأما ماوقعت فيه الراء مكررة من هذا الباب نحو (الأبرار والأشرار وقرار) فأماله أبو عمرو والكسائي وخلف، ورواه ورش من طريق الأزرق بين بين، واختلف فيه عن حمزة، فروى عنه الإمالة، وبين بين[٢].

١٦) (التوراة) أماله أبو عمرو والكسائي وخلف وابن ذكوان، واختلف فيه عن حمزة بين الإمالة المحضة وبين اللفظين[٣].

١٧) وأما (الكافرين) فأماله أبو عمرو والكسائي من رواية الدوري ورويس[٤].

١٨) وأما (الناس) فاختلف فيه عن أبي عمرو من رواية الدوري، فروى إمالته أبو طاهر بإمالة فتحة النون في موضع الجر حيث وقع، وروى جماعة عن اليزيدي الإمالة المحضة.
وكان ابن مجاهد يقرأ بإخلاص الفتح[٥].

١٩) أمال مع غيره الراء من (ألر، ألر) من أحرف الهجاء في أوائل السور[٦].

٢٠) أمال الهاء من (كهيعص) هو والكسائي وأبو بكر[٧].

---

(١) النشر ٢/٥٨.
(٢) النشر ٢/ ٥٨ - ٥٩.
(٣) النشر ٢/٦١.
(٤) النشر ٢/٦٢.
(٥) النشر ٢/٦٢.
(٦) النشر ٢/٦٦.
(٧) النشر ٢/٦٧.

٢١) وأما الهاء من (طه) فأمالها أبو عمرو وحمزه والكسائي وخلف وأبو بكر[1].

٢٢) الهاء من (كهيعص) ورد عن أبي عمرو إمالة الياء من رواية الدوري وكذلك من رواية السوسي.

٢٣) وأما الحاء من (حم) في السبع سور فقد اختلف عن أبي عمرو فأمال عنه بين اللفظين صاحب التيسير والكافي والتبصرة والعنوان وغيرهم وسائر المغاربة وبه قرأ الداني وفتحها عنه صاحب المبهج والمستنير والجامع وابن مهران وسائر العراقيين، وبه قرأ الداني أيضاً، والوجهان صحيحان[2].

٢٤) وأما (تترا) على قراءة من نوّن فتحتمل أيضاً وجهين:

أحدهما: أن يكون بدلًا من التنوين فتجرى على الراء قبلها وجوه الإعراب الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً.

والثاني: أن يكون للإلحاق ألحقت بجعفر نحو: أرطى.

فعلى الأول لاتجوز إمالتها في الوقف على مذهب أبي عمرو، كما لاتجوز إمالة ألف التنوين نحو (أشد ذكراً، ومن دونها ستراً، يومئذ رزقاً وعوجاً، وأمناً).

وعلى الثاني تجوز إمالتها على مذهبه؛ لأنها كالأصلية المنقلبة من الياء قال الداني: - والقراء وأهل الأداء على الأول، وبه قرأت وبه أخذ، وهو من

---

(١) النشر ٦٨/٢.

(٢) انظر النشر ٧٠/٢-٧١.



مذهب ابن مجاهد وأبي طاهر بن أبي هاشم وسائر المتصدرين. انتهى[١].

ويعلق ابن الجزري على هذا قائلًا: «وظاهر كلام الشاطبي أنها للإلحاق، ونصوص أكثر أئمتنا تقتضي فتحَها لأبي عمرو، وإن كانت للإلحاق من أجل رسمها بالألف، فقد شرط مكي وابن بلّيمة وصاحب العنوان وغيرهم في إمالة ذوات الراء له أن تكون الألف مرسومة ياءً، ولايريدون بذلك إلا إخراج (تترا) والله أعلم»[٢].

٢٥) قوله في طه (لِتُجْزى كُلُّ نَفِسٍ[٣]، وفَأَلْقَاها[٤]، وعَصى آدَمُ[٥]، وثُمَّ اجْتَبَاه رَبُّه[٦]، وحَشَرْتَنِي أَعْمى)[٧] وفي النجم (إذْ يَغْشى[٨]، وعَمَّنْ تَوَلّى[٩]، وأعطى قليلا[١٠]، وثُمَّ يُجْزَاه[١١]، وأَغْنى[١٢]، وفغشاها)[١٣] وقوله في القيامة (أولى لك[١٤]، وثم أولى لك)[١٥] وقوله في الليل (مَنْ أَعْطى[١٦]، ولايَصْلاها)[١٧] فإن أبا عمرو يفتح جميع ذلك من طريق المميلين له رؤوس الآي؛ لأنه ليس برأس آية ماعدا «موسى» عند من أماله عنه، فإنه يقرأه على أصله بين بين[١٨].

---

(١) النشر ٢/٨٠.

(٢) النشر ٢/٨٠.

(٣) طه ٢٠/١٥.

(٤) طه ٢٠/٢٠.

(٥) طه ٢٠/١٢١.

(٦) طه ٢٠/١٢٢.

(٧) طه ٢٠/١٢٥.

(٨) النجم ٥٣/١٦.

(٩) النجم ٥٣/٤١.

(١٠) النجم ٥٣/٤٨.

(١١) النجم ٥٣/٥٤.

(١٢) النجم ٥٣/٤٨.

(١٣) النجم ٥٣/٥٤.

(١٤) القيامة ٣٤/٥٤.

(١٥) القيامة ٧٥/٣٥.

(١٦) الليل ٩٢/٥.

(١٧) الليل ٩٢/١٥.

(١٨) النشر ٢/٨١.



حمزة بن حبيب(١)

ابن عمارة بن إسماعيل الإمام أبو عمارة الكوفي، مولى آل عكرمة بن ربعي التيمي الزيات أحد القراء السبعة.

وُلد سنة ثمانين، وأدرك الصحابة بالسن، فلعله رأى بعضهم، وقرأ القرآن عرضاً على الأعمش وحمدان بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن أبي ليلى، ومنصور وأبي إسحاق وغيرهم، وقرأ أيضاً على طلحة بن مُصرِّف، وجعفر الصادق.

وقد حدّث عن طلحة بن مصرف وحبيب بن أبي ثابت والحكم وعمرو ابن مرة وعدي بن ثابت ومنصور وعدة. وتصدر للإقراء مدة، وقرأ عليه عدد كثير.

وقرأ عليه الكسائي وسُليم بن عيسى، وهما أجلّ أصحابه، وعبد الرحمن بن أبي حمّاد، وعابد بن أبي عابد، ويحيى بن علي الجزار، وسعيد بن أبي الجهم، ويحيى بن اليمان، وخلق.

---

(١) طبقات ابن سعد ٣٨٥/٦، التاريخ الكبير ٥٢/٣، المعارف /٥٢٩، الجرح والتعديل ٢٠٩/٣ - ٢١٠، مشاهير علماء الأمصار/١٦٨، وفيات الأعيان ٢١٦/٢، سير أعلام النبلاء ٧/ ٩٠-٩٢، تهذيب التهذيب ١٧٦/١، العبر ٢٢٦/١، الكاشف ٢٥٤/١، ميزان الاعتدال ٦٠٥/١ - ٦٠٦، مرآة الجنان ٣٣٢/١، غاية النهاية ٢٦١/١ - ٢٦٣، شذرات الذهب ٢٤٠/١، معرفة القراء ١١١/١ - ١١٩.



وحدّث عنه الثوري، وشريك ومِنْدَل، وأبو الأحوض، وشعيب بن حرب، وجرير بن عبد الحميد، ويحيى بن آدم، وقبصة بن عقبة، وبكر ابن بكار، ومحمد بن فضيل وعبد الله بن صالح العجلي، وسواهم.

وكان إماماً حجة قيما بكتاب الله تعالى، حافظاً للحديث، بصيراً بالفرائض والعربية، عابداً خاشعاً قانتاً لله، ثخين الورع، عديم النظير.

قال البخاري: حمزة بن حبيب الزيات مولى بني تيم الله بن ربيعة.

وقال سليم: حمزة بن حبيب الزيات مولى بني تيم الله بن ثعلبة بن عكابة.

وقال محمد بن الحسن النقاش: مولى بني عدل من ولد أكثم بن صيفي.

وقال أبو عبيد: حمزة هو الذي صار عُظْمُ أهل الكوفة إلى قراءته، من غير أن تُطبق عليه جماعتهم.

قال عبد الله (العجلي): وقال أبو حنيفة لحمزة: شيئان غلبتنا عليهما، لسنا ننازعك فيهما: القرآن والفرائض.

قال عبد الله: قال حمزة: نظرت في المصحف حتى خشيت أن يذهب بصري قال: وكان مصحفه على هجاء مصحف ابن الزبير، وقال: إنما تعلمت جودة القراءة على ابن أبي ليلى، قال: وقرأ علي ابن أبي ليلى.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: أكره من قراءة حمزة الهمز الشديد، والإضجاع.

وقال أسود بن سالم: سألت الكسائي عن الهمز والإدغام، ألكم فيه إمام؟ قال: نعم هذا حمزة يهمز ويكسر، وهو إمام من أئمة المسلمين وسيد القراء والزهاد، لو رأيته لقرت عينك به من نسكه.



وعن حمزه قال: إنما الهمز رياضة، فإذا أحسنها الرجل سلها.

وروى خلف بن هشام عن سليم قال: قرأ حمزة على الأعمش، وابن أبي ليلى فما كان من قراءة الأعمش، فهي عن ابن مسعود رضي الله عنه، وماكان من قراءة ابن أبي ليلى فهي عن علي رضي الله عنه.

وكان الأعمش يقول: يحيى أقرأ الناس. قالوا: وقرأ الأعمش أيضاً على إبراهيم النخعي، فأما أبو إسحاق فقرأ على أصحاب علي وابن مسعود، وأما ابن أبي ليلى فقرأ على الشعبي، وجاءت أخبار أُخر تؤذن بقراءته على الأعمش أيضاً: ثم جاءت أخبار بخلاف ذلك، قال محمد ابن يحيى الأزدي: قلت لابن داود: قرأ حمزة على الأعمش؟ قال: من أين قرأ عليه، إنما سأله عن حروف.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: حدّثني عدة من أهل العلم عن حمزة أنه قرأ على حمدان، وكانت هذه الحروف التي يرويها حمزة عن الأعمش إنما أخذها عن الأعمش أخذا، ولم يبلغا أنه قرأ عليه القرآن من أوله إلى آخره.

قال ابن أبي الدنيا: حدثني محمود بن أبي نصر العجلي قال: مات حمزة سنة ست وخمسين ومئة، وكذا ورّخه غير واحد وقيل: سنة ثمان وخمسين وهو وهم، رحمه الله.

آراؤه في الفتح والإمالة:

أولاً: (حمزة والكسائي وخلف)

١) أمال (مع الكسائي وخلف) كلَّ ألف منقلبة عن ياء حيث وقعت في



القرآن الكريم، سواء كانت في اسم أو فعل، فالأسماء نحو «الهُدى الهَوى والعَمى والزنا، ومأواه ومثواه ومثواكم». ونحو «الأدنى والأزكى والأعلى والأشقى وموسى وعيسى ويحيى»، والأفعال نحو «أتى، وأبى وسعى ويخشى ويرضى وفسوّى واجتبى، واستعلى».

٢) كلّ ألف تأنيث جاءت من «فُعْلى» مفتوح الفاء أو مضمومها أو مكسورها نحو: «مَوْتى، ومَرْضى، والسَّلْوى، والتقوى، وشَتّى، وطوبى، وبُشْرى، وقُصْوى، والدنيا، والقربى، والأنثى، وإحدى، وذِكْرى، وضيزى، وألحقوا بذلك يَحْيى ومُوسى وعيسى».

٣) ما كان على وزن «فُعَالى» مضموم الفاء أو مفتوحها، نحو أسارى وكسالى، وسكارى، وفرادى، ويتامى، ونصارى، والأيامى، والجوايا.

٤) ما رسم في المصاحف بالياء نحو: متى، وبلى، ويا أسفى، وياويلتى، وياحسرتى، وأنّى، باستثناء (حتى وإلى وعلى ولدى ومازكى منكم) فلم يُمِلْه هو وصاحباه.

٥) أمال من الواوي ماكان مكسور الأولى أو مضمومه وهو (الرِّبا) كيف وقع، و (الأَضحى) كيف جاء، و (القُوى والعُلى).

٧) (رأى) أمال الراء تبعاً للهمزة، حمزة والكسائي وخلف، ووافقهم أبو بكر (إذا كان الذي بعده متحركاً مثل «رأى كَوْكَباً» و «رأى أَيْدِيَهم» ونحو ذلك.

وأما إذا كان مابعده ساكناً نحو (رأى القمر) و (رأى الشَّمس) وغير ذلك، فإن حمزة وخلفاً وأبا بكر يُميلون الراء منه ويَفتحون الهمزة، وعن السوسي بالخلاف في إمالة فتحة الراء وفتحة الهمزة جميعاً.



ثانياً: ما اختص حمزه بإمالته:

١) (البوار، القهار) اختُلف فيها عن حمزه: فروى فتحَهما له من روايته العراقيون قاطبة، وانفرد أبو معشر الطبري عن حمزة في روايته بإمالتهما محضاً (ويشاركه خلفٌ في رواية أبي علي العطار عن أصحابه عن ابن مقسم عن إدريس).

٢) إمالة الألف التي هي عين من الفعل الثلاثي الماضي وهي عشرة أفعال: (زاد، شاء، جاء، خاب، ران، خاف، زاغ، طاب، ضاق، حاق) حيث وقعت وكيف جاءت. إلا «زاغت» فقط في الأحزاب.

وافقه خلف وابن ذكوان في (جاء وشاء) كيف وقعا، ووافقه ابن ذكوان وحده في (فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضاً) أول البقرة، واختُلف عنه في باقي القرآن.

واختُلف عن ابن ذكوان أيضاً في (خاب) وهو في أربعة مواضع في إبراهيم وموضعي (طه)، وفي الشمس فأماله عنه الصوري وفتحه الأخفش، واختُلف عن هشام في (شاء وجاء وزاد) فأمالها الداجوني، وفتحها الحلواني، واختُلف عن الداجوني في (خاب) فأماله صاحبُ التجريد وغيره، وفتحه ابنُ سوار وآخرون.

واتفق حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر على إمالة (ران) وهو في التطفيف (بل رَّان على قلوبِهم)، وفتحه الباقون.

٣) (لأولِي الأبْصَارِ) (يَذْهَبُ بِالأبصَارِ) روى صاحب العنوان (أبو طاهر إسماعيل ابن خلف) عن حمزة «بين بين»[1].

---

(١) النشر ٥٥/١.



٤) (الأبرار والأشرار وقرار) روى جماعة عن حمزة الإمالة عنه من روايته وروى جمهور المغاربة والمصريين عن حمزة من روايتيه بين بين وهو الذي في التيسير والشاطبية والهداية والتبصرة والكافي[1].

٨) (وأما تراءى الجمعان) فأمال الراء دون الهمزة حال الوصل حمزة وخلف وإذا وقفا أمالا الراء والهمزة جميعاً، ومعهما الكسائي في الهمزة فقط على أصلها[2].

٩) إمالة أحرف الهجاء في أوائل السور وهي خمسة في سبع عشرة سورة، أولها الراء من (ألر) أول يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر، ومن (ألمر) أول الرعد، فأمال الراء من السور الست أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر[3].

١٠) وأما الهاء من (طه) فأمالها أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر[4].

١١) وأما الياء من (كهيعص) فأمالها ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر، وهذا هو المشهور عن هشام، وبه قطع له ابنُ مجاهد وابن شنبوذ والحافظ أبو عمر من جميع طرقه[5].

١٢) وأما الياء من (يس) فأمالها حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر وروح،

---

(١) النشر ٢/٥٨ - ٥٩ بتصرف.

(٢) النشر ٢/٦٦.

(٣) المصدر السابق ٢/٦٦.

(٤) المرجع نفسه ٢/٦٨.

(٥) المرجع نفسه ٢/٦٨ - ٦٩.



هذا هو المشهور عند جمهور أهل الأداء عن حمزة، وروى عنه جماعة «بين بين» وهو الذي في العنوان والتبصرة وتلخيص ابن معشر الطبري وكذا ذكره ابن مجاهد عنه، ورواه نصاً عنه كذلك خلف وخلّاد والدوري وابن سعدان وأبو هشام وقد قرأنا به من طرق من ذكرنا[1].

١٣) وأما الطاء من (طه) فأمالها حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر، والباقون بالفتح.

١٤) إمالة الطاء من (طسم وطس) للأصحاب وأبو بكر[2].

١٥) أمال الحاء من (حم) في السبع السور الأصحاب وابن ذكوان وأبو بكر، وأمالها «بين بين» ورش من طريق الأزرق[3].

١٦) (كلتا) الوقوف عليها بالإمالة لأصحاب الإمالة[4]. (حمزة والكسائي وخلف).

١٧) وأمال (إلى الهدى ايتنا) على مذهب حمزة في إبدال الهمزة في الوقف ألفا[5].

١٨) (براءة) ذهب جماعة من أهل الأداء إلى الإمالة عن حمزة من روايتيه، وروَوْا عنه ذلك، كما رووه عن الكسائي[6].

١٩) ذكر صاحب العنوان قراءة حمزة «بين بين» لكل ألف بعدها راء متطرفة مجرورة نحو النار الديار الغار[7].

---

(١) المصدر نفسه ٢/٧٠.
(٢) المصدر السابق ٢/٧٩ بتصرف.
(٣) المصدر نفسه ٢/٧٠.
(٤) المصدر السابق ٢/٧٩ بتصرف.
(٥) المصدر السابق ٢/٧٩.
(٦) المصدر السابق ٢/٨٦ - ٨٧.
(٧) المصدر السابق ٢/٥٥.



خلف بن هشام بن ثعلب البزار

وقيل: ابن طالب بن غراب أبو محمد البغدادي المقرئ البزار أحد الأعلام وُلد سنة خمسين ومئة، وتوفي في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومئتين، قرأ على سُليم عن حمزة، وسمع مالكاً وأبا عوانة وحماد بن زيد وغيرَهم. وقرأ أيضاً على أبي يوسف الأعشى لعاصم، وأخذ حرف نافع عن إسحاق المسيبي وقراءة أبي بكر عن يحيى بن آدم.

قرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني، وأحمد بن إبراهيم وَرَّاقة، ومحمد ابن يحيى الكسائي الصغير وغيرهم.

وحدّث عنه مسلم في «صحيحه»، وأبو داود في «سننه»، وأحمد بن حنبل وغيرُهم كثيرون. وثّقه ابن معين والنسائي، وقال الدارقطني: كان عابداً فاضلًا.

وقال حمدان بن هانئ المقرئ: سمعت خلف بن هشام يقول: أشكل على بابٌ من النحو فأنفقت ثمانين ألف درهم حتى حذقته.

وعن خلف قال: أعدت الصلاة أربعين سنة، كنت أتناول فيها الشراب على مذهب الكوفيين.

---

(١) (طبقات ابن سعد ٨٧/٧، الجرح والتعديل ٣٧٢/٣، معرفة القراء ٢٠٨/١ - ٢١٠، وفيات الأعيان ٢٤١/٢ - ٢٤٢، مرآة الجنان ٩٨/١، النجوم الزاهرة ٢٥٦/٢، شذرات الذهب ٦٧/٢).



آراؤه في الفتح والإمالة:

١ - اتفق مع حمزة والكسائي على إمالة كل ألف منقلبة عن ياء حيث وقعت في القرآن الكريم، سواء كانت في اسم أو فعل[(١)].

٢ - إمالة ماكان على وزن «فعالى» مضموم الفاء أو مفتوحها نحو «أسارى وكسالى ويتامى» وغيرها[(٢)].

٣ - إمالة كل مارُسم في المصاحف بالياء نحو «متى، بلى، ياأسفى، ويا ويلتى، وياحسرتى، وأنّى»، باستثناء «حتى، إلى، على، لدى، زكى»[(٣)].

٤ - اتفق مع حمزة والكسائي على إمالة (وأحيا) وهو في سورة «والنجم» لكونه منسوقاً بالمواد، وهذا مما لاخلاف فيه.

٥ - (ولايحيا) في «طه، وسبح» ذكر صاحب العنوان، وصاحب التجريد أن عبد الباقي بن الحسن الخراساني نص بالفتح عن خلف.

٦ - اتفق مع الكسائي على إمالة (الرؤيا) المعرف باللام وهو أربعة مواضع في «يوسف وسبحان»[(٤)]، والصافات والفتح، إلا أن مواضع «سبحان» يمال في الوقف فقط من أجل الساكن في الوصل.

٧ - وأما «نأى» في سبحان وفصلت فقد أمال النون مع الهمزة الكسائي وخلف.

٨ - وفي «رأى» إذا كان الذي بعده متحركاً، فقد أمال الراء تبعاً للهمزة

---

(١) النشر ٢/٣٥، وانظر ما ورد عن حمزة والكسائي.

(٢) النشر ٢/٣٦.

(٣) المرجع السابق ٢/٣٧.

(٤) المرجع السابق ٢/٣٨.



حمزة والكسائي وخلف[1]. وأما الذي بعده ساكن وهو في ستة مواضع أولها (رأى القمرَ)[2] في الأنعام وفيها (رأى الشمس)[3] وفي النحل (رأى الذين ظَلمُوا)[4]، وفيها (وإذا رأى الذين أشرَكوا)[5] وفي الكهف (ورأى المجرمون)[6]، وفي الأحزاب (ولما رأى المؤمنونَ الأحزابَ)[7]، فأمال الراء منه وفتح الهمزة حمزة وخلف وأبو بكر، وانفرد الشاطبي في إمالة فتحة الراء وفتحة الهمزة جميعاً.

٩ - وأما (البوار والقهار) فقد وافق حمزة في رواية أبي العطار بإمالتهما محضاً، ولحمزة الفتح أيضاً كما عليه العراقيون قاطبة[8].

١٠ - وأما ماوقعت فيه الراء مكرَّرة من هذا الباب نحو (الأبرار والأشرار وقرار) فأماله أبو عمرو والكسائي وخلف، ورواه ورش من طريق الأزرق بين بين[9].

١١ - وافق خلف حمزة في إمالة (جاء وشاء) من الأفعال العشرة التي يميلها حمزة، وذلك كيف وقعا.

---

(١) المرجع السابق ٢/٤٤.
(٢) الأنعام ٦/٧٧.
(٣) نفسها ٦/٧٨.
(٤) النحل ١٦/٨٥.
(٥) نفسها ١٦/٨٦.
(٦) الكهف ١٨/٥٣.
(٧) الأحزاب ٣٣/٢٢.
(٨) انظر النشر ٢/٥٨.
(٩) المرجع السابق ٢/٥٨.

علي بن حمزة الكسائي(*)

الإمام أبو الحسن الأسدي، مولاهم الكوفي النحوي أحد الأعلام، وُلد في حدود سنة عشرين ومئة، وسمع من جعفر الصادق والأعمش وزائدة وسليمان بن أرقم، وجماعة يسيرة، وقرأ القرآن وجوّده علي حمزة الزيات، وعيسى بن عمر الهمداني.

ونقل أبو عمرو الداني وغيرُه أن الكسائي قرأ على محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى أيضاً، واختار لنفسه قراءةً ورحل إلى البصرة، فأخذ العربية عن الخليل بن أحمد. قال محمد بن عيسى الأصبهاني: حدّثنا محمد بن سفيان قال: قال الكسائي أدركت أشياخ أهل الكوفة: أبان بن تغلب، وابن ابي ليلى، وحجاج ابن أطأة، وعيسى بن عمر الهمداني وحمزة.

(*) المراجع: التاريخ الصغير ٢٤٧/٢، والتاريخ الكبير ٢٦٨/٦، والجرح والتعديل ١٨٢/٦، مراتب النحويين ١٢٠ - ١٢٢، ١٣٠، مراتب النحويين ١٢٠ - ١٢٢، طبقات النحويين ١٢٧ - ١٣٠، الفهرست لابن النديم /٢٩، تاريخ بغداد ٤٠٣/١١ - ٤١٥، نزهة الألباء ٥٨ - ٦٤، إرشاد الأريب ١٦٧/١٣ - ٢٠٣، معجم البلدان ٢٨/٢، وفيان الأعيان ٢٩٥/٣ - ٢٩٧، دول الإسلام ١٢٠/١، العِبَر ٣٠٢/١، سير أعلام النبلاء ١٣١/٩ - ١٣٤، مرآة الجنان ٤٢١/١ - ٤٢٢، البداية والنهاية ٢٠١/١١ - ٢٠٢، وفيات ابن قنفذ ١٤٧ - ١٤٨، غاية النهاية ٥٣٥/١ - ٥٤٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٣١٣ - ٣١٤، النجوم الزاهرة ١٣٠/٢، بغية الوعاة ١٦٢/٢، المزهر ٤٠٧/٢، طبقات المفسرين للداوودي ٣٩٩/١، شذرات الذهب ٣٢١/١، روضات الجنات ٤٧١/٦، معرفة القراء ١٢٠/١ - ١٢٨.



قلت: وأخذ الحروف أيضاً عن أبي بكر بن عياش وغيره، وخرج إلى البوادي فغاب مدة طويلة، وكتب الكثير من اللغات، والغريب عن الأعراب بنجد وتهامة، ثم قدم وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبر.

(قال الصولي: هو علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز مولى بني أسد) قلت: قرأ عليه أبو عمر الدوري، وأبو الحارث الليث، ونصير بن يوسف الرازي وقتيبة بن مهران الأصبهاني، وأحمد بن أبي سريج النهشلي، وأبو حمدون الطيب ابن إسماعيل، وعيسى بن سليمان الشيرزي، وأحمد ابن جبير الأنطاكي، وأبو عبيد القاسم بن سلام ومحمد بن سفيان، وخلق سواهم.

وحدّث عنه يحيى الفرّاء، وخلف البزار، ومحمد بن المغيرة، وإسحاق بن أبي إسرائيل ومحمد بن يزيد الرفاعي، ويعقوب الدورقي، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن سعدان وعدد كثير، وإليه انتهت الإمامة في القراءة العربية.

قال ابن مجاهد: كان الناس يأخذون عنه ألفاظَه بقراءته عليهم.

قال أبو عبيد في كتاب «القراءات: كان الكسائي يتخير القراءات، فأخذ من قراءة حمزة ببعض وترك بعضاً، وكان من أهل القراءة، وهي كانت علمَه وصناعتَه، ولم نجالس أحداً كان أضبطَ ولا أقومَ بها منه.

وقال خلف بن هشام: كنت أحضر بين يدي الكسائي وهو يقرأ على الناس، وينقطون مصاحفهم بقراءاته عليهم.

قلت: لم يكن ظهر للناس الشكل بعد، إنما كانوا يعربون بالنقط.

قال خلف: قرأ الكسائي على حمزة القرآن أربع مرات.



وقال أحمد بن رستم: حدّثنا نُصير بن يوسف قال: قرأت على الكسائي، وأخبرني أنه قرأ القرآن على حمزة، وعلى جماعة في عصر حمزة منهم ابن أبي ليلى، والهمداني، وأبو بكر بن عياش.

وقال أبو عمرو الداني في ترجمة عبد الله بن ذكوان: أخذ عن أيوب ابن تميم، وقرأ على الكسائي حين قدِم الشام، وقال محمد بن الحسن النقاش: قال ابن ذكوان: أقمت على الكسائي سبعة أشهر، وقرأت عليه القرآن غير مرة.

وذكر الداني في ترجمة الكسائي أن ابن ذكوان سمع الحروف مع الكسائي.

وأما الحافظ فلم يذكر شيئاً من ذلك، ولاذكر الكسائي في تاريخ دمشق «أصلًا قال أبو عمر الدوري: توفي الكسائي بالرّي بقرية أرنْبوية، وقال أحمد بن جبير الأنطاكي توفي بأرنبوية سنة تسع وثمانين ومئة. وقال أبو بكر بن مجاهد: توفي بأرنبوية سنة تسع وثمانين، وكذا ورّخه غير واحد وهو الصحيح.

آراؤه في الفتح والإمالة:

أولًا: ما اتفق فيه مع حمزة وخلف (انظر ماورد من ذلك عن حمزة)

ثانياً: ما اختص به الكسائي:

١) اختص الكسائي دون حمزة وخلف بإمالة (أحياكم وفأحيابه وأحياها) حيث وقع إذا لم يكن منسوقاً، أو نسق بالفاء حسب.



٢) وبإمالة (خطايا) حيث وقع بنحو (خطايكم وخطاياهم وخطايانا).

٣) وبإمالة (مرضات ومرضاتي) حيث وقع.

٤) وبإمالة (حتى تقاته) في آل عمران.

٥) وبإمالة (قد هدان) في الأنعام.

٦) (من عصاني) في إبراهيم.

٧) (وأنسانيه) في الكهف.

٨) (وآتاني الكتاب) في مريم.

٩) (وأوصاني بالصلاة) مريم.

١٠) (وآتاني الله) في النمل.

١١) (ومحياهم) في الجاثية.

١٢) (ودحاها) في النازعات.

١٣) (وتلاها وطحاها) في والشمس.

١٤) (وسجى) في والضحى (انظر النشر ٢/ ٧٧).

ما اتفق فيه مع غيره:

١ - اتفق مع خلف على إمالة (الرؤيا) المعرف باللام (في يوسف، وسبحان، والصافات، والفتح)[١].

(١) النشر ٢/٣٨.



٢ - اتفق أبو عمرو من روايتيه والكسائي من رواية الدوري على إمالة كل ألف بعدها راء متطرفة مجرورة، سواء كانت الألف أصلية أم زائدة عنه نحو (الدار، والنار، والقهّار، والغفّار، والنهار، والديار، والكفّار، والفجّار، والأبكار، وبدينار، وبقنطار، وبمقدار، وأنصار، وأوبارها، وأشعارها، وآثارها، وآثارهم، وأبصارهم، وديارهم).

٣ - وأما (هار) فقد اتفق على إمالته أبو عمرو والكسائي وأبو بكر، واختلف عن قالون وابن ذكوان، فأما قالون فروى عنه الفتحَ أبو الحسن ابن ذؤابة القزاز، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون.. وروى عنه الإمالة أبو الحسن بن بويان، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس[1].

٤ - وأما ماوقعت فيه الراء مكرَّرة من هذا الباب نحو (الأبرار والأشرار وقرار) فأماله أبو عمرو، والكسائي، وخلف، ورواه ورش من طريق الأزرق بين بين[2].

٥ - أما (التوراة) فأماله أبو عمرو والكسائي وخلف وابن ذكوان.

٦ - وأما (الكافرين) فأماله أبو عمرو والكسائي من رواية الدوري، ورويس عن يعقوب ووافقهم روح في النمل[3].

٧ - (تراءى الجمعان) انظر ماجاء عند حمزة.

٨ - إمالة أحرف الهجاء في أوائل السور (انظر ماورد فيها عند حمزة).

---

(١) النشر ٢/٥٧.

(٢) النشر ٢/٥٨ وانظر آراء حمزة.

(٣) النشر ٢/٦٢.

٩ - إمالة هاء التأنيث وماقبلها في الوقف، وهي الهاء في الوصل تاء آخر الاسم نحو نعمة ورحمة فتبدل في الوقف هاء، وقد أمالها بعض العرب كما أمالوا الألف، وقيل للكسائي: إنك تميل ماقبل هاء التأنيث فقال هذا طباع العربية، قال الحافظ أبو عمرو الداني يعني بذلك أن الإمالة هنا لغة أهل الكوفة باقية فيهم إلى الآن وهم بقية أبناء العرب، ويقولون: أخذته أخذِه وضربته ضربِه قال وحكى نحو ذلك عنهم الأخفش سعيد بن مسعدة[(١)].

(وقد اختص الكسائي بإمالتها في حروف مخصوصة بشروط معروفة باتفان واختلاف)[(٢)].

١٠ - قوله تعالى: ﴿آنيه﴾ في سورة الغاشية يميل منها هشام فتحة الهمزة والألف بعدها خاصة ويفتح الياء والهاء، والكسائي بعكس ذلك فيميل فتحة الياء والهاء في الوقف ويفتخ الهمزة والألف، ولايميل الجميع إلا قتيبة في روايته كما هو معروف من مذهبه ومعلوم من طرقه[(٣)].

١٢ - اتفق مع حمزة والكسائي على إمالة (ران) وهو في التطفيف (بل ران على قلوبهم)[(٤)].

١٣ - أمال (التوراة) كما أماله أبو عمرو والكسائي وابن ذكوان[(٥)].

١٤ - وأما (ضعافاً) فأماله حمزة من رواية خلف[(٦)].

---

(١) النشر ٢/٨٢.

(٢) انظر هذه المسألة مفصلة في النشر ٢/٨٢ - ٨٧.

(٣) النشر ٢/٩٠.

(٤) المطففين/١٤.

(٥) النشر ٢/٦١.

(٦) النشر ٢/٦٢.

١٥ - وأما (آتيك) فأماله في الموضعين خلف في اختياره عن حمزة، ويعلق ابن الجزري فيقول: «وانفرد سبط الخياط في كفايته فلم يذكر في رواية إدريس عن خلف في اختياره إمالة فخالف سائر الناس»[١].

١٦ - وأما (تراءى الجمعان) فأمال الراء دون الهمزة حال الوصل حمزة وخلف، وإذا وقفا أمالا الراء والهمزة جميعاً، ومعهما الكسائي في الهمزة فقط على أصله المتقدم في ذوات الياء، وكذا ورش على أصله فيها من طريق الأزرق بين بين بخلاف عنه[٢].

١٧ - أمال الراء من (ألر) و(ألمر) مع أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر[٣].

١٨ - أمال الهاء من (طه) مع أبي عمرو وحمزة والكسائي وأبي بكر[٤].

١٩ - أمال الياء من (كهيعص) مع ابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر[٥].

٢٠ - أمال الياء من (يس) متفقاً مع حمزة والكسائي وأبي بكر وروح[٦].

٢١ - أمال الطاء من (طه) مع حمزة والكسائي وأبي بكر[٧].

٢٢ - أمال الطاء من (طسم وطس) مع حمزة والكسائي وأبي بكر[٨].

٢٣ - وأما الحاء من (حم) فأمالها محضا حمزة والكسائي وخلف وابن ذكوان وأبو بكر، وأمالها «بين بين» ورش من طريق الأزرق، واختلف عن أبي عمرو بين الإمالة بين اللفظين والفتح.

---

(١) المرجع السابق ٢/٦٣ - ٦٤.

(٢) المرجع السابق ٢/٦٦.

(٣) المرجع السابق ٢/٦٦.

(٤) المرجع السابق ٢/٦٨.

(٥) المرجع نفسه ٢/٦٨.

(٦) المرجع نفسه ٢/٧٠.

(٧) المرجع نفسه ٢/٧٠.

(٨) المرجع نفسه ٢/٧١.



أبو سعيد عثمان بن سعيد ورش

أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري المقرئ، وقيل: أبو عمرو، وقيل: أبو القاسم عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سفيان.

وقيل عثمان بن سعيد بن عدي بن غزوان بن داود بن شابق القبطي مولى آل الزبير بن العوام وقيل: أصله من أفريقيا، ويقال له: الرواس، ولد سنة عشر ومئة، ورّخه الأهوازي.

قرأ القرآن وجوّده على نافع عدة ختمات في حدود سنة خمس وخمسين ومئة.

ونافع: هو الذي لقبه بورش لشدة بياضه، والورش شيء يصنع من اللبن. قرأ عليه أحمد بن صالح الحافظ، وداود بن أبي طيبة، وأبو يعقوب الأزرق وعبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم، ويونس بن عبد الأعلى، وعامر بن سعيد الجرشي، وسليمان بن داود المهري.

وسمع منه عبد الله بن ذهب، وإسحاق بن حجاج، وغيرُ واحد.

وكان ثقة في القراءة.

قال إسماعيل النحاس: قال لي أبو يعقوب الأزرق: إن ورشا لما تعمّق في النحو وأحكمه اتخذ لنفسه مَقْرأً يسمى مقرأ ورش.

المراجع: معرفة القراء ١/١٥٢ - ١٥٥، الجرح والتعديل ٣/٢٩٠، إرشاد الأريب ٦/١٠٣ - ١٠٤، ميزان الاعتدال ٣/٣٢٧، مرآة الجنان ٢/٨٠، غاية النهاية ١/٦١٥ - ٦١٦، النجوم الزاهرة ٢/٢٣٥.



آراؤه في الفتح والإمالة:

١ - ماكان فيه راء بعدها ألف ممالة بأي وزن كان نحو (ذِكْرى وبُشْرى، وأسْرى، والقرى، والنصارى، وأسارى، وسكارى، وفأراه، واشترى، ورأى، ويرى) فقد اخُتلف عن ورش في جميع ماذكر من ذوات الراء حيث وقع في القرآن، فرواه الأزرق عنه بالإمالة بين بين، ورواه الأصبهاني بالفتح[1].

٢ - (أراكهم)[2] اخُتلف عن الأزرق فقطع له بالفتح فيه صاحب العنوان... وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس، وقطع «بين بين» صاحب تلخيص العبادرات، والتيسير، والتذكرة، والهداية، وقال: إنه اختيار ورش[3].

٣ - وأما (بلى) فقد انفرد بإمالته أبو الفرج النهرواني عن الأصبهاني عن ورش فخالف سائرَ الرواة عنه[4].

٤ - وأما (رأى) إذا وقع بعده ضمير، وهو ثلاث كلمات في تسعة مواضع **﴿رآك الذينَ كفروا﴾**[5]، في الأنبياء **﴿ورآها تهتزُّ﴾**[6]، في النمل والقصص **﴿ورآه﴾**[7]، في النمل أيضاً وفي فاطر والصافات والنجم والتكوير والعلق فقد أمال الأزرق عن ورش فتحةَ الراء والهمزة جميعاً من هذه التسعة الأفعال التي وقع بعدها الضمير، والتي وقع بعدها متحركٌ غيرُ ضمير وهو سبعة مواضع، في الأنعام **﴿رأى كوكباً﴾**[8]،

---

(١) النشر ٢/٤٠ - ٤١.
(٢) الأنفال ٨/٤٣.
(٣) النشر ٢/٤١.
(٤) المرجع السابق ٢/٤٢.
(٥) الأنبياء ٢١/٣٦.
(٦) النمل ٢٧/١٠.
(٧) نفسها ٢٧/٤٠.
(٨) الأنعام ٦/٧٦.



وفي هود ﴿رَأَى أَيْدِيَهُمْ﴾[1]، في يوسف ﴿رأى قَمِيصَه﴾[2]، ﴿ورأى بُرْهَانَ رَبِّه﴾[3] وفي طه ﴿رأى ناراً﴾[4]، وفي النجم ﴿مَا رأى﴾[5]، ﴿لَقَدْ رأى﴾[6] أمالها جميعاً بين بين[7].

٥ - وأمال ورش من طريق الأزرق جميع رؤوس الآية في السور الإحدى عشرة المذكورة بين بين كإمالته ذوات الراء المتقدمة، سواء كانت من ذوات الواو نحو (الضحى وشجى، والقُوى)، أو من ذوات الياء نحو (هَدى، والهَوى، ويغشى). وانفرد صاحب الكافي ففرّق في ذلك بين اليائي فأماله «بين بين»، وبين الواوي ففتحه، واختلف عنه فيما كان من رؤوس الآية على لفظ (ها) وذلك في سورة النازعات والشمس نحو (بناها، وضحاها، وسوّاها، ودحاها، وتلاها، وأرساها، وجلّاها) سواء كان واوياً أو يائياً فأخذ جماعة فيها بالفتح هو مذهب أبي عبد الله بن سفيان، وأبي العباس المهدوي وأبي محمد مكي، وابن غلبون، وابن شريح وابن بليمة وغيرهم. وبه قرأ الداني على أبي الحسن وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة فيها «بين بين» وأجروها مجرى غيرها من رؤوس الآية وهو مذهب أبي القاسم الطرسوسي، وأبي الطاهر بن خلف صاحب العنوان وأبي الفتح فارس ابن أحمد وغيرهم. والذي عَوَّل عليه الداني في التيسير هو الفتح

---

(١) هود ٧٠/١١.
(٢) يوسف ٢٨/١٢.
(٣) نفسها ٢٤/١٢.
(٤) طه ١٠/٢٠.
(٥) النجم ١١/٥٣.
(٦) نفسها ١٨/٥٣.
(٧) النشر ٤٤/٢ - ٤٦.



كما صرح به أول السور مع أن اعتماده في التيسير على قراءته على أبي القاسم الخاقاني في رواية ورش وأسندها في التيسير من طريقه، ولكنه اعتمد في هذا الفصل على قراءة أبي الحسن، فلذلك قطع عنه بالفتح في المفردات وجهاً واحداً مع إسناده فيها الرواية من طريق ابن خاقان، وقال في كتاب الإمالة: اختلفت الرواة وأهل الأداء عن ورش في الفواصل إذا كن على كناية مؤنث نحو آي **﴿والشمس وضُحاها﴾**، وبعض آي (النازعات) فأقرأني ذلك أبو الحسن عن قراءته بإخلاص الفتح، وكذلك رواه عن ورش أحمد بن صالح وأقرأنيه أبو القاسم وأبو الفتح عن قراءتهما بإمالة «بين بين»، وذلك قياس رواية أبي الأزهر، وأبي يعقوب وداود عن ورش، وذكر في باب مايقرؤه ورش بين اللفظين من ذوات الياء مما ليس فيه راء قبل الألف سواء اتصل به ضمير أو لم يتصل أنه قرأه على أبي الحسن بإخلاص الفتح، وعلى أبي القاسم وأبي الفتح وغيرهما بين اللفظين، ورجح في هذا الفصل «بين بين»، وقال: وبه آخذ، فاختار بين اللفظين، والوجهان جميعاً صحيحان عن ورش في ذلك من الطريق المذكور[1].

والحاصل: أن غير ذوات الراء للأزرق عن ورش على أربعة مذاهب:

الأول: إمالة بين بين مطلقاً رؤوس الآي وغيرها، كان فيها ضمير تأنيث أو لم يكن هذا مذهب أبي طاهر صاحب العنوان وشيخه وأبي الفتح وابن خاقان.

الثاني: الفتح مطلقاً رؤوس الآي وغيرها، وهذا مذهب أبي القاسم بن الفحام صاحب التجريد.

---

(١) النشر ٤٨/٢ - ٤٩ والتيسير ٤٧ - ٤٨.



الثالث: إمالة بين بين في رؤوس الآي فقط سوى مافيه ضمير تأنيث فالفتح، وكذلك مالم يكن رأس آية، وهذا مذهب أبي الحسين بن غلبون ومكي وجمهور المغاربة.

الرابع: الإمالة بين بين مطلقاً أي رؤوس الآي وغيرها، إلا أن يكون رأس آية فيها ضمير تأنيث، وهذا مذهب الداني في التيسير والمفردات، وهو مذهب مركب من مذهبَيّ شيوخه[1].

٦ - الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة:

مثل (الدار، الفار، القهار، الفقار، أنصار، آثارهم، أبصارهم، ديارهم) وغيرها، روى الأزرق عن ورش جميعَ الباب بين بين.

٧ - أما (الجار) فقد اختُلف فيه عن الأزرق عن ورش فرواه أبو عبد الله ابن شريح عنه «بين بين» وكذلك هو في التيسير، وأما في جامع البيان فقد نص على أنه قُرئ بالفتح على أبي الحسن بن غلبون (قلت) والفتح فيه هو طريق أبيه أبي الطيب[2].

٨ - وأما (هار) فأماله الأزرق عن ورش «بين بين»[3].

٩ - وأما ماوقعت فيه الراء مكرَّرةُ نحو (الأبرار، والأشرار، وقرار) فقد رواه ورش من طريق الأزرق «بين بين»[4].

---

(١) النشر ٢/٥١.

(٢) انظر النشر ٢/٥٥، والتيسير/٥١، والحاشية ١/ ص ٢١٠ من الاستكمال.

(٣) النشر ٢/٥٧.

(٤) المرجع السابق ٢/٥٨.



١٠ - (التوراة) روى الأصبهاني عن ورش الإمالة المحضة، وروى عنه الأزرق بين بين[١].

١١ - وأما (الكافرين) فقد أماله ورش بين بين من طريق الأزرق.

١٢ - وأما (تراءى الجمعان)[٢] فورش على أصله فيها من طريق الأزرق بين بين بخلاف عنه[٣].

١٣ - (ألر، ألمر) رواها الأزرق عن ورش بين اللفظين[٤].

١٤ - الهاء من فاتحة (كهيعص)، و (طه) اختُلف فيها عن ورش، فرواه عنه الأصبهاني بالفتح، واختُلف عن الأزرق فقطع له بين اللفظين صاحبُ التيسير والكافي والتذكرة، وهو أحد الوجهين في الكافي والتبصرة، وقطع له بالفتح صاحب الهداية والهادي وصاحب التجريد، وهو الوجه الثاني في الكافي والتبصرة وانفرد أبو القاسم الهذلي بين بين عن الأصبهاني عن ورش[٥].

١٥ - وأما الهاء من (طه) فاختلف عن ورش ففتحها عنه الأصبهاني، ثم اختلفوا عن الأزرق، فالجمهور على الإمالة عنه محضا (ولم يُمل الأزرق محضاً في هذه الكتب سوى هذا الحرف).. وروى بعضهم عنه بين بين[٦].

---

(١) المرجع نفسه ٢/٦١ - ٦٢.

(٢) الشعراء ٦١/٢٦.

(٣) النشر ٢/٦٦.

(٤) المرجع نفسه ٢/٦٧.

(٥) النشر ٢/٦٧ - ٦٨.

(٦) انظر النشر ٢/٦٨.



١٦ - وأما الهاء والياء من (كهيعص) ففتحها الأصبهاني عن ورش[١].

١٧ - وروى حبيب بن إسحاق عن داود بن أبي طيبة عن ورش عن نافع (قُرىً ظَاهِرةً)[٢]. مفتوحة في القراءة مكسورة في الوقف، وكذلك (قُرىً مُحَصَّنَةٍ)[٣] و (سَحْرٌ مُفْتَرىً)[٤] قال الداني: ولم يأت به عن ورش نصا غيره[٥].

* * *

(١) انظر النشر ٧١/٢.

(٢) سبأ ١٨/٣٤.

(٣) الحشر ١٤/٥٩.

(٤) القصص ٣٦/٢٨.

(٥) النشر ٧٤/٢ - ٧٥.

الجداول

ابن عامر

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
فزادهم	البقرة/١٠	الحاشية ١٣/ ص ٣٢٥	
إخراجهم	البقرة/٨٥		والأخفش
المحراب	آل عمران/٣٧	الحاشية ٢/ ص ٢٤٠ والحاشية ١٧/ ص ٣١٧ والحاشية ٨/ ص ٤٥٦	نسبه أبو علي إلى ابن عامر ولم يقيده بالجر ومعه ابن ذكوان والنقاش والأخفش

ما انفرد بإمالته أبو عمرو

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
إيّاك	الفاتحة/٥		أبو عمرو في رواية عبدالله ابن داود الخرمي - انظر النشر ٤٨/١
الناس	الناس/١	انظر الحاشية ٥ ص ٦٨٣	
بخارجين	المائدة/٣٧		محبوب والأصمعي وأبو عمرو/ شرح اللمع للعكبري/٧٤١



أبو عمرو والكسائي

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
الأبصار	النور ٤٣	انظر الحاشية ١ - ص ٢١٠ والحاشية ٧ - ص ٥٩٨	وكذا كل ألف بعدها راء متطرفة مجرورة
الأسحار	آل عمران/١٧		ووافقهما اليزيدي والأعمش
الناس	البقرة/٣٩	انظر الحاشية ١١ ص ٢٣٣	
الإبكار	آل عمران/٤١		
قنطار	آل عمران/٧٥	انظر الحاشية ١٤ ص ٣٢٠	
بدينار			
يسارعون	آل عمران ١١٤	انظر الحاشية ١ ص ١٦٨	الكسائي والدوري وذكر في غرائب القرآن أنه لقتيبة وأبي عمرو من طريق ابن عبدوس
الأبرار	آل عمران/١٩٣	انظر الحاشية ١٩ ص ٣٢٦	وابن ذكوان من طريق الصوري وخلف وابن مجاهد والنقاس والتقليل عن الأزرق وورش وروى حمزة.
الجار	النساء/٣٦	انظر الحاشية ٢ ص ٣٣١	
نار	الأعراف/١٢	انظر الحاشية ٦ ص ٣٦٦	وعن ابن ذكوان فيه خلاف
من الأحبار	التوبة/٣٤		وابن ذكوان من طريق الصوري



حمــــزة

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
فزادهم	البقرة/١٠	انظر الحاشية ١٠ ص ٢٨٩	حمزة وابن عامر وابن ذكوان
خاف	البقرة/١٨٢	انظر الحاشية ١٣ ص ٣٠٤	ووافقه الأعمش
زاده	البقرة/٢٤٧	انظر الحاشية ١٤ ص ٣١٠	واختلف عنه هشام وابن ذكوان
زادتهم	الأنفال/٢	انظر الحاشية ٥ / ص ٣٧٨ والحاشية ١٠/ ص ٣٩٠	وهشام وابن ذكوان
طاب	النساء/٣	انظر الحاشية ٩/ ص ٧٧ والحاشية ١٠/ ص ٣٢٨	حمزة وابن أبي إسحاق والجحدري وأبو عمرو وفي مصحف أبي وقراءته طيب وهو دليل الإمالة
خافوا	النساء/٩	انظر ص ٧٦	بسبب الكرة العارضة في «خِفت» مع أنها أصله وأروى فالعارض هنا له حكم الأصل
جاء حيث وقع	النساء/٤٣	انظر ص ٥٨	ووافقه خلف وابن ذكوان
جاءته	البقرة/٢١٣	انظر الحاشية ٨/ ص ٣٥٠ والحاضية ١/ ص ٤١١	
جاءوك	النساء/٦٢		
حاق	الأنعام/١٠	انظر ص ٧٥ والحاشية ٨/ ص ٣٥٠	



الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
شاء	البقرة/٢٠	انظر ص ٧٩، والحاشية ٧ ص ٢٩١، والحاشية ٣ ص ٣١١	وخلف وابن ذكوان وهشام بخلاف عنه.
ضاقت	التوبة/٢٥	انظر ص ٨٣	
زادوكم	التوبة/٤٧	انظر الحاشية ١٣ ص ٣٢٥ والحاشية: ١٥ ص ٣٨٦	وهشام وابن ذكوان بالإمالة والفتح

ما انفرد به الكسائي

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
الحمد لله	سورة الفاتحة/٢		انظر النشر ٤٨/١ قتيبة عن الكسائي
رب العالمين	سورة الفاتحة/٣		انظر النشر ٤٩/١
مالك	سورة الفاتحة/٤		وبالإمالة في رواية سورة بن المبارك وقتيبة
أبصارهم	البقرة/٢٠	انظر الحاشية ٥ ص ٢٨٩	الكسائي في رواية الدوري
آذانهم	البقرة/١٩	انظر الحاشية ٥ ص ٢٨٩	إمالة الألف الثانية الدوري عن الكسائي
أحياكم، أحيا	البقرة/٢٨	انظر الحاشية ١٥ ص ١٤٤ والحاشية ١٢ ص ٢٩١	حيث وقع
هداي	البقرة/٣٨	انظر الحاشية ٤ ص ٢٩٣	
خطاياكم	البقرة/٥٨	انظر الحاشية ١٦ ص ٢٩٤	الألف بعد الصاد



الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
النصارى	البقرة/٦٢	انظر الحاشية ٦ ص ٢٨٦	الدوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضرير
سكارى	النساء/٤٣	انظر الحاشية ٩/ ص ١٥٧، والحاشية ١١/ ص ١٨٠ والحاشية ٢/ ص ٢٨٧	الألف الأولى بعلة الثانية
أتاهم	النساء/٥٤	وانظر الحاشية ١/ ص ١٤٣	
يواري فأواري	النساء/٣١ النساء/٣١		الدوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضرير، وروى عنه جعفر بن محمد النصيبي الفتح.
يسارعون	آل عمران/١٤٤	وانظر الحاشية ١/ ص ١٦٨، والحاشية ٨/ ص ٣٢٢ والحاشية ٩/ ص ٣٤٤	
آذانهم	البقرة/١٩	وانظر الحاشية ١٧ ص ٢١٢، والحاشية ٣ ص/ ٢٩١	
طغيانهم	البقرة/١٥	انظر الحاشية ٣ ص ٢٩٠	
محياي	الأنعام/١٦٢	انظر الحاشية ٣ ص ٢٤٦	
ساحر	في الآية/١١٢ من سورة الأعراف	انظر الحاشية ١١/ ص ٣٧٤	قرأها الكسائي «سحار» وأمالها هو والدوري عن سليم
رؤياي	يوسف/٤٣، ١٠٠	وانظر الحاشية ٤/ ص ٤١٥	الشطي عن إدريس وخلف
اليتامى	البقرة/٨٣	الحاشية ٦ ص ٢٨٦	الألف بعد التاء



ملاحظات	ورودها في الاستكمال	الآية والسورة	الكلمة
والألف بعد السين	الحاشية ٦ ص ١١٤ والحاشية ٧ ص ١٣٧ والحاشية ٨ ص ٢٩٧	البقرة/٨٥	أساري

الكسائي وحمزة

ملاحظات	ورودها في الاستكمال	الآية والسورة	الكلمة
إمالة فتحة الراء في الوقف	أشار ابن غليون في نهاية كتابه الاستكمال إلى أنه بقي من الإمالة فصل في الوقف وهو ما وقف عليه الكسائي على ما قبل هاء التأنيث نحو: نعمة ورحمة وموتة ومعصية، الاستكمال الورقة ٧٥/أ، وذلك في كتابه «الإرشاد» حيث يعلل ذلك قائلاً: وقد ذكرته مجملاً في كتاب الإرشاد وفي انفراد الكسائي وكيف أصله في هذا الأصل فأغنى عن ذكره ها هنا».	البقرة/٤	الآخرة
		البقرة/٧	غشاوة
		البقرة/٣٠	خليفة
		البقرة/٦٣	بقوة
		البقرة/٧٤	قوة
		البقرة/٨٠	معدودة
		البقرة/٨٥	القيامة
		البقرة/٩٤	سيئة
		البقرة/١٥٠	محجة
		البقرة/١٠٧	رحمة



الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
الحكمة	البقرة/١٢٩		
دابّة	البقرة/١٦٤		
رحمة	آل عمران/٨		
الأهِلّة	البقرة/١٨٩		
التهلكة	البقرة/١٩٥		
كاملة	البقرة/١٩٦		
كافّة	البقرة/٢٠٨		
بيّنة	البقرة/٢١١		
واحدة	النساء/١		
رحمة	آل عمران/١٠٧		
كافرة	آل عمران/١٣		

حمزة والكسائي وخلف/الأصحاب

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
هدى	البقرة/٢	الحاشية ١٢ ص ٣٢٠	
بالهدى	البقرة/١٦	الحاشية ٧/ ص ٢٩٠ والحاشية ١١ ص ٣٢٠	والأعمش مع الأصحاب
استوى	البقرة/٢٩	الحاشية ٤/ ص ٥١	والأعمش
سواهن	البقرة/٢٩		
أبى	البقرة/٣٤	الحاشية ٤ ص ٤٢٥	والأعمش
تلقى	البقرة/٣٧		
موسى	البقرة/٥١	ص ١٤٢	والأعمش
نرى	البقرة/٥٥	الحاشية ١٥/ ص ٥٥١	وأبو عمرو
السلوى	البقرة/٥٧	الحاشية ٤/ ص ٥١	



الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
استسقى	البقرة/٦٠	الحاشية ٤/ ص ٥١	الأعمش
أدنى	البقرة/٦١	الحاشية ٤/ ص ٥١	الأعمش
الموتى	البقرة/٧٣	ص ١٧٨	
القربى	البقرة/٨٣		
اليتامى	البقرة/٨٣	الحاشية ٦/ ص ٢٨٦	
آسارى	البقرة/٨٥	الحاشية ٨/ ص ٢٩٧	
الدنيا	البقرة/٨٥	ص ١٧٢	
عيسى	البقرة/٨٧	الحاشية ٤/ ص ٥١، وص ١٧٢	
تهوى	البقرة/٨٧	الحاشية ٤/ ص ٥١	
بشرى	البقرة/٩٧	ص ١٧٢، والحاشية ٦ ص ٤١١	
سعى	البقرة/١١٤	الحاشية ٤/ ص ٥١	
قضى	البقرة/١١٧	الحاشية ٤/ ص ٥١	
ترضى	البقرة/١١٧	الحاشية ٤/ ص ٥١، والحاشية ٦/ ص ٢٨٦	
ابتلى	البقرة/١٢٤	الحاشية ٤/ص ٥١	الأعمش
مصلى	البقرة/١٢٥		
وصلّى	البقرة/١٣٢		
اصطفى	البقرة/١٣٢	الحاشية ٤ / ص ٥١	
ولاهم	البقرة/١٤٢		
هدى	البقرة/١٤٣		
القتلى	البقرة/١٧٨		
الأنثى	البقرة/١٧٨		

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
هداكم	البقرة/١٨٥		
أتقى	البقرة/١٨٩		
متى	البقرة/٢١٤	الحاشية ١، ص ١٦٤	
عسى	البقرة/٢١٦	الحاشية ٦/ ص ١٦٥، والحاشية ١٠/ ص ٤٣٦	
أنّى	البقرة/٢٢٣	والحاشية ٢٠/ ص ٣٠٨	الأعمش
أخرى	البقرة/٢٨٢	ص ١٧٢	أبو عمرو

نـــافـــع

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
التوراة	آل عمران/٣	الحاشية ٩/ ص ٣١٥	مع مجموعة قراء الإمالة

الأزرق وورش + (أبو عمرو) حيث يشار إليه

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
هدى	البقرة/٢	ص ٢٤٧، والحاشية ٤ ص ٥١، والحاشية ١٢ ص ٣٢٠	بين بين وبالفتح
أبصاركم	البقرة/٥	الحاشية ١/ ص ٢١٠	
بالهدى	البقرة/١٦	الحاشية ٤/ ص ٥١، والحاشية ٧ ص ٢٩٠، والحاشية ١٢/ ص ٣٢٠	بالفتح والتقليل
بالكافرين	البقرة/١٦	الحاشية ٦/ ص ٢٨٥	ورش والأزرق بين بين
أحياكم	البقرة/٢٨	الحاشية ١٥/ ص ١٤٤ والحاشية ١٢/ ص ٢٩١	
أبى	البقرة/٢٤	الحاشية ٤/ ص ٥١	
تَلَقّى	البقرة/٣٧	الحاشية ٤/ص ٥١	

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
هُدَاى	البقرة/٣٨	الحاشية ٤/ ص ٢٩٣	
النار	البقرة/٣٩، ٨١	الحاشية ١١/ ص ٢٣٣	
موسى	البقرة/٥١	الحاشية ٤/ ص ٥١، ص ١٧٢	أبو عمرو
ترى	البقرة/٥٥	الحاشية ١/ص ١٨٨ والحاشية ١/ ص ٢٨٧	
السّلوى	البقرة/٥٧	الحاشية ٤/ ٥١	وأبو عمرو
خطاياكم	البقرة/٥٨	الحاشية ١٦/ ص ٢٩٤	استسقى
استسقى	البقرة/٦٠	الحاشية ٤/ ص ٥١	
أدنى	البقرة/٦١	الحاشية ٤/ ص ٥١	
اليتامى	البقرة/٨٣	الحاشية ١/ ص ٢٨٦	
دياركم	البقرة/٨٤	الحاشية ٢/ ص ٢٩٧	
دياركم	البقرة/٨٤	الحاشية ٢/ ص ٣٨٢	
أسارى	البقرة/٨٥	الحاشية ٦/ص ١٥٧، والحاشية ٧/ ص ١٧٩، والحاشية ٨ ص ٢٩٧	«عيسى، موسى، تهوى»، أبو عمرو
الدنيا	البقرة/٨٥	الحاشية ٤/ ص ٥١، ١٧٢	
بشرى	البقرة/٩٧	الحاشية ٤/ص ٥١	وأبو عمرو
بلى	البقرة/٨١	الحاشية ١٧/ ص ١٦٦	
قضى	البقرة/١١٧	ص ٨٦، والحاشية ٤/ص ٥١ والحاشية ٥/ ص ٩٣	
ترضى	البقرة/١٢٠	الحاشية ٤/ ص ٥١	
ابتلى	البقرة/١٢٤	الحاشية ٤/ص ٥١	
مصلّى	البقرة/١٢٥	الحاشية ٦/ ص ٢٦٤	
وصلى	البقرة/١٣٢	الحاشية ٣/ ص ١٣٠	



الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
اصطفى	البقرة/١٣٢		
ولاهم	البقرة/١٤٢	الحاشية ٤/ ص ٥١	
هَدى	البقرة/١٤٣	الحاشية ٤/ ص ٥١	
نرى	البقرة/٥٥، المائدة/٦١	الحاشية ٨/ ص ٣٩٧	
أحيا	البقرة/١٤٦	الحاشية ١٥/ ص ١٤٤، والحاشية ١٢/ ص ٢٩١	
القتلى	البقرة/١٧٨	الحاشية ٤/ ص ٥١	
الأنثى	البقرة/١٧٨	الحاشية ٤/ ص ٥١	
هداكم	البقرة/١٨٥	الحاشية ٤/ ص ٥١	
متى	البقرة/٢١٤	الحاشية ٥/ ص ٣٠٧	أبو عمرو
عسى	البقرة/٢١٦	الحاشية ١٣/ ص ٣٠٧	أبو عمرو
أنّى	البقرة/٢٢٣	الحاشية ١٣/ص ٣٠٧	أبو عمرو
حمارك	البقرة/٢٥٩	الحاشية ١٦/ ص ٣١١	
أنصار	البقرة/٢٧٠	الحاشية ١٤/ ص ٣١٩	
النهار	البقرة/١٦٤	الحاشية ٢/ ص ٣٠٣	
كفار	التوبة/١٢٣	الحاشية ١٠/ ص ٢٤٦	
الأخرى	التوبة/٢٨٢	الحاشية ٤/ ص ٥١	

ابن ذكوان وافق حمزة

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
فزادهم	البقرة/١٠	انظر الحواشي السابقة	
جاء - جاءكم	البقرة/٨	انظر الحواشي السابقة	وافق ابن ذكوان وحمزة على إمالة زاد هنا فقط وخالف في سائر القرآن.



الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
شاء	البقرة/٢٠	انظر الحواشي السابقة	ووافق حمزة على إمالة جاء وشاء في جميع القرآن
المحراب	آل عمران/٣٩	انظر الحاشية ٢/ ص ٢٤٠	ابن ذكوان وابن عامر

ابن ذكوان من طريق الصورى والدوري عن الكسائي، وأبو عمرو

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
أبصارهم	البقرة/٧	الحاشية ٥/ ص ٢٨٩	
بالكافرين	البقرة/١٩، ٢٠	الحاشية ٦/ ص ٢٨٥	رويس
شاء	البقرة/٢٠، ٧٠	ص ٧٩، والحاشية ٧ ص ٢٩١	ابن عامر وحمزة، وابن ذكوان وخلف وهشام خلاف.
النار	البقرة/٣٩، ٨١	الحاشية ١١/ ص ٢٣٣	
كافر	البقرة/٤١		عبيد عن أب يعمرو وكذلك الكسائي عن الوراق في هذا الموضع فقط
النصارى	البقرة/٦٢	انظر الحاشية ١/ ص ٢٨٧	الألف الثانية، وانظر انفراده الكسائي فيما سبق
دياركم	البقرة/٨٤	الحاشية ٢/ ص ٢٩٧	الألف الثانية، وانظر انفراده الكسائي فيما سبق
ديارهم	البقرة/٨٥، والأنفال/٤٧	الحاشية ٢/ ص ٣٨٢	
اشتراه	البقرة/١٠٢	الحاشية ١/ ص ١٨٨	
نرى	البقرة/٥٥	الحاشية ٢/ ص ٢٨٧	



الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
يرى	البقرة/١٦٥	الحاشية ١/ص ٢٩٢	حمزة والكسائي وخلف وأبو عمرو وابن ذكوان
حمارك	البقرة/٢٥٩	الحاشية ١٦/ ص ٣١١	
أنصار	البقرة/٢٧٠	الحاشية ٧/ ص ٢١١	
النهار	البقرة/١٦٤	الحاشية ٢/ ص ٣٠٣ والحاشية ٣/ ص ٢٥١	
كفار	التوبة/١٢٣	الحاشية ١٠/ ص ٣٩٠	
الأخرى	البقرة/٢٨٢	ص ١٧٢	
التوراة	آل عمران/٣	الحاشية ٩/ ص ٣١٥	وورش من طريق الأصبهاني
الكافرين	البقرة/١٩	الحاشية ٦ ص ٢٨٥	وفيه إمالة صغرة ونافع بين اللفظين
سكارى	النساء/٤٣	الحاشية ٩/ ص ١٥٧، والحاشية ١١/ ص ١٨٠ والحاشية ٣/ ص ٢٣٢	إمالة الثانية الأصل والأولى فرع على الثانية للكسائي
جبارين	المائدة/٢٢	الحاشية ١٠/ ص ٢١٧، والحاشية ٦/ ص ٥٠٢	قتيبة ونصير والنهراوني عن ابن فرح عن اليزيدي والدوري وحمزة والكسائي وعن أبي عمرو خلاف.



السوسي

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
نرى	البقرة/٥٥	الحاشية ١/ ص ١٨٨، والحاشية ١/ ص ٢٨٧	في حالة الوصل
يرى	البقرة/١٦٥	الحاشية ١/ ص ٢٨٧	في حالة الوصل
فترى	المائدة/٥٢	الحاشية ١/ ص ٢٨٧	

الأعمش والمطوعي

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
أضاء	سورة البقرة/٢٠		بالإمالة والمد.

يحيى بن يعمر وأيوب السختياني

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
مالك	الفاتحة/٤		بالإمالة البالغة. البحر ١/ ص ٢٠
يرى	الفاتحة/١٦٥	الحاشية١/ ص ٢٨٧	عن يحيى بن يعمر ذكرها ابن خالويه ولم يبينه أهي في الوقف أو الوصل.

إمالة قارئها مجهول - أو نادرة

الكلمة	الآية والسورة	ورودها في الاستكمال	ملاحظات
يا أيها	سورة البقرة/٢١		البحر ١/٩٣ أمالها بعضهم.
كادوا	سورة البقرة/٧١		أمالها ابن أبي إسحاق



القـــــراء

القراء السبعة			القراء الثلاثة			القراء الأربعة
أبو عمرو بن العلاء			أبو جعفر المدني			الحسن البصري
زبان بن العلاء بن عمار المازني، توفي في الكوفة ١٥٤هـ.	راوياه	١) أبو عمر حفص بن عمر بن عبدالعزيز الدوري النحوي. ت: ٢٤٦هـ. ٢) أبو شعيب صالح بن زياد بن عبدالله السوسي. ت: ٢٦١هـ.	يزيد بن القعقاع. ت بالمدينة ١٢٨، ١٣٢هـ.	راوياه	١) ابن وردان أبو الحارث بن عيسى بن وردان المدني. ت بالمدينة: ١٦٠هـ. ٢) ابن جماز: أبو الربيع سليمان بن جماز المدني ت بعد ١٧٠هـ	مولى الأنصار - تابعي ت: ١١٠هـ.
ابن كثير			يعقوب البصري			ابن محيصن محمد ابن عبدالرحمن
عبدالله بن كثير المكي من التابعين ت بمكة ١٢٠هـ	راوياه	١) البزي، أحمد بن محمد بن عبدالله بن أبي بزة، ت بمكة: ٢٠٢هـ. ٢) قنبل: محمد بن عبدالرحمن المخزومي ويلقب قنبلاً - بمكة: ٢٩١هـ.	يعقوب بن إسحاق الحضرمي ت بالبصرة ١٨٥ - ٢٠٥هـ.	راوياه	١) رويس: أبو عبدالله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري لقب له، ت في البصرة: ٢٣٨هـ. ٢) روح: أبو الحسن روح بن عبدالمؤمن البصري النحوي ت: ٢٣٤، ٢٣٥هـ.	كان شيخاً لأبي عمرو ت: ١٣٢
نافع المدني			خلف			يحيى بن المبارك البريدي النحوي
نافع بن عبدالرحمن الليثي من أصفهان ت بالمدينة: ١٦٩هـ	راوياه	١) قالون: عيسى بن منيا المدني وقالون جيد، ولقبه نافع ت بالمدينة ٢٢٢هـ. ٢) ورش: عثمان بن سعيد المصري ولقب ورشا لشدة بياضه ت بمصر ١٩٧هـ.	أبو محمد خلف بن هشام، ت: ٢٢٩هـ	راوياه	١) إسحاق: يعقوب إسحاق بن إبراهيم ت: ٢٨٦هـ. ٢) إدريس: أبو الحسن إدريس بن عبدالكريم ت: ٢٩٢هـ.	من بغداد. أخذ عن أبي عمرو وحمزة ت: ٢٠٢هـ.



القراء السبعة			القراء الثلاثة			القراء الأربعة
ابن عامر الشامي						أبو الفرح محمد بن أحمد الشنبوذي
عبدالله بن عامر اليحصبي من التابعين قاضي دمشق ت: ١١٨هـ.	راوياه	١) هشام بن عمار بن نصير القاضي الدمشقي ت بدمشق: ٢٥٤هـ. ٢) ابن ذكوان: عبدالله بن أحمد بن بشير ذكوان القرشي الدمشقي (١٧٣ - ٢٤٢هـ).				ت: ٣٨٨هـ.
عاصم الكوفي						
عاصم بن أبي النجود من التابعين ت في الكوفة ١٢٨هـ	راوياه	١) شعبة: أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الكوفي ت في الكوفة: ١٩٣هـ. ٢) حفص: بن سليمان بن المغيرة البزار الكوفي ت: ١٨٠هـ.				
حمزة الكوفي						
حمزة بن حبيب ت: بحلوان ١٥٦هـ	راوياه	١) خلف بن هشام البزار، ت ببغداد ٢٢٩هـ. ٢) خلاد بن خالد ويقال ابن خليد ت ببغداد: ٢٢٠هـ.				
الكسائي الكوفي						
علي بن حمزة ت بمدينة برنبويه في الري ١٨٩هـ	راوياه	١) أبو الحارث: الليث بن خالد البغدادي ت: ١٤٠هـ ٢) حفص الدوري - سبق ذكره في ١				

الفصل الخامس

الإمالة والتفخيم في النظام الصوتي والنظام الصرفي

أولاً: الصوامت



الإمالة والتفخيم في النظام الصوتي

مقدمة:

اتضح لنا من الدراسة السابقة أن الإمالة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من الأصوات ذكرها القدماء، وأشاروا إلى كيفية تصنيفها، فمن المهم إذن أن نتابع هذا الموضوع في هذا الباب، وذلك بأن نستطرد في الحديث عن طبيعة نظام الصوامت والحركات Consonants, Vowels في اللغة العربية لكي يكون بإمكاننا أن نصف بمصطلحات صوتية حديثة عملية الإمالة Mechanism of umxaut ودرجاتها المختلفة، وذلك بتعيينها على جدول الحركات المعيارية وقد رأيت من المناسب أن يخصص باب لهذا الجانب من الموضوع، وذلك لأن تعرف النظام الصوتي الذي توسع في شرحه العلماء المحدثون سيمكننا من تمحيص آراء القدماء بشان الإمالة، ودرجاتها المختلفة، وموانعها.

وحيث إن الحديث عن الجوانب الصوتية قد يتشعب، لذلك فسأحدد الحديث بما يخدم منهجي، وبما أريد الوصول إليه من نتائج، لذا فقد ارتأيت أن أركز حديثي في النقاط التالية:

أولًا: نظام الصوامت: ويتناول الحديث عن الصوامت العربية من حيث المخارج والصفات.

ثانياً: نظام الحركات: الحركات المعيارية، الحركات في اللغة العربية.

ثالثاً: النظام الصرفي: وكل ذلك مرتبطاً بالإمالة موضوع البحث.



فالكلمات في اللغة تتكون من أصوات، والأصوات بدورها تنقسم إلى صوامت وحركات، مثلًا كلمة (كاتب) تتكون من الأصوات التالية:

كَ تِ ب أي: ص ح ح ص ح س والسواكن والحركات هي المكونات الرئيسية لأي مقطع لغوي.

أولاً: الصوامت أو الأصوات الصامتة:

وقد عرّفها دكتور كمال بشر بقوله: (فالصوت الصامت هو الصوت المجهور أو المهموس الذي يحدث أثناء النطق به اعتراض، أو عائق في مجرى الهواء سواء كان الاعتراض كاملًا كما في نطق صوت مثل «الدال» أو كان الاعتراض اعتراضاً جزئياً من شأنه أن يسمح بمرور الهواء ولكن بصورة ينتج عنها احتكاك مسموع، ويدخل في الصوات الصامتة تلك الأصوات التي لايمر الهواء أثناء النطق بها من الفم، وإنما يمر من الأنف كالنون والميم، وكذلك الأصوات التي ينحرف هواؤها، فلا يخرج من وسط الفم وإنما يخرج من جانبيه، أو أحدهما كاللام، ثم يذكر بعد التعريف نتائج توصل إليها على النحو التالي:

١ - أن الصوامت منها ماهو مجهور، ومنها ماهو مهموس.

٢ - كل صوت حصل اعتراض تام في مجرى الهواء حال النطق به فهو صوت صامت، وذلك كالباء والدال واللام.

٣ - كل صوت حصل اعتراض جزئي في مجرى هوائه مُحْدِثاً احتكاكاً من أي نوع حال النطق به يعد صوتاً صامتاً أيضاً، مثل السين والشين والصاد.. الخ.



٤ - كل صوت لايمر الهواء حال النطق به من الفم - مجهوراً كان أو مهموساً - صوت صامت الميم والنون.

٥ - كل صوت ينحرف هواؤه، فيخرج من جانبي الفم، أو أحدهما صوت صامت كاللام.

٦ - كل صوت غير مجهور (= مهموس) صوت صامت.

والهمزة العربية صوت صامت كذلك، وليست من الحركات في شيء؛ لأنه يحدث في نطقها أن يقابل الهواء باعتراض تام في الحنجرة[1].

والواقع أن تصنيف الصوامت العربية يعتمد على جانبين هما:

آ - تحديد المخرج. ب - ذكر صفات المخارج.

وقبل تحديد المخارج لابد من بيان أعضاء النطق التي تتمثل في التالي:

١ - الحلق (Pharymx).

وهو الجزء الذي يقع بين الحنجرة والفم، ويسمى بالفراغ الحلقي، أو التجويف الحلقي، وهو الفراغ الواقع بين أقصى اللسان والجدار الخلفي للحلق.

٢ - اللسان (Tongue)

وهو من أهم أعضاء النطق، وهو عضو مرن قابل للحركة، ويستطيع أن يتخذ أشكالًا متعددة، ويقسمه علماء الأصوات إلى ثلاثة أقسام.

آ - أقصى اللسان أو مؤخره (Back of the tongue) وهو الجزء المقابل للحنك اللين أو أقصى الحنك.

---

(١) علم اللغة العام د/ كمال بشر/ ٧٤ - ٧٥ بتصرف.



ب - وسط اللسان أو مقدمه (Front of the tongue) وهو الجزء الذي يقابل الحنك الصلب أو مايسمى بوسط الحنك.

ج - طرف اللسان (Blade of the tongue) وهو الجزء الذي يقابل اللثة.
وهناك جزء آخر يسمى (أصل اللسان Root of the tongue).

٢ - الحنك (Palate)

ويشار إليه أحياناً بالحنك الأعلى، أو سقف الحنك، أو سقف الفم وهو العضو الذي يتصل باللسان في أوضاع مختلفة، ومع كل وضع من هذه الأوضاع بالنسبة لأي جزء منه تخرج أصوات مختلفة، ويقسم الحنك إلى ثلاثة أقسام:

آ - مقدم الحنك أو اللثة Teeth ride or alveoli

ب - وسط الحنك أو الحنك اللين (ويسميه البعض بالغار) Hard palate

ج - أقصى الحنك أو الحنك اللين (ويسميه البعض بالطبق) Soft palate

اللهاة: Uvula

أما اللهاة فهي نهاية الحنك اللين.

التجويف الأنفي: Nasal Cavity

وهو تجويف يندفع الهواء من خلاله عندما ينخفض الحنك اللين، فيفتح الطريق أمام الهواء الخارج من الرئتين ليمر من طريق الأنف، وهذه هي الحال عند النطق بالنون والميم العربيتين.



الشفتان: Lips

الشفاه من أعضاء النطق المهمة، وهي أيضاً من الأعضاء المتحركة، فهي تتخذ أوضاعاً مختلفة حال النطق، ويؤثر ذلك في نوع الأصوات وصفاتها، ويظهر هذا التأثير بوجه خاص في نطق الأصوات المسماة بالحركات، وقد تنطبق الشفتان انطباقاً تاماً كما قد ينفرجان، ويتباعد مابينهما إلى أقصى حد، وبين هاتين الدرجتين من الانطباق والانفتاح درجات مختلفة، ويحدث الانطباق التام في نطق الباء، ويحدث الانفراج الكبير في كثير من الأصوات كالكسرة العربية مثلًا، ومع بعض الأصوات الأخرى.

الأسنان: Teeth

الأسنان من أعضاء النطق الثابتة، ويقسمها علماء الأصوات إلى قسمين: أسنان عُلْيا، وأسنان سُفْلى.

وللأسنان وظائف مهمة في عدد من الأصوات، فقد يعتمد عليها اللسان مثلًا كما في نطق الدال والتاء عند بعض الناس، كما تقع الأسنان العليا فوق الشفة السفلى حال النطق بالفاء[1].

هذه هي أعضاء النطق، وأما فيما يتعلق بتحديد المخارج فإن ذلك يتمثل بملاحظة مكان التقاء عضو النطق المتحرك بعضو النطق الساكن، وبدراسة أماكن النطق في اللغة العربية اتضح للمحدثين أنها تمثل

---

(١) علم اللغة العام – د/كمال بشر/٦٩ – ٧٠ بتصرف.



المخارج التالية (انظر الشكل).

١ - الحنجرة: ومنها تصدر: هـ والهمزة.

٢ - الحلق: ومنه تصدر: ح، ع.

٣ - اللهاة: ومنها تصدر: ق.

٤ - أقصى الحنك ومنه تصدر: ك، خ، غ، و (كما في «وَلد»).

٥ - وسط الفم ومنه تصدر: ي (كما في «يدرس»).

٦ - اللثة والحنك ومنها تصدر: ش، ج.

٧ - اللثة ومنها تصدر: س، ز، ص، ر، ل، ن.

٨ - الأسنان واللثة ومنها تصدر: ت، د، ض، ظ.

٩ - مابين الأسنان ومنها تصدر: ث، ذ، ظ.

١٠ - الأسنان والشفة ومنها تصدر: ف.

١١ - الشفة ومنها تصدر: ب، م.

ب - وأما فيما يتعلق بذكر صفات الأصوات فإن العنصر الأساسي الذي يتدخل في تشكيلها هو كيفية التحكم بتيار الهواء في أثناء النطق، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن «طريقة نطق الصوت» هي نتاج عدة عمليات يمكن تلخيصها في الآتي:

أولًا: إذا لم ينحبس تيار الهواء الخارج من الرئتين فإن عملية التصويت (أي خروج الصوت) تظل مستمرة، وذلك كأن تفتح فمك (كما يطلب منك الطبيب حينما يريد النظر إلى اللوزتين) وتقول آ: a.



أما في كلامنا العادي فإن تيار الهواء الخارج من الرئتين ينحبس على درجات متفاوته في الإحكام، وذلك عن طريق ملامسة عضو النطق المتحرك لعضو النطق الثابت، ودرجات الإغلال التي لها أثر في أصوات اللغة العربية هي الآتي:

١ - **إغلاق تام لمجرى الهواء**: وذلك بألا يلتقىَ عضو النطق المتحرك بعضو الثابت فيمنع الهواء من المرور من خلال الفم، فإذا انفرج عضوا النطق خرج الهواء مُحدِثاً انفجاراً، ولذلك فالأصوات الناتجة من الإغلاق التام هي الأصوات الانفجارية (أو الشديدة) وهي: الهمزة، ق، ك، ت، د، ط، ض، ب.

٢ - **تضييق لمجرى الهواء**: وذلك بأن يتقارب عضوا النطق بحيث يصبح مجرى الهواء ضيقاً، ولاينحبس الهواء انحباساً تاماً، كما هو الحال في الموضع السابق، ولكن يخرج من خلال مجرى ضيق، فيُسمع له نوع من الصفير أو الاحتكاك، ولذلك فالأصوات الخارجة في هذا الموضع هي الأصوات الاحتكاكية (أو الرخوة كما تُسمّى أحياناً) وهي: ح، ع، خ، غ، س، ص، ز، ث، ذ، ظ، ف.

٣ - **إغلاق ثم تضييق**: وذلك بأن ينحبس الهواء لفترة وجيزة جداً نتيجة لالتقاء مقدم اللسان بأول الحنك الصلب، ثم ينفرج عضوا النطق انفراجاً جزئياً بحيث يسمح للهواء بالمرور ولكن من خلال مجرى ضيق، وهذه خاصة بالأصوات المركبة التي يمثلها في العربية الفصيحة صوت الجيم كما ينطق حالياً[١].

---

(١) أما الجيم العربية القديمة فصوت انفجاري محور مخرجه من وسط الفم، وأقرب نطق للجيم العربية القديمة في اللهجات العربية المعاصرة هو نطق أهل شمال نجد.



٤ - **اعتراض جزئي**: وهو إغلاق جزئي في منطقة، يصحبه فتح جزئي في منطقة أخرى، وبهذه الطريقة يمكن إنتاج الأصوات: م، ن، ل، فلإنتاج الصوتين (م، ن) ينغلق مجرى الهواء من الفم انغلاقاً تاماً عن طريق تلاقي الشفتين بالنسبة للصوت (م)، وعن طريق ملامسة طرف اللسان لأصوات الثنايا بالنسبة للصوت (ن)، ولكن تتدلى اللهاة فيخرج تيار الهواء من الأنف، وللاستدلال على ذلك، حاول أن تغلق مجرى الهواء الخارج من الأنف، بأن تضغط على أنفك بأصابعك ضغطاً محكماً ثم انطق بالكلمتين (أم، أن) على التوالي ستجد أن تيار الهواء سيتراكم في التجويف الأنفي، لأن مجرى الهواء، أصبح مغلقاً من الأنف (وهو مُغْلَق أصلًا من الفم)؛ ولذلك يعتبر الميم والنون أصواتاً أنفية، وهما متوسطان بين الشدة والرخاوة؛ أي لاهما من الأصوات الانفجارية بحيث يُسمع لهما انفجار، ولاهما من الأصوات الاحتكاكية بحيث يسمح لهما احتكاك عند النطق بهما.

أما بالنسبة للصوت (ل) فإن مجرى الهواء ينغلق من الوسط بالتقاء طرف اللسان بأول اللثة، ولكن في المقابل يكون هناك ممر جانبي لتيار الهواء (حاول أن تنطق بالصوت (ل) مشكلًا بالسكون، وبنَفَس طويل ستجد أن الهواء الخارج من الرئتين يمر على جانبي (اللسان)، لذلك يوصف اللام بأنه صوت لثوي جانبي مجهور.

٥ - **إغلاق متقطع**: وذلك بأن يلامس اللسان أصول الثنايا في حركات تشبه الضربات السريعة المتتالية، وهذا مايحدث في إنتاج الصوت



(ر) المشكلة بالسكون كما في «ضَرْب» (مصدر ضرب يضرب)؛ ولذلك تُوصَف الراء بأنها من الأصوات المكرَّرة، وتستطيع أن تكتشف تلك الخصوصية بنفسك بأن تحيط ذقنك بباطن يدك ثم تنطق بالصوت (ر)، وإن الشيء الذي تحملق فيه يهتز أمام ناظريك أيضاً، وهذا من تأثير الضربات المتتالية للسان لمقدم اللثة مضافاً إليها بالطبع خصوصية الجهر، فالراء صوت مجهور.

وللراء صور نطقية أخرى، فقد يكون مطبقاً كما في «حرَم» وقد يكون احتكاكياً كما في «مُتْرَف».

ب - **وضع الوترين الصوتيين**: إذا اهتز الوتران الصوتيان في أثناء خروج الهواء فإن الصوت الناتج يسمع له أزيز ويكون مجهوراً، وإذا ظل الوتران الصوتيان متباعدين ولم يهتزا، فإن الصوت الناتج سيكون صوتاً مهموساً.

والأصوات المجهورة في اللغة العربية هي: ب، ج، د، ز، ض، ظ، ع، غ، ل، م، ق، والواو والياء، وماعدا ذلك من الصوامت فهي مهموسة. وهناك أجهزة متعددة يستطيع اللغوي استخدامها لفحص الصوت من ناحية جهره وهمسه، ولكن بإمكانك أن تقوم بتجربة بسيطة لاكتشاف جهر الصوت وذلك بأن تمسك حنجرتك برفق بإبهامك وسبابتك، ثم انطق على التوالي الصوتين (ذ، و، س) فستحس اهتزازاً في الحالة الأولى، وذلك لتحرك عضلات الحنجرة في حالة الصوت المجهور، وهناك تجربة بسيطة أخرى تستطيع



القيام بها لكي تقوم بهذه التجربة؛ ضع راحتيك على كلتا اذنيك ثم انطق الصوتين (ز، و، س) فستسمع في الحال الأولى نوعاً من الأزيز أو الطنين في أذنيك، وهذا دليل على أن الصوت مجهور.

وبعد فيمكننا أن نصف الصوت الساكن في اللغة العربية حسب اعتبارين في آن واحد:

الأول: هو أن نصف مكان نطقه، فمثلًا المكان الذي يخرج منه صوت الكاف هو أقصى الحنك أو الطبق، فالكاف إذن صوت طبقي، أو أقصى حنكي، ولكن هذا الوصف غير كامل، فهناك أصوات لها المخرج نفسه مثل الصوت: g والصوت (و). وإنما يكمل وصفنا للصوت بأن ينظر إلى الاعتبار.

الثاني: وهو وصف الصوت حسب كيفية نطقه والكيفية التي ينطق بها الكاف، وهي أن ينغلق مجرى الهواء انغلاقاً تاماً بالتقاء، مؤخرة اللسان مع أقصى الحنك، وحينما ينفرج عضوا النطق يخرج الهواء، وتظل الأوتار الصوتية ثابتة غير مهتزة.

إذاً فالوصف الكامل الدقيق لصوت مثل صوت الكاف هو أن نقول:

الكاف صوت طبقي	انفجاري مهموس
الاعتبار الأول	الاعتبار الثاني
(مكان النطق)	(طريقة النطق)
وأن نقول في الحاء أنه صوت حلقي	احتكاكي مهموس
(١)	(٢)
وأن نقول في الراء أنه صوت لثوي	مكرر مجهور
(١)	(٢)



وهكذا مراعين دائماً هذه الطريقة في وصف الأصوات (الصامتة)، وهو وصف يأخذ في الاعتبار جانبين في آن واحد: مكان نطق الصوت، وكيفية نطق الصوت (التفخيم والإطباق والاستعلاء)، هذا وتجدر الإشارة إلى أننا نحتاج إلى صفة ثانوية لوصف الأصوات المفخَّمة، وهذه الصفة هي صفة التفخيم (أو الإطباق).

ومن المعروف أن الأصوات المفخمة في اللغة العربية تنحصر في الآتي:

(ط)	وهو النظير المفخّم لـ	(ت)
(ض)	وهو النظير المفخم لـ	(د)
(ظ)	وهو النظير المفخم لـ	(ذ)
(ص)	وهو النظير المفخم لـ	(س)

وبهذا يكون الوصف الكامل لصوت مثل الضاد كما يلي:

الضاد صوت أسناني، لثوي، انفجاري مجهور مفخّم.

والصوت يصبح مفخّماً حينما يرجع جذر اللسان إلى وراء قليلًا ناحية جدار الحنجرة، ويرتفع مؤخره نحو أقصى الحنك، وهذه الحركة تسبب توتراً للعضلات المحيطة بمنطقة الحنجرة (حاول أن تقول «طا» مع تمديد الصوت لفترة طويلة نسبياً واضعاً يدك تحت الفك السفلي، ستحس بحركة عضلات منطقة الحنجرة التي تحديث نتيجة انجذاب اللسان نحو الخلف) وهذا هو السبب الذي يجعل الحركة التي تلي صوتاً مفخماً تتلون بالصفة نفسها، فالحركة التي تلي «الضاد» في «ضَرَب» حركة مفخمة، على حين أن الحركة التي تلي العين في «عَرَف» حركة مرتفعة، وذلك، لأن العين ليس صوتاً مفخماً، وبعبارة أخرى يمكننا



القول أنه يصبح من المتعذر عليك من الناحية الفسيولوجية أن تنطق بصامت مفخّم، ثم تتلوه مباشرة بحركة مرققة.

وهناك مصطلح آخر وهو الإطباق، وهو يستخدم من قبل الدارسين القدامى والمحدثين مرادفاً للتفخيم.

ولكننا بالتتبع الدقيق نرى أن هناك فرقاً بين المصطلحين فالتفخيم صفة فارقة بحد ذاتها Distinctive Feature بمعنى أن غيابها في الكلمة يؤدي إلى تغيير معناها، مثلًا:

(ذليل) و (ظليل) (تين) و (طين)

يتفقان في جميع الصفات ماعدا صفة التفخيم، حيث إن المقطع الأول في كلمة (ظليل) يبدأ بساكن مفخم.

وأما الإطباق فهو صفة موقعية للساكن An Emvitonment featur وبإمكان أي صوت أن يتحلى بهذه الصفة.

فمثلًا الراء في (أراك) وفي (يارب) يمكن أن ينطبق مع صفة الإطباق (وهي من الناحية الفسيولوجية تكاد تقرب من صفة (التفخيم)، أو بدونه من غير أن يؤثر ذلك على معنى الكلمة، ويمكن أن يقال كذلك عن القاف في (قابل) إذ بإمكانك أن تنطقها مطبقة، أو أن تتخلى عن ذلك بدون أن يؤدي ذلك إلى تغيير معنى الكلمة، وبهذا فإن اللام في (الله) لام مطبَقة وليست مفخَّمة، لأن الإطباق مجرد صفة موقعية في اللغة العربية وليس فونيما ذا ملامح فارقة.

ويتضح لنا من خلال تتبعنا للنتائج التي وصل إليها (جاكبسون) في دراسته للأصوات المفخمة في اللغة العربية مايلي:



١) أن شكل الفم في أثناء نطق الصوت بشكل حجم غرفة (الرنين) بالنسبة للأصوات؛ حيث إن تقعر اللسان وانجذابه نحو الخلف بالنسبة للحروف المفخمة يرتبط بجانب سمعي خاص بالأصوات المفخمة.

٢) أن صور الأشعة التي التقطت لمجموعة من العرب وهم ينطقون الأصوات المفخمة أظهرت أن جذر اللسان (Root of the tongue) ينجذب نحو جدار الحنجرة (wall of pnarynx) ويترتب على ذلك تضييق مجرى الهواء في الحلق.

٣) أن السمة السمعية المميزة للأصوات المميزة المفخمة أنها ذات درجة صوت (نغمة) (Pitch) متدنية، والصور الطيفية التي نستطيع تسجيلها عن طريق جهاز «مرسمة الأصوات» (Spectrograph) تؤكد أن الأصوات المفخمة لها ترددات غير عالية (متدنية) وهي تؤثر على الحزمة الثانية (Second Formant) للحركة التالية على نحو ماستجدها موضحة في تحليلنا للرسوم الطيفية للإمالة.

٤) أن عضلات منطقة الحنجرة تكون كلها متوترة في أثناء النطق بالأصوات لمطبقة وتستطيع أن تتأكد من ذلك بأن نلمس الحنجرة بالسبابة والإبهام، وتنطق صوتاً مفخماً، ثم تتلوه بنطق نظيره المرقق فستحس بحركة عضلات الحنجرة وتوترها بشكل واضح عند نطق الصوت المفخم.

---

(١) R. Jarobson (1957) "Mufaxxam - the emphatic phonemes in Arabic in : E. C. Fudgeleel (ed) phonology. PP. 159 - 171. Penguin Books.



ونلاحظ من جملة ماتوصل إليه «جاكبسون» أن اللسان يتخذ شكلًا معيناً يتمثل في ارتفاعه وانجذابه نحو الخلف، وهو ماأشار إليه القدماء بقولهم (تصعّد) ومن الطبيعي أن اللسان مع هذا الوضع لن يستطيع أن يؤدي «الإمالة» حيث إن الإمالة تتطلب تسفلًا، أي انبساط اللسان وهبوطَه نحو قعر الفم، يقول سيبويه: «وإنما منعت هذه الحروف (أي المستعلية)، لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت مَن موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها كما غلبت الكسرةُ عليها في «مساجِد» ونحوها، فلما كانت الحروف مستعلية، وكانت الألف تستعلِي، وقَرُبت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم فيدفعونه، ولانعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لايؤخذ بلغته[١].

بين الإطباق والاستعلاء:

يلاحظ في الدراسات الصوتية أن القدماء استخدموا مصطلحين بينهما تقارب كبير في الإشارة إلى مجموعة متقاربة من الأصوات، ولما لهذين المصطلحين من صلة مباشرة بظاهرة «الإمالة»، التي نحن بصددها لذا فإننا رأينا أن نلقى بعض الضوء على هذين المصطلحين لنبين معناهما على وجه التحديد، ولنبين الظواهر الصوتية المتعلقة بهما.

---

(١) سيبويه ٢٦٤/٢، وانظر الهمع ٢٠٢، والتصريح ٣٥١/٢.



فبعد أن تكلمنا عن الإطباق، وبينا الحروف المطبَقة، وعلاقة الإطباق بالتفخيم نريد أن نوضح «الاستعلاء» وعلاقته بالإطباق. وقد سبق أن أشرت إلى الاستعلاء في «باب الإمالة وموانعها».

الاستعلاء:

استخدم القدماء هذا المصطلح للإشارة إلى مجموعة معينة من الأصوات وهي: (ص، ض، ط، ظ، خ، غ، ق) ويعرفون الاستعلاء بأنه: (أن تتصعد في الحنك الأعلى)[1]، ويلاحظ أن مجموعة الأصوات المستعلية تتضمن أربعة أصوات مطبقة هي: (ص، ض، ط، ظ)، وهذا يدل على أن الارتباط وثيق بين الاستعلاء والإطباق حيث إن كلا المصطلحين يشيران إلى الظاهرة النطقية نفسها، فالملاحظ أن كيفية نطق الأصوات المستعلية تتمثل في مشاركة مؤخر اللسان في تشكيل هذه الأصوات وذلك بانجذابه نحو أقصى الحلق، وهذه الظاهرة نفسها نجدها كذلك في نطق الإطباق مع بعض الاختلافات.

وهذا يفسر قول القدماء إن هذه الأصوات تكون مانعة للإمالة، وتعليل ذلك من الناحية النطقية أن مؤخر اللسان ينجذب إلى الخلف في حين أن الإمالة تقتضي انبساط اللسان، أو أن يكون اللسان هابطاً نحو قعر الفم.

---

(١) سر الصناعة ٦٢/١.



يتضح من خلال حديثنا عن «الاستعلاء والإطباق» أن بينهما تقارباً[1] من الناحية الطبعية، وهذا يفسر سبب إدخال القدماء مجموعة الأصوات المطبقة ضمن الأصوات المستعلية، فقد أحسوا بفطرتهم اللغوية الصحيحة أن مؤخر اللسان يرتفع نحو أقصى الحنك في النطق بهذه الأصوات، على أنه ينبغي الإشارة إلى أن هناك فرقاً وظيفياً بين الأصوات المطبقة والأصوات المستعلية، فعلى حين نرى أن الأصوات المبطقة لها مقابل مرقق فإننا لانجد للأصوات المستعلية مقابلات غير مستعلية، وينشأ من هذه التفرقة بين «الإطباق والاستعلاء» من حيث الوظيفة أن التخلي عن المطبق إلى المقابل المرقق سيؤدي إلى تغير معنى الكلمة، فلو أننا تخلينا عن الإطباق في (صال) لتحولت الكلمة إلى (سال) وبهذا التقابل يختلف المعنى يقول سيبويه بهذا الخصوص «لولا الإطباق لصارت الطاء دالًا، والصاد سيناً والظاء ذالًا[2]».

وأما إذا تخلينا عن الاستعلاء بمعنى أننا لم نحقق الاستعلاء في أثناء النطق أو القراءة فإن ذلك لايؤدي إلى تغيير معنى الكلمة، بل يؤدي إلى وصف النطق أو القراءة بشيء من المخالفة، فمثلًا لو نظرنا إلى الكلمات «قاعد، وغائب، خامد، صاعد، طائف، ضامن، ظالم» لرأينا أن إمالة الألف فيها ممنوعة لوجود القاف والغين والخاء والصاد والطاء والضاد

---

(١) في التطور النحوي للغة العربية يقول برجشتر اسر: «فالإطباق في اللغة العربية نوع من الاستعلاء الذي هو رفع أقصى اللسان نحو مايليه من الحنك ويزاد على ذلك تقلص مافي الحلق وأقصى الفم» (ص١٦).

(٢) الكتاب ٢/٤٠٦.



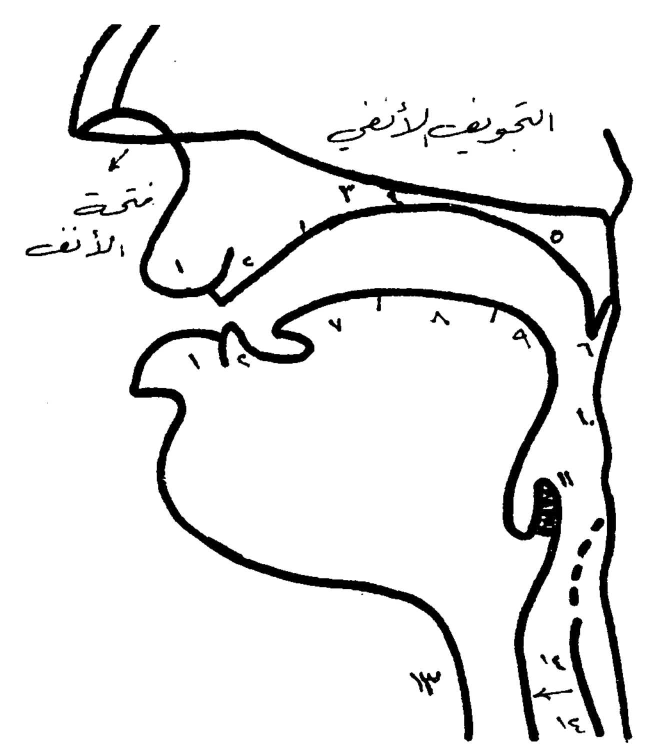
والطاء قبل الألف، وأما إذا نطقت هذه الحروف بدون استعلاء لأصبحت الإمالة عندئذ ممكنة مع المخالفة، وكما يقول سيبويه: «ولانعلم أحدا يميل هذه الألف إلا من لايؤخذ بلغته»[1].

مع ملاحظة مهمة وهي أن المعنى لم يتغير كما حدث مع تغيير المطبق المرقق.

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٤.

كيفية النطق/ المخرج	أصوات وقفية	أصوات احتكاكية	أصوات مركبة	أصوات استمرارية (هاوية)	أصوات أنفية	أصوات جانبية	أصوات ترددية أو لمسية
الحنجرة	الهمزة			هـ			
الحلق		ح، ع					
اللهاة	ق						
أقصى الحنك	ك	خ، ع		و (الواو)			
وسط الفم				ي (الياء)			
اللثة والحنك		ش	ج				
اللثة		س، ز، ص			ن	ل	ر
الأسنان واللثة	ت، د، ط، ض						
ما بين الأسنان		ث، ذ، ظ					
الأسنان والشفة		ف					
الشفة	ب				م		



جهاز النطق:

١ ـ الشفاه.

٢ ـ الأسنان.

٣ ـ أصول الأسنان (ومقدم الحنك).

٤ ـ الحنك الصلب (وسط الحنك).

٥ ـ الحنك اللين (أقصى الحنك).

٦ ـ اللهاة.

٧ ـ طرف اللسان.

٨ ـ وسط اللسان.

٩ ـ مؤخر اللسان.

١٠ ـ الحلق.

١١ ـ لسان المزمار.

١٢ ـ موضع الأوتار الصوتية.

١٣ ـ منطقة الحنجرة من الأمام.

١٤ ـ القصبة الهوائية.



ثانياً: الحركات

الحركات: Vowels

إن الفكرة الرئيسية التي نريد الوصول إليها في حديثنا هنا في أن نحاول تعيين درجات الإمالة كما أوردها القدماء على مايسمى في الدراسات الصوتية الحديثة «بجدول الحركات المعيارية»، والواقع أننا سنتجنب الإطناب في الشرح.

والوصف الذي نستطيع أن نذكره عن أسس تصنيف الحركات المعيارية Cardinax vowels سيساعدنا في الوقت نفسه في تحديد الحركات في اللغة العربية، ولذلك يبقى مُهمّاً من الناحية المنهجية أن نبدأ حديثنا بإعطاء فكرة عن الحركات المعيارية وأسس تصنيفها(١).

إن الحركات المعيارية لاتنتمي إلى لغة بعينها، وإنما هي عبارة عن نقاط لتجديد الحركات من الناحية النظرية، والحركات المستعمَلة في كل لغة تحدَّد على أساسها، فيقال مثلًا إن الكسرة العربية قريبة من الحركات المعيارية الأولى، أو أنها تمثل الحركات المعيارية الأولى.

والحركات المعيارية نوعان:

١ - رئيسية وعددها ثماني درجات.

٢ - ثانوية وعددها ثماني درجات أيضاً.

وأما كيفية تعيين الحركات المعيارية وتحديدها فتتم عن طريق ملاحظة

---

(١) انظر: Elements of general phonetics
Abercromle¤ Edinburgh University Press 1967, 151 - 162.



اللسان في المحور الرأسي، وحركة اللسان في المحور الأفقي.

أما حركة اللسان في المحور الرأسي فهي عبارة عن أكبر درجة لارتفاع اللسان نحو سقف الفم، أو أكبر درجة لهبوط اللسان نحو قعر الفم، واللسان حينما يكون مرتفعاً أكثر نحو سقف الفم فإن المسافة بينه وبين سقف الفم تكون ضيقة وهذه درجة الانغلاق، وحينما يكون هابطاً نحو قعر الفم فإن المسافة تكون بينهما متسعة. وهذا يمثل درجة الانفتاح.

وبين هذين القطبين «الضيق والانفتاح» توجد درجات بين بين هي نصف ضيق، ونصف منفتح، إذن فحركة اللسان الرأسية تعطينا درجات الانفتاح التالية:

١ - ضيق	U - i
٢ - نصف ضيق	O - e
٣ - نصف منفتح	C - E
٤ - منفتح	a - a

وتكتمل صورة الحركات المعيارية بملاحظة حركة اللسان في المحور الأفقي، ويقصد بذلك الجزء الخلفي أو الأمامي أو الأوسط، والذي يسهم بتشكيل الحركة.

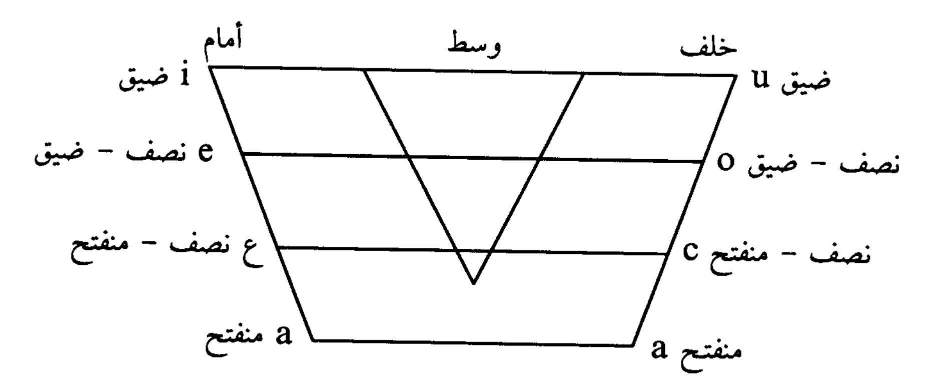
وبذلك فإننا نستطيع أن نحدد على هذا المحور ثلاث نقاط هي التالي:

خلف - وسط - أمام

ولا تكفي حركة اللسان وحدها لتحديد الحركات، بل إننا نحتاج إلى جانب هذا أن نضيف وصفاً يشير إلى شكل الشفتين، ومن هنا فالحركة إما أن تكون مستديرة، أو أن تكون منبسطة.



والتحدث عن الحركات، وتحديد حركة اللسان بهذه الكيفية يساعدنا في تحديد الحركات على نحو مطلق كما يوضحه الجدول التالي:



وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذين الأساسين وهما: حركة اللسان في محوريه ووضع الشفتين، فإننا نستطيع أن نصف الحركات فنقول مثلًا عن الحركة المعيارية «(آ) أنها حركة أمامية ضيقة منبسطة».

بينما الحركة المعيارية (U) حركة خلفية ضيقة مستديرة.

وهكذا بالنسبة لباقي الحركات.

وجدير بالذكر أن كيفية وصف الحركات المعيارية الثانوية لاتختلف عن أسس وصف الحركات المعيارية الأساسية التي ذكرناها.

(ومن أوائل من عنوا بالحركات المعيارية الأستاذ «دانيال جونز» الذي يرجع إليه الفضل الأول في إنجاح هذا النظام، وجعله يتخذ صفة العالمية في الدراسات الصوتية)[1].

---

(١) علم اللغة العام الأصوات د. كمال بشر/١٣٩.



كمية الحركة ونوع الحركة:

من المفيد - قبل أن نتطرق لنظام الحركات في اللغة العربية - أن نتعرف هذين المصطلحين:

كمية الحركة	«Vowel suantity»
ونوع الحركة	«Vowel suality»

فلو أخذنا الحركة القصيرة (i) ومددنا النفَس بدون تغيير وضع اللسان أو الشفتين لحملنا على النظير الطويل منها ألا هو: (i) (وهذه العلامة تدل على طول الحركة).

وبهذا فالحركتان متشابهتان نوعاً، ولكن تختلفان من ناحية الكم، وعنصر الكم (أو الطول) يعتبر فونيما في اللغة العربية، أي أن وجوده يؤدي وظيفة تختلف بها المعاني باعتبار الكم.

فالفرق بين الصيغة بين كلمة (يعدّ) وكلمة (يُعيد) هو في وجود حركة أمامية قصيرة في الأولى (يُعِدّ)، وبين حركة أمامية طويلة في الثانية (يعيد)، وأما نوع الحركة فيعتمد على حركة اللسان (على النحو الذي أشرنا إليه) ووضع الشفتين، فالحركة الطويلة في كلمة (بارد) يمكن أن توصف بأنها حركة أمامية منفتحة منبسطة أي (a)، ولكن لو ضيقنا المجرى قليلاً بحيث تصبح نصف منفتحة لحملنا على حركة غير الحركة السابقة (وهذا مايلاحظ في نطق اللبنانيين - مثلاً - للكلمة نفسها) أي /ع/.

أما إذا أصبح مخرج تلك الحركة من نقطة خلفية (بارتفاع مؤخر اللسان ناحية الحنك اللين)، واستدارت الشفتان قليلاً فسنحصل على حركة خلفية

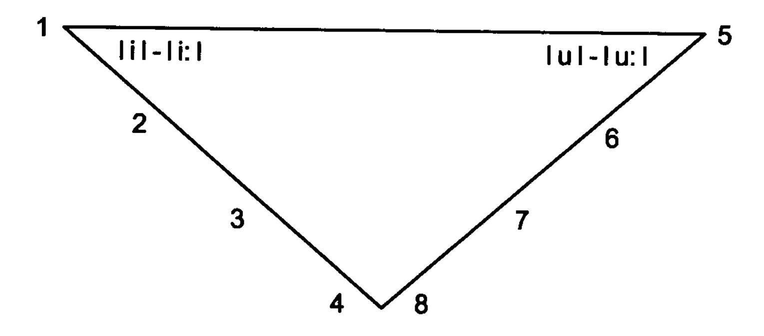


نصف مغلقة (وهذا هو النطق البحريني للكلمة) أي / ٥/ . وبذلك نستطيع أن نقول عن هذه الحركات أنها مختلفة نوعاً.

نظام الحركات في اللغة العربية:

تستعمل اللغة العربية في نظامها الصوتي (الفنولوجي) ست حركات، وهذه الحركات هي:

الفتحة، والضمة، والكسرة، والألف، والواو، والياء، وبإمكاننا توضيح هذا النظام بالشكل التالي:



وإذا حاولنا تعيين الحركات العربية على جدول الحركات المعيارية فسنجد أن الكسرة قريبة من الحركة المعيارية رقم (١). والضمة قريبة من الحركة المعيارية رقم (٤). مع اختلافات في السياق ليس من هدفنا الدخول فيها.

كما أشرنا فإن عنصر الكم يعتبر أمراً مهمّاً في وصف الحركات العربية فهو عنصر وظيفي «Phonemic unit» فمثلًا لافرق بين الضمة في (قُتِل)



وبين الواو في (قُوتِل) إلا من حيث كمية الحركة، ومن الواضح عندئذ أننا نستطيع أن نقلص نظام الحركات في اللغة العربية إلى ثلاث حركات رئيسية من حيث النوع يمثلها الضمة والكسرة والفتحة ثم نضيف إليها عنصر الكم، وذلك بأن نمد النفَس فيها فنحصل على النظير الطويل لهذه الحركات وهي الواو والألف والياء.

وقد أدرك اللغويون القدماء العلاقة بين الحركات الطويلة والحركات القصيرة فقد قال ابن جني في«سر صناعة الإعراب»: اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاثة وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة..

ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحروف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين «عَمَر». فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف فقلت «عَامر»، وكذلك كسرة عين «عِنَب» إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة وذلك قولك «عينب»، وكذلك ضمة عين «عُمر» لو أشبعتها لانشأت بعدها واوا ساكنة وذلك قولك «عُومر»، فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها، لما نشأت عنها، ولاكانت تابعة لها[1].

---

(١) سر الصناعة ١/١٩ - ٢٠.



وعلى الرغم من أن اللغة العربية تتعامل بثلاث حركات رئيسية، إلا أن الاستعمال اللغوي يوضح لنا أن هناك صوراً نطقية عديدة للحركات، فالصوت المفخَّم، والصوت المُطْبَق مثلًا يؤشران في الحركة المجاورة لهما فتصبح حركة مفخَّمة (قارن بين الحركة الأمامية المنفتحة الطويلة في «سال وصال»).

ولو نظرنا إلى الحركة الخلفية الضيقة القصيرة على آخر الفعل «يكون» في الجملة التالية:

«حينما يكون النهار طويلًا» وقارنها بالحركة التي تعقب الهمزة في الفعل «أُريد» لوجدنا أنهما مختلفتان نوعاً من الناحية الصوتية العامة (أي من الناحية الفوناتيكية) ولكن العربية تعاملهما معاملة واحدة من الناحية الوظيفية (أي من الناحية الفنولوجية). وقد سجل ابن جني بعض الحركات الثانوية في اللغة العربية المنطوقة في عصره من هذه الحركات: الفتحة المشوبة بشيء من الكسرة (وهي الظاهرة المعروفة بالإمالة). الكسرة المشوبة بشيء من الضمة، والضمة المشوبة بشيء من الكسرة، ولكن هذه الحركات الثانوية اعتُبرت من الظواهر اللهجية، ولذلك لم يتح لها أن تدخل في النظام الأساسي للحركات في اللغة.

ونستطيع أن نخلص إلى أن أي وصف لأية حركة في العربية الفصحي يجب أن تحتوي على ثلاثة مصطلحات، الأول والثاني منها يخصان حركة اللسان، والثالث يشير إلى فكرة الطول أو القِصَر، فمثلًا نقول في وصف الكسرة: أنها عبارة عن حركة أمامية ضيقة قصيرة.



والحركات الطويلة وهي مايدخل في اصطلاح القدماء تحت حروف العلة تتبع النمط نفسه في الوصف غير أن صفة القصر تستبدل بصفة الطول، فالياء مثلًا حركة أمامية ضيقة طويلة، وقس على ذلك بقية الحركات الطويلة.

واتضح لنا مما ذكرناه عن الحركات العربية، أن اللغة العربية تحتوي على ثلاث حركات من حيث النوع، حركتان منها أمامية هي الفتحة والكسرة وحركة واحدة خلفية هي الضمة.

وحينما نتأمل ظاهرة «الإمالة» من الناحية الصوتية المحضة نجد أنها تنحصر في المنطقة الأمامية فهي ليست إلا عبارة عن تغير نقطة «مخرج الحرمة المنفتحة تغيرا طفيفا، وانتقالها نحو درجة تصف الانفتاح.

ونستطيع أن نبين على وجه التحديد أن الألف الممالة تقترب نحو الحركة المعيارية رقم (٢) ع أما ماسماه القدماء «بين اللفظين» فهو عبارة عن تقدم مخرج الحركة المنفتحة نحو الوسط قليلًا، وليس نحو شبه الانفتاح كما هو الحال بالنسبة للإمالة المحضة.

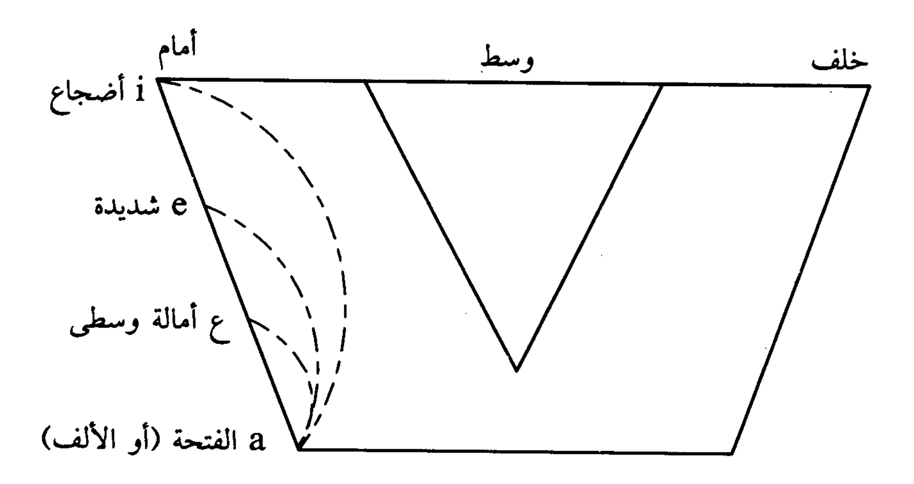
يقول الدكتور إبراهيم أنيس: (فإذا كانت الإمالة شديدة أمكن أن تكون الفتحة قريبة الشبه بالمقياس e، أما في الإمالة الخفيفة فيظهر أن الفتحة حينئذ تشبه إلى حد كبير المقياس E)[1].

---

(١) الأصوات اللغوية/٤١.



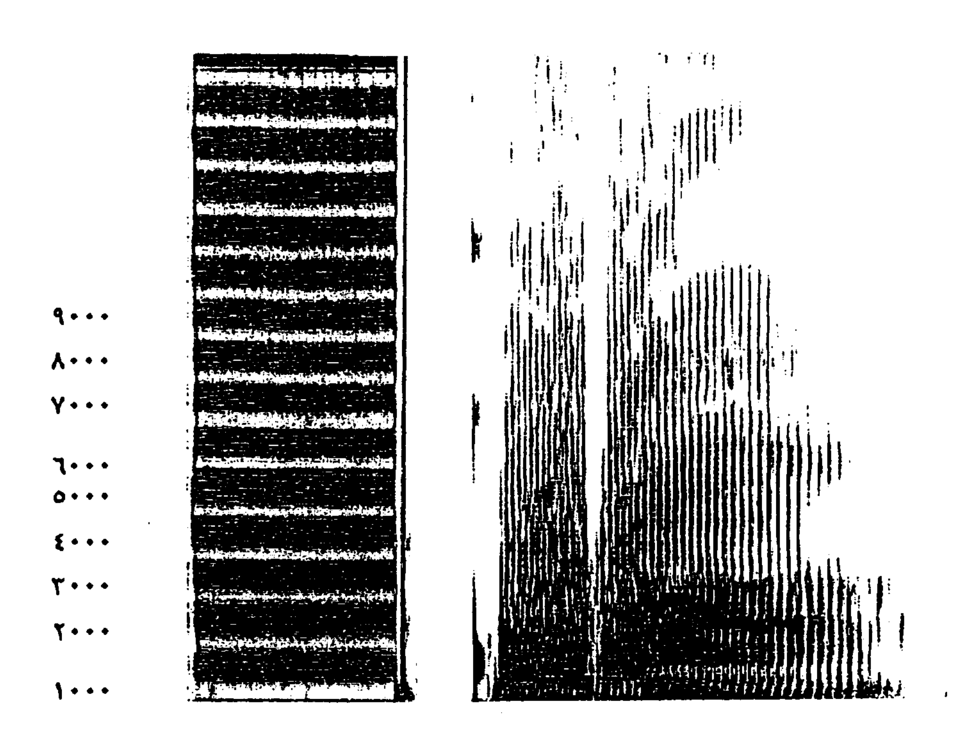
والشكل التالي يوضح درجات الإمالة على جدول الحركات المعيارية:



التـــردد

(قـــرى)

التردد بالهيرتز

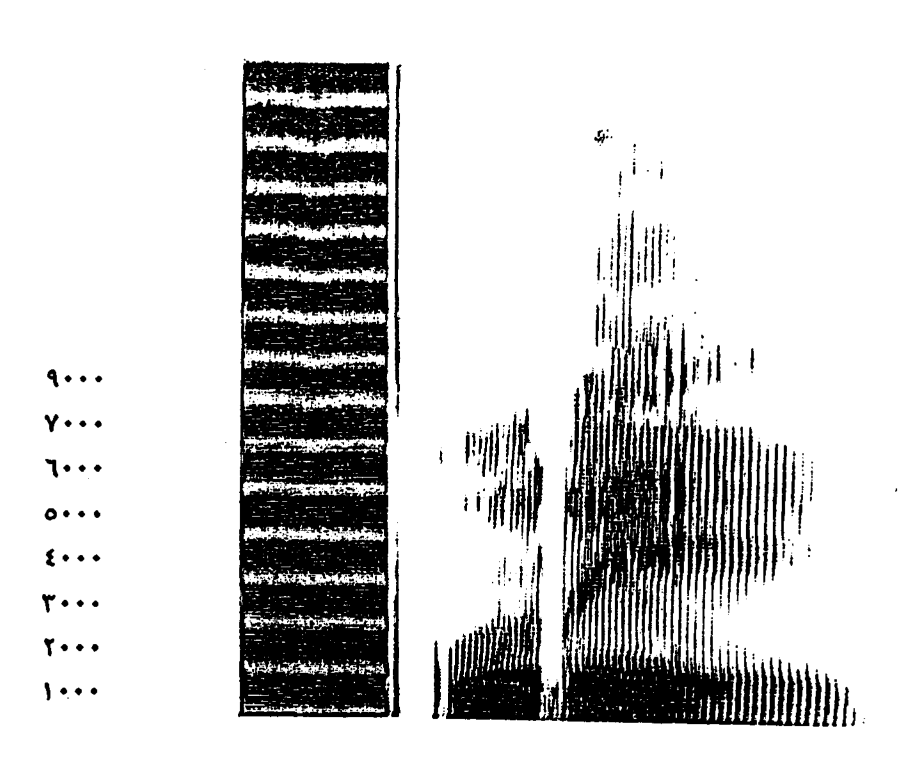


بالفتح (التفخيم)

(نلاحظ التردد المتدني للحزمة الأولى) (الشكل رقم ١)

(قرى)

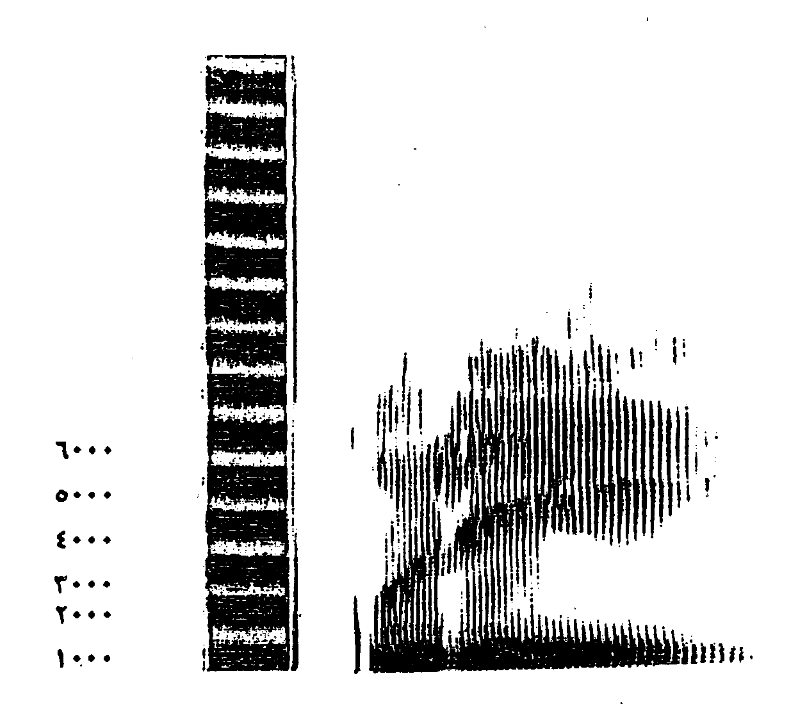
التردد بالهيرتز



بين بين

(نلاحظ أن تردد الحزمة الثانية بدأ يرتفع قليلاً مما يترجم ميلان الألف نحو الكسر قليلاً) **(الشكل رقم ٢)**

(قرى)

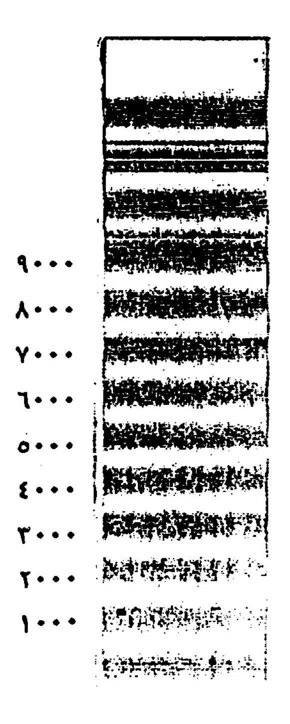


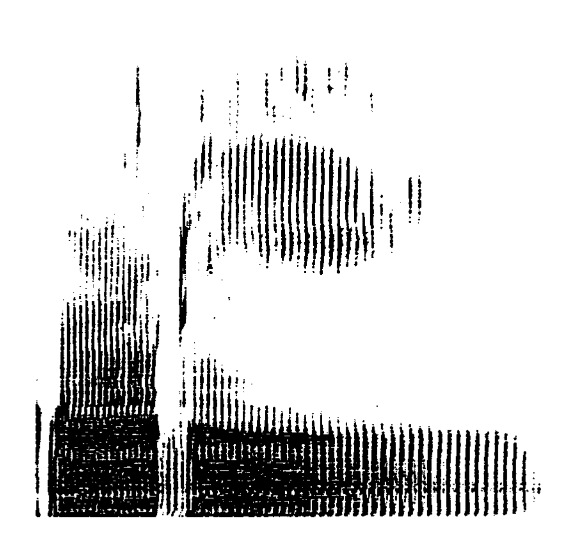
إمالة وسطى

(نلاحظ أن الحزمة الثانية بدأت ترتفع أكثر نحو الكسر) (الشكل رقم ٣)

(قـــرى)

التردد بالهيرتز





إمالة كبرى (إضجاع)

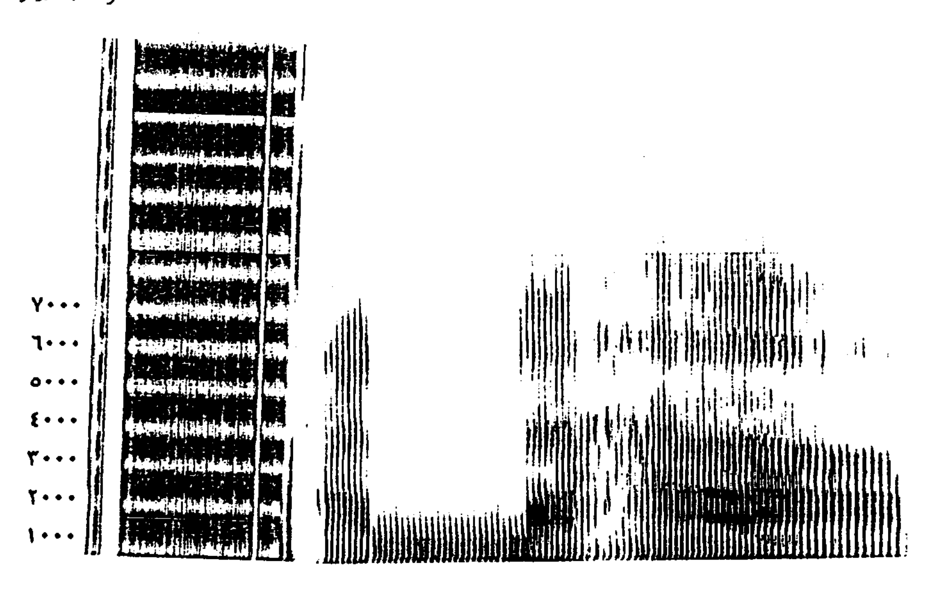
(نلاحظ أن الحزمة الثانية بلغت أقصى حد تبلغه مع الكسر الخالص أي الياء)

(الشكل رقم ٤).

التـــردد

النهـــــار

التردد بالهيرتز



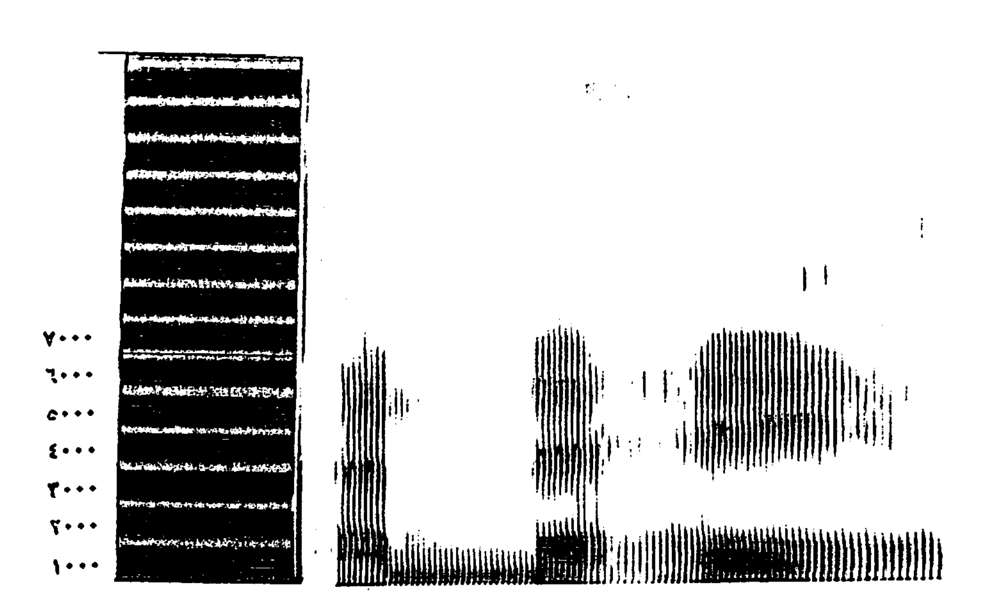
بالفتح (التفخيم)

(التردد المتدني) (الشكل رقم ١)



النهـــار

التردد باهيرتز

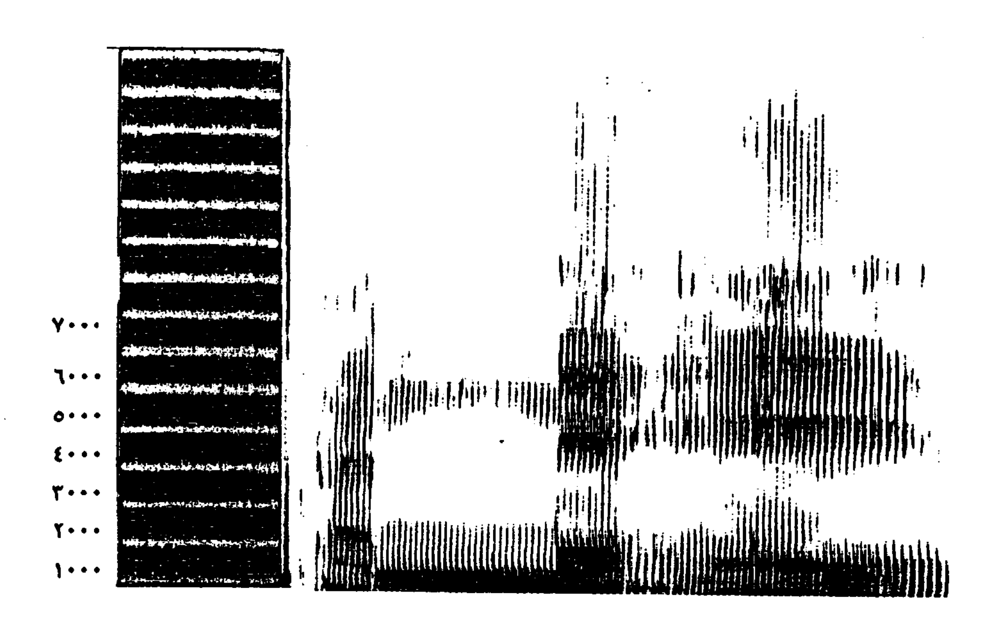


بين بين

بداية ارتفاع الحزمة الثانية نحو الكسر (**الشكل ٢**).

النهـــار

التردد بالهيرتز



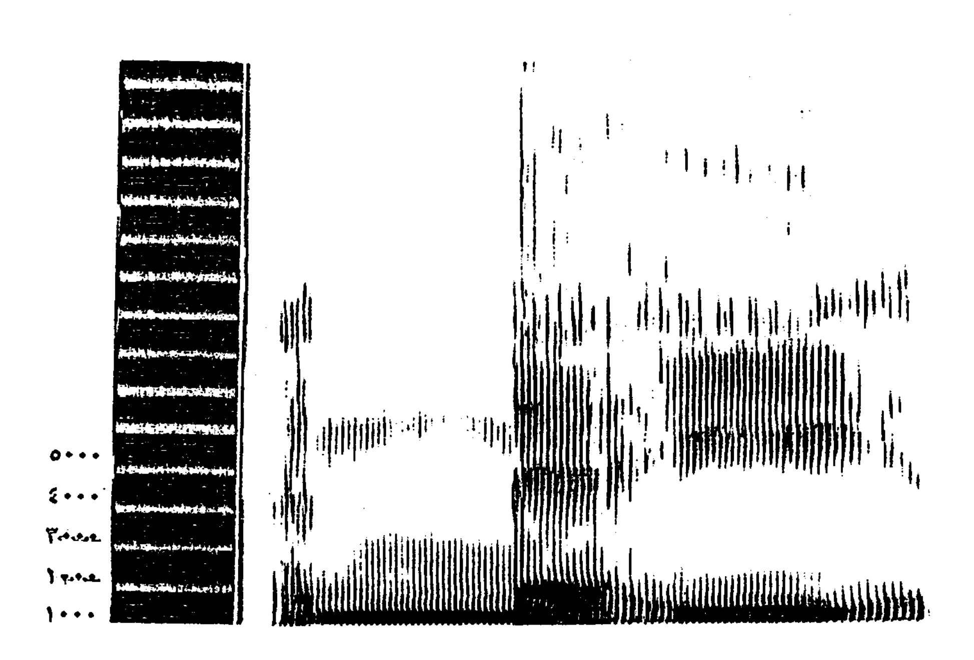
إمالة وسطى

بداية ارتفاع الحزمة الثانية قليلاً نحو الكسر (الشكل ٣)



النهـــار

التردد بالهيرتز



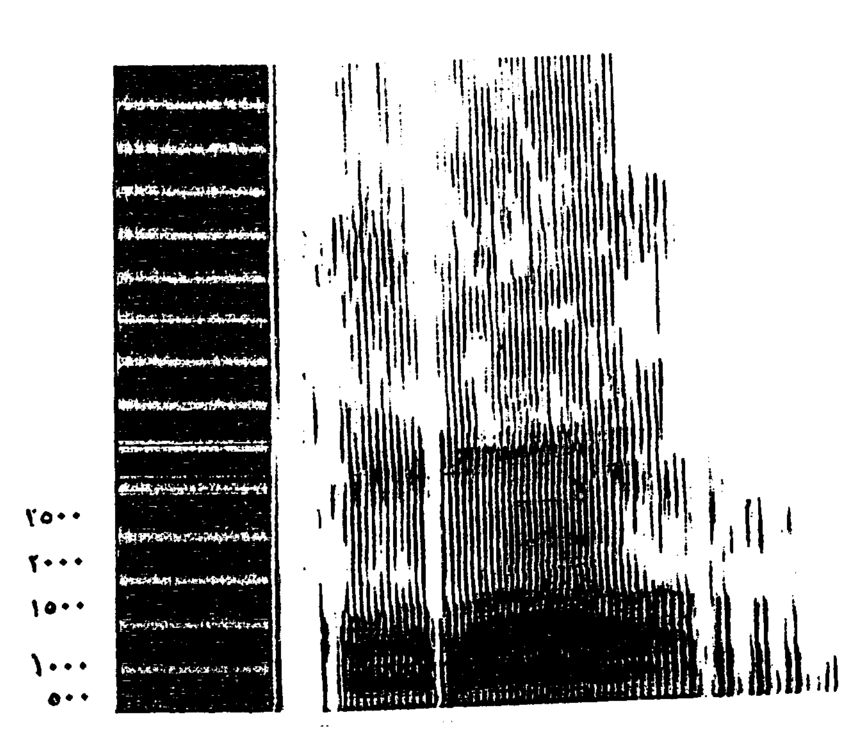
إمالة كبرى (إضجاع)

بلوغ الحزمة الثانية أقصى حد نحو الكسر الخالص (الشكل ٤)



التـــــردد

قـــــــــرار

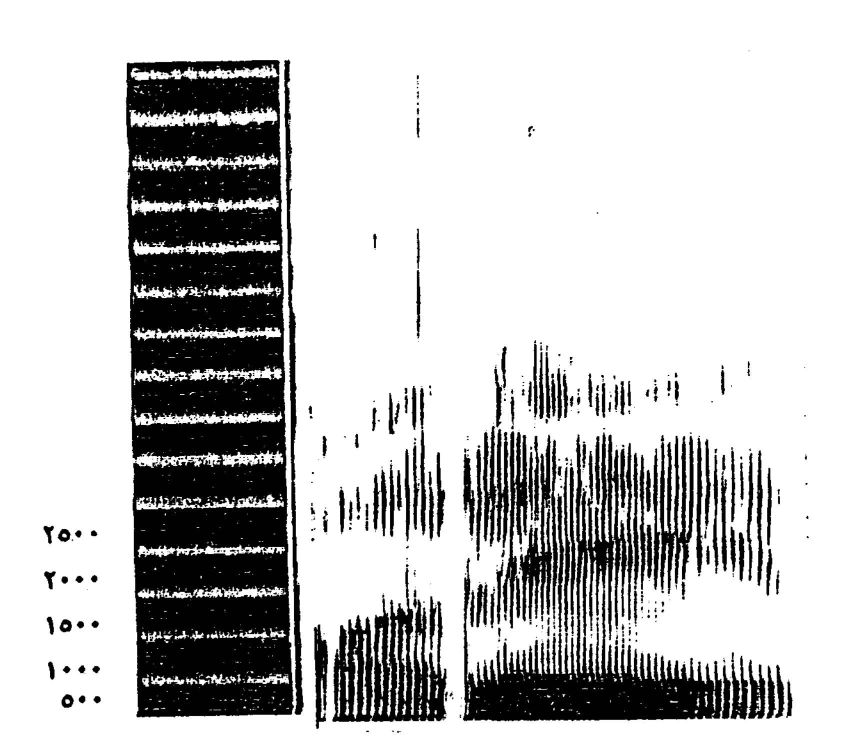


الفتح (التفخيم)

(التردد المتدني) (الشكل ١)

قـــرار

التردد بالهيرتز

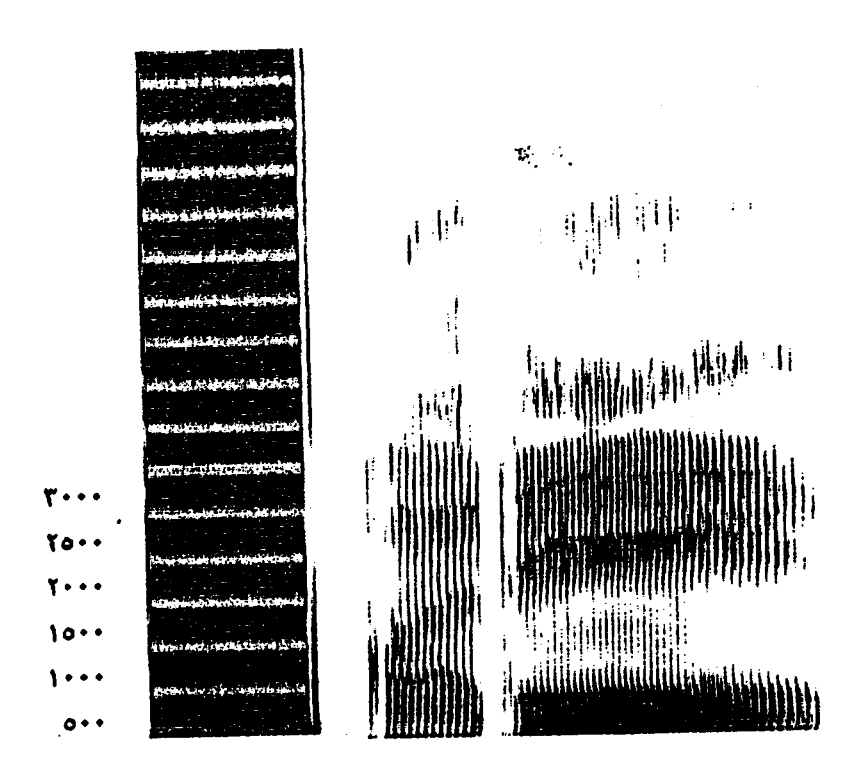


بين بين

بداية ارتفاع الحزمة الثانية نحو الكسر (الشكل ٢)

قـــرار

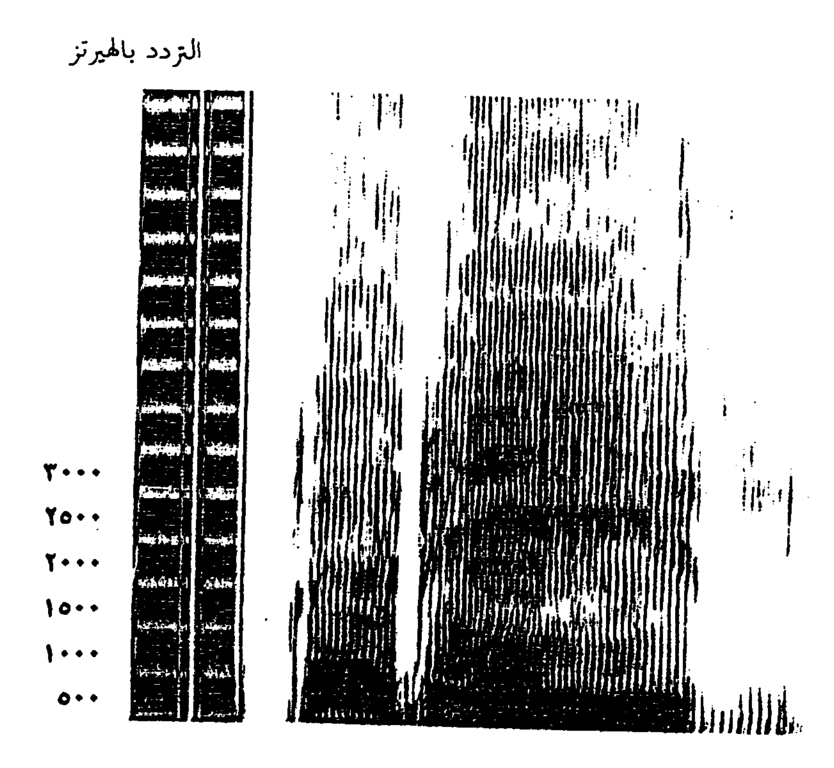
التردد بالهيرتز



إمالة وسطى

بداية ارتفاع الحزمة الثانية قليلاً نحو الكسر (الشكل ٣)

قــــــرار

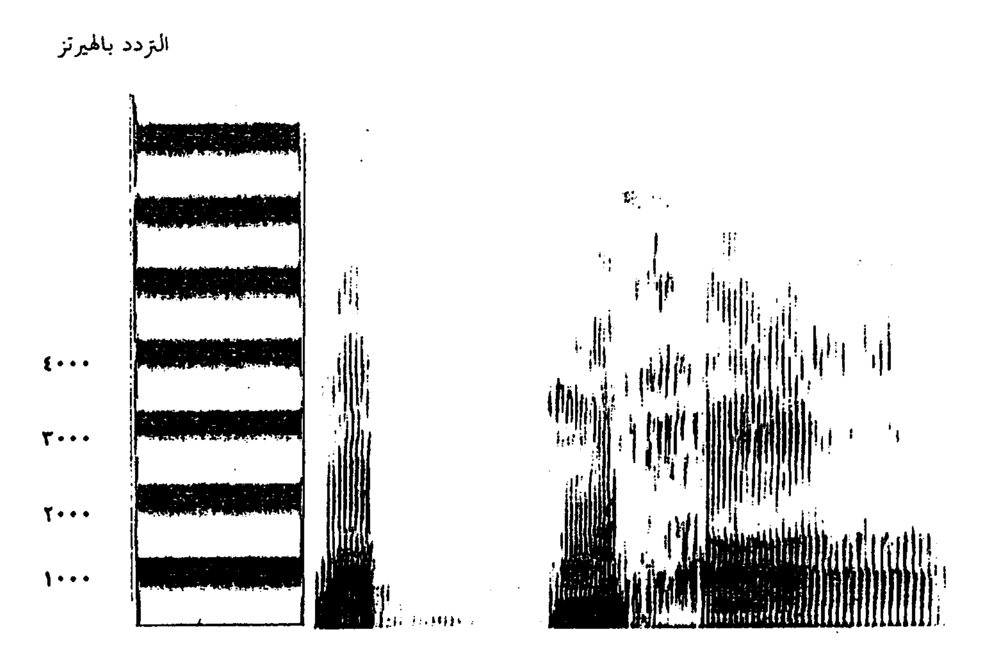


إمالة كبرى (إضجاع)

بلوغ الحزمة الثانية أقصى حد نحو الكسر الخالص (الشكل ٤)

التردد

والضحى



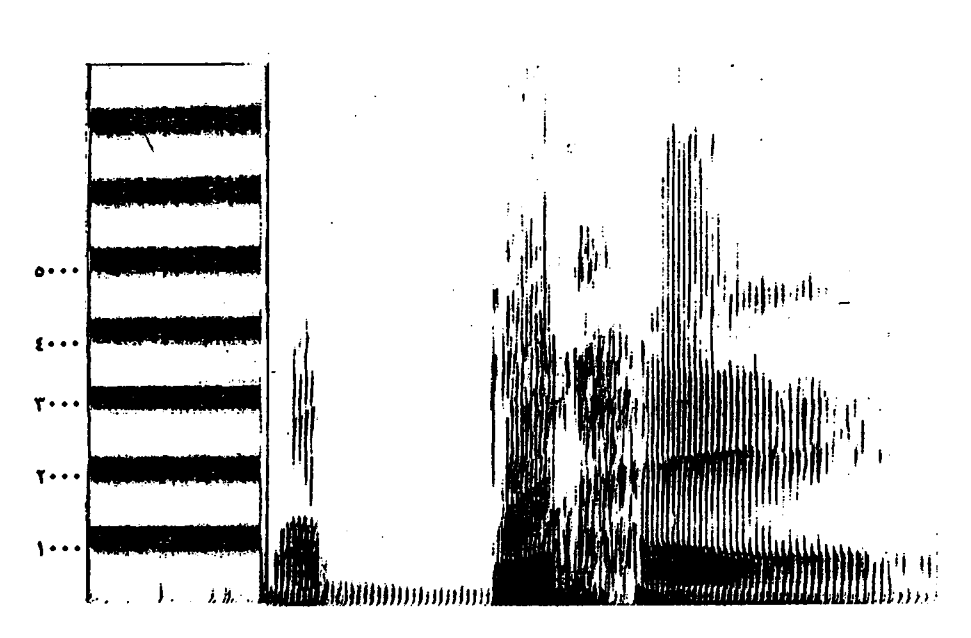
الفتح (التفخيم)

(التردد المتدني) (الشكل ١)



والضحـــــى

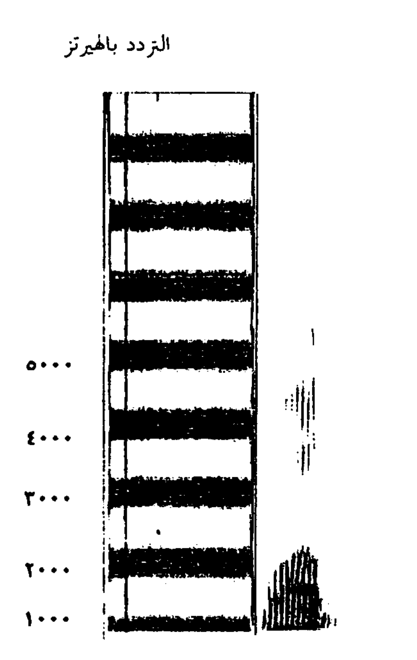
التردد بالهيرتز

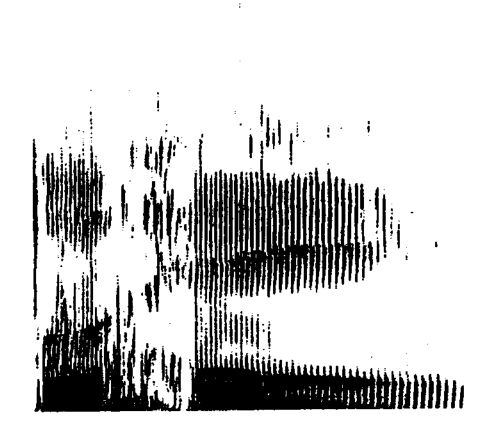


بين بين

بداية ارتفاع الحزمة الثانية نحو الكسر (الشكل ٢)

والضحـــــى

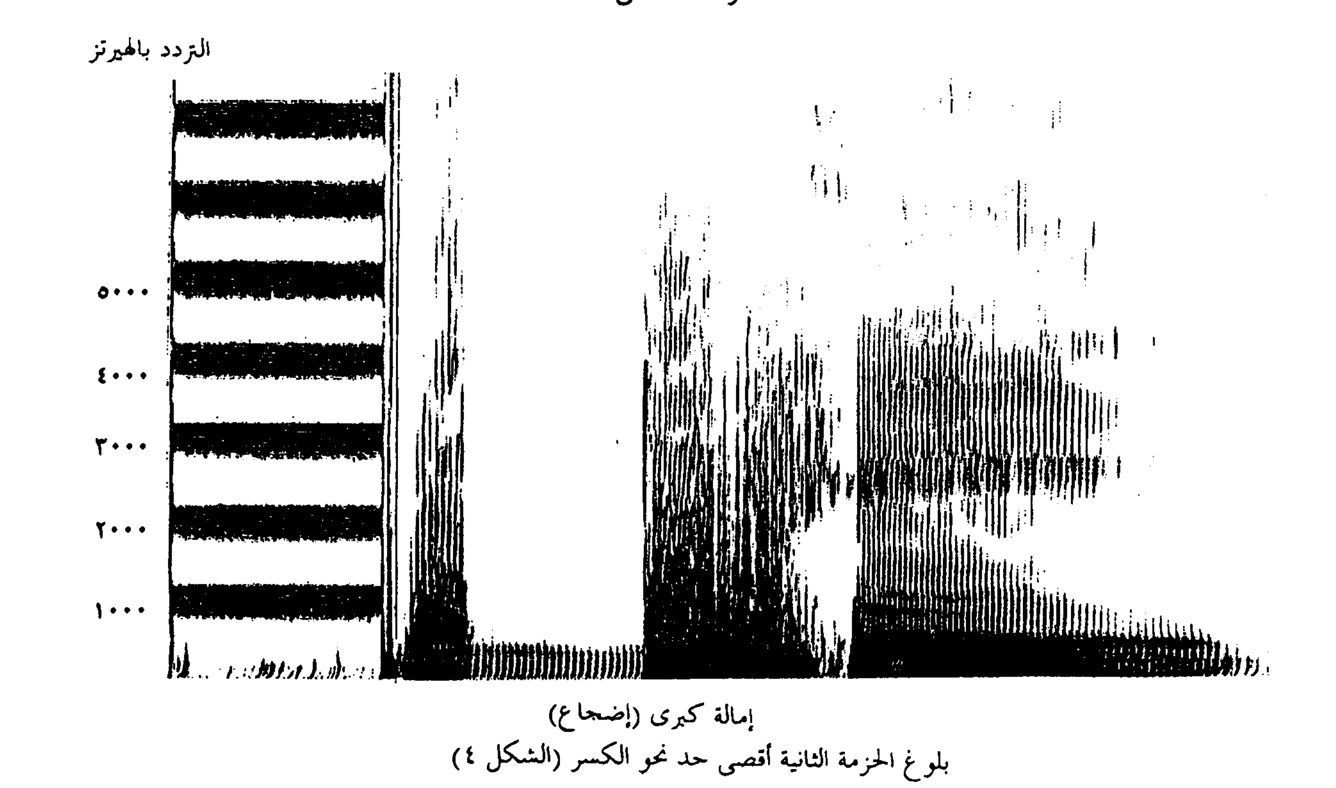




إمالة وسطى

بداية ارتفاع الحزمة الثانية قليلاً نحو الكسر (الشكل ٣)



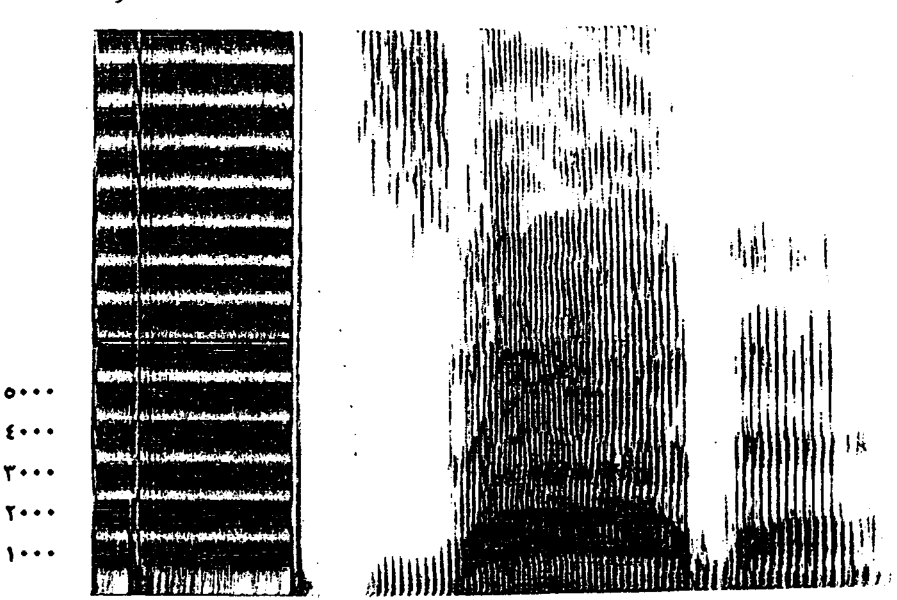


إمالة كبرى (إضجاع)
بلوغ الحزمة الثانية أقصى حد نحو الكسر (الشكل ٤)

التردد

زاد

التردد بالهيرتز



الفتح (التفخيم)

(التردد المتدني) (الشكل ١)



زاد

التردد بالهيرتز

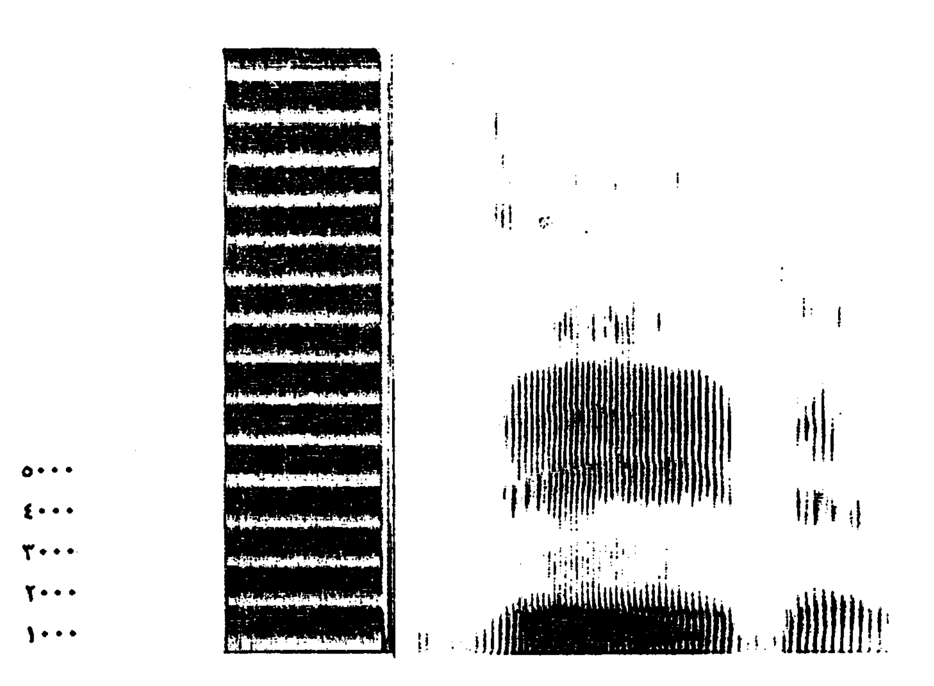
٥٠٠٠
٤٠٠٠
٣٠٠٠
٢٠٠٠
١٠٠٠

بين بين

بداية ارتفاع الحزمة الثانية نحو الكسر (الشكل ٢)

زاد

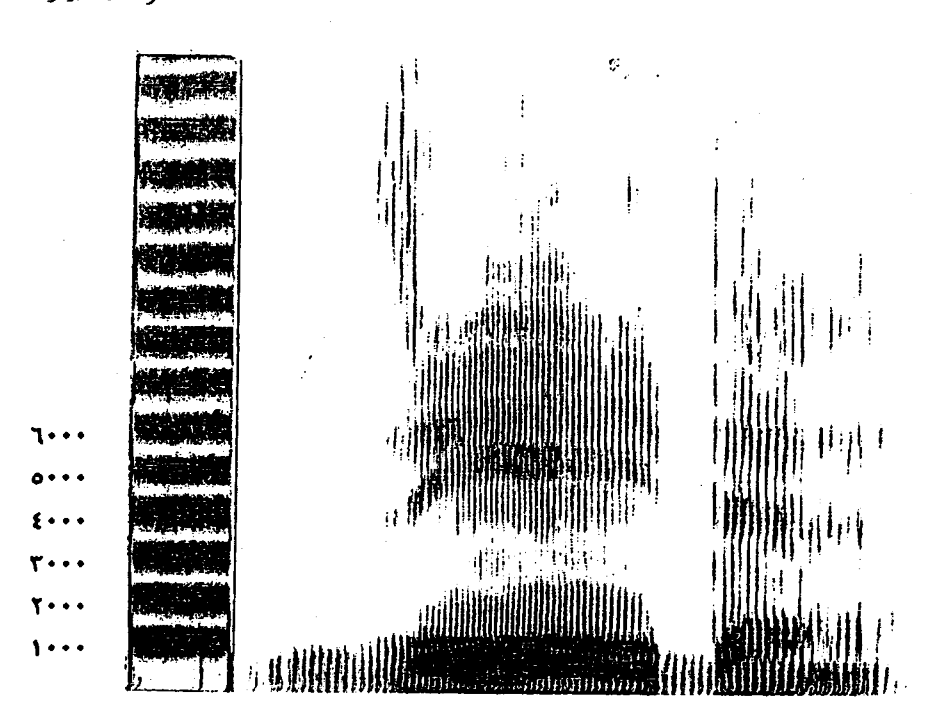
التردد بالهيرتز



إمالة وسطى

بداية ارتفاع الحزمة الثانية قليلاً نحو الكسر (الشكل ٣)

زاد



إمالة كبرى (إضجاع)

بلوغ الحزمة الثانية أقصى حد نحو الكسر الخالص (الشكل ٤)



الإمالة والنظام الصرفي



الإمالة والنظام الصرفي

اللغة العربية لغة اشتقاقية، والمقصود بهذه العبارة أنها تتعامل مع مايسمى بالجذر «Root» الذي يعتبر أساس البنية، وقد فطن اللغويون العرب لهذه النقطة، يقول السيوطي: «أجمع أهل اللغة إلا من شذ منهم أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض»[1].

والاشتقاق: أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنىً ومادةً أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضارب من ضَرَبَ، وحَذِر من حَذِرَ».

وقد ذكر السيوطي نوعين للاشتقاق وهما: «الاشتقاق الأصغر» وهو الذي نشتق فيه صيغ الكلمة المختلفة من مصدرها كاشتقاق ضارب ومضروب، ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ من المصدر «الضَّرْب».

وأما «الاشتقاق الأكبر» فهو الذي يُقصد به مقلوبات الكلمة مثل: ضَرَبَ، رَضَبَ وهي للكلمة الثلاثية ست صور، واثنتا عشرة صورة للكلمة الرباعية، ثم يبين أن التغيرات بين الأصل المشتق منه والفرع المشتق خمسة عشر.

الأول : زيادة حركة كعَلَّم وعَلِم.

الثاني : زيادة مادة كطالَبَ وطَلَب.

---

(١) المزهر ٣٤٥/١.



الثالث : زيادتهما كضارَبَ وضرَّب.

الرابع : نقصان حركة، كالفرْس من الفرَس.

الخامس : نقصان مادة كثَبَتَ وثَبَات.

السادس : نقصانهما كنَزَا ونَزَوَان.

السابع : نقصان وزيادة مادة كغَضْبى وغَضِب.

الثامن : نقص وزيادة حركة كحَرَّم وحِرْمَان.

التاسع : زيادتهما مع نقصانهما كاسْتَنْوَقَ من الناقة.

العاشر : تغاير الحركتين كبَطِر بَطَرا.

الحادي عشر : نقصان حركة وزيادة أخرى وحرف كاضْرِب من الضَّرْب.

الثاني عشر : نقصان مادة وزيادة أخرى كرَاضَع من الرضاعة.

الثالث عشر : نقص مادة بزيادة أخرى وحركة كخَافَ من الخَوْف، لأن الفاء ساكنة في خوف لعدم التركيب.

الرابع عشر : نقصان حركة وحرف، وزيادة حركة فقط، كعِدْ من الوَعْد فيه نقصان الواو، وحركتها زيادة كسرة.

الخامس عشر : نقصان حركة وحرف وزيادة حرف كفاخَر من الفخار نقصت ألف، وزادت ألف وفتحة[1].

والمقصود بهذه الفكرة أن الأسماء والأفعال في هذه اللغة تتصل عادة

---

(١) المرجع نفسه ١/٣٤٨ - ٣٤٩.



بعلامات صوتية أو عناصر صرفية في أوائلها أو أواخرها، وأحياناً في أحشائها هذه العناصر (سوابق ولواحق) تشير بوضوح إلى نوع الصيغ المتصلة بها، وإلى الوظائف النحوية والصرفية لهذه الصيغ[1].

ندرك من قولكنا «ضَرَبَ» و «وضَرَبْتُ» و «يَضْرِبُ» و «يَضْرِبُونَ» و «اضْرِب» و «اضْرِبي» و «ضارَبَ» و «ضارَبَه» و «ضارِبُون» و «ضَوَارب» (أو ضاربات) إلخ ندرك من هذه الكلمات جميعاً أنها متصلة بمعنى «الضرب»، فثمة عنصر مشترك بينهما هو «ض، ر، ب» ولكننا نجد فضلًا عن هذا عدداً من العناصر الصوتية المحدِّدة لكون الكلمة فعلًا أو اسماً، والمحدِّدة كذلك لفصيلتها النحوية من حيث النوع (مذكرة أو مؤنث)، ومن حيث العدد (مفرد، مثنى، جمع)، ومن حيث الشخص (متكلم، مخاطب، غائب)[2].

ويقول د. محمود السعران: «الكلمات السابقة جميعاً «أفعال» وتتكون من نفس المادة (ض ر ب) كلمات تحدد «علاقات» أو «مورفيما» معيَّنة فيها أنها «أسماء» و «ضارب» يحدد اسميتها الألف المتوسطة، أو كسر الراء «والتنوين» والألف المتوسطة عنصر صوتي زِيد في حشو الكلمة (في مقابل الإضافات التي تلحق أول الكلمة فتسبقها ونسميها «سوابق». وتلك التي تلحق آخر الكلمة ونسميها «لواحق». ثم إن «التنوين» وهو عنصر صوتي من صوت واحد يلحق آخر الكلمة (ن) مورفيم يدل على

(١) دراسات في علم اللغة ص ١٣٨، د. كمال بشر، طبعة ١٩٧١.

(٢) علم اللغة، محمود السعران، ٢٢٠.



أن الكلمة «نكرة» في مقابل «الضارب» الذي يدل على كونها «معرفةً»، ويتابع كلامه: «رأينا في هذه الأمثلة أن من المورفيمات عندما يكون «إضافة» تلحق الكلمة ما يسمى «سابقة»، ومنها ما يكون «لاحقة»، ومنها ما يكون «حشواً»، ومنها مايكون جزءاً من الكلمة. . ، ومنها مايكون كلمة مستقلة كالضمير «هما» في قولنا «هما قالتا»[1].

ويؤكد الدكتور تمام حسان: «أن النظام الصرفي للغة مكون من ثلاث دعائم مهمة:

١) مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى «التقسيم» كالاسمية والفعلية والحرفية، ويرجع بعضها إلى التعريف كالإفراد وفروعه، والتكلم وفروعه، وكالتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، ويرجع بعضها الثالث إلى مقولات الصياغة الصرفية كالطلب، والصيرورة، والمطاوعة، والألوان، والأدواء والحركة، والاضطراب، أو إلى العلاقات النحوية كالتعدية، والتأكيد، وهلم جرا.

٢) طائفة من «المباني Morphemes» تتمثل في الصيغ الصرفية وفي اللواحق إيجاباً، وأحياناً بعدمها سلباً وهو مايسمونه «Zero morpheme» ويسميه النحاة «الدلالة العدمية» وهي نفسها دلالة الحذف والاستتار والتقدير والمحل الإعرابي عندهم.

٣) طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية، وأخرى من المقابلات أو القيم

---

(١) المرجع السابق ٢٢٠ - ٢٢١.



الخلافية بين المعنى والمعنى، وبين المبنى والبنى، كالعلاقة الإيجابية بين «ضَرْب» و «شَهْم» من حيث تشابهما في الصيغة فهي «فَعْل»، وكالمقابلة التي تتمثل في القيمة الخلافية بين أحدهما، والآخر من المعنى، فأولهما «مصدر» وثانيهما «صفة مشبهة».

وتفرق اللغة بين الكلمة وصاحبتها بمثل هذه المقابلات كاعتبار الخطاب والغيبة، والاسمية في مقابل الفعلية، والتذكير في مقابل التأنيث، وكالمذكر في مقابل المؤنث، والمتكلم في مقابل المخاطب والغائب، والاسم في مقابل الفعل، فالمقابلة كما تكون بين المعنى والمعنى كالتذكير والتأنيث مثلًا، تكون بين المبنى والمبنى كالمذكر والمؤنث وهذه المقابلات هي عصب النظام الصرفي فلا يتصور نظام بدونها[1].

واختلاف الصيغ المشتقة من الجذر لايقتصر على الدلالة فحسب، وإنما هناك اختلاف في مواضع النبر (Stress) كذلك.

فمثلًا الكلمات «مَكْتَب وكَاتِب ومَكْتُوب» لاتختلف من حيث المعنى فقط، وإنما نجد أن مواضع النبر فيها مختلفة كذلك، ونجد أن هناك عوامل أخرى تحدد مواقع النبر وهي كون الكلمة اسماً وفعلًا، أو ذات سوابق أو لواحق، فمثلًا كلمة (لسعت) = لسع + ت) يكون النبر على المقطع الأول، بينما (ل + سعت) يكون النبر على المقطع الثاني.

ولاشك أن الذي حدّد اختلاف النبر هو التركيب المقطعي المختلف

(١) اللغة العربية مبناها ومعناها ٣٥ – ٣٦ د. تمام حسان.



للكلمة، ومن الظواهر اللافتة للنظر في اللغة العربية هي تلك التغيرات الصوتية الصرفية ونقصد بها هنا تلك التغيرات الصوتية التي تحدث في بنية الكلمة نتيجة لعمليات صرفية.

فمثلًا كلمة «كتاب» «Kitaad» التي تتحول إلى كتب «Kutub» في جمعها نلاحظ فيها تغيرات صوتية داخلية نتيجة عملية الجمع «Pxurality» والتصغير كذلك ظاهرة صرفية وهي أيضاً تؤدي إلى احداث تغيرات صوتية داخلية في بنية الكلمة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإمالة ترتبط في جانب من جوانبها بالتغيرات الصرفية، ويهمنا في هذا المجال أن نشير إلى مدى ارتباط الإمالة باعتبارها ظاهرةً صوتيةً بالتغيرات، أو بعبارة أخرى إلى أي حد تؤثر التغيرات الصرفية بالإمالة أو العكس.

والإمالة والتغييرات الصرفية:

لاشك أن للتغيرات الصرفية التي تحدث في بنية الكلمة دوراً كبيراً في تسويغ الإمالة، أو عدم تسويغها ولتوضيح هذه المسألة نقول:

- الأفعال المنتهية بألفات أصلها ياء مثل (سعى، وهدى، وقضى، وارتضى.. الخ) يميلها الأصحاب - حمزة والكسائي وخلف، وبالفتح والتقليل للأزرق عن ورش، ولكن عند إسناد هذه الأفعال إلى ضمائر الرفع المتحركة (زوائد) أو تاء التأنيث الساكنة (زائدة) فإننا نقول «سعَيْت وهدَيْت وقضَيْت وارتضيت، وسعت، وهدت، وقضت وارتضت، فأصبحت بنية الأفعال بعد هذه التغيرات غير قابلة للإمالة.



- والأفعال (يرضى، وينسى، يلقى) وهي أفعال مضارعة مبدوءة بلاصقة هي (ياء المضارعة) وألفها ممالة عند قراء الإمالة (حمزة والكسائي وخلف - ولكن حين نبني هذه الأفعال للماضي، ويترتب على حذف اللاصقة (الياء)، فنقول - رَضِي - نَسِي، لَقِي) فإننا نلاحظ أنه بهذا التغيير لاإمالة فيها.
- رأى إذا كان مابعد هذا الفعل متحركاً سواء كان ظاهراً كقوله تعالى ﴿رأى كوكبا﴾، أو مضمراً كقوله عز وجل (رأه) فإن الأصحاب يميلون الراء والهمزة، وأما إذا كان مابعده ساكناً مثل قوله تعالى ﴿رأى القمر﴾ فقد اقتصرت إمالتهم على الراء، وفتحوا الهمزة (هذا رأي حمزة والكسائي وخلف وأبي بكر).

(الرؤيا، ورؤياي، رؤياك) اختلف القراء في إمالة هذه الكلمات بسبب اللواحق والزوائد الداخلة عليها، فإن كانت معرفة بأل فقد اختص بإمالتها الكسائي وخلف.

وأما إذا دخلت عليها الزائدة (ياء المتكلم) «رؤياي» أو كاف الخطاب (رؤياك) فقد اختص بإمالتها الكسائي في رواية الدوري.

- بشرى وبشراي - الإمالة في «بشرى» لأبي عمرو والأصحاب بالاتفاق دون خلاف لكن إذا اتصلت بها (ياء المتكلم) فإن الحكم يختلف عن سابقتها، إذ روى عن أبي عمرو عامةُ أهل الأداء الفتح، وذهب آخرون إلى إمالته لها بين بين بينما روى عنه آخرون الإمالة المحضة، واختلف عن أبي بكر بالإمالة والفتح[1].

---

(١) النشر ٢/٤٠ - ٤١.



- إلى حمارِك، بحمارِك - سبق أن ذكرنا أن الإمالة فيهما من أجل كسرة الراء لأنها كحرفين مكسورين، وهذا راجع بالطبع لوجود الزوائد (إلى، والباء) مايجلبانه من كسر الكلمة، فإذا حذفتا وجاءت الكلمة مرفوعة مثل «جاء حمارُك، ورأيت حمارَك» فرأى الجمهور مع منع الإمالة، وإن ذهب القلة إلى جواز إمالتها والحالة هذه.

- الكافرون - في حالة الرفع اتصلت به الزائد (الواو والنون) علامة الرفع؛ لذا التفخيم فيها هو الراجح عند الجمهور، وإن أمالها البعض لوجود كسرة الفاء كما بينا.

لكن إذا تغيرت الزوائد فأصبحت (ياء ونونا) وهما علامة النصب والجر قلنا «إن الكافرين وللكافرين» فالإمالة فيها أكثر وأجود من إمالتها في حالة الرفع، وذلك لوجود الياء والراء المكسورة.

- الضحى، سجى، القوى، هدى، الهوى، يغشى، بناها، ضحاها، سواها، دحاها، تلاها، أرساها، جلاها.

أمال ورش من طريق الأزرق ماتقدم من رؤوس الآي «بين بين» سواء كانت من ذوات الواو (ضحى، سجى قوى)، أو من بنات الياء نحو (هدى، الهدى، يغشى) وهذا لاخلاف فيه إذا كانت الكلمة خالية من الزوائد أو اللواحق، أما إذا اتصلت بها اللاحقة (ها) فالأمر فيه خلاف حيث ذهب جماعة عنه إلى الفتح، وآخرون إلى الإمالة بين بين.

(وأحيا) الإمالة فيها لحمزة وخلف، وسببها كونها مسبوقة بزائدة وهي



الواو فقالوا (لكونه منسوقاً بالواو)[1].

ولذا فإنهما يفتحان (يحيا) أي لايميلان عندما تنتفي هذه الزائدة.

وأحينا تمال الكلمة باعتبار ماتؤول إليه عند تغيير بنائها فمثلًا أمالوا (الرِّبا، الضُّحى) وإن كانتا من ذوات الواو؛ لأن من العرب يثنيها بالياء فيقول: ربيان، وضحيان.

الأفعال التالية: «دعا، دنا، عفا، علا» أصل ألفها واو بدليل رجوعها إليها عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة نقول: «دعوت، دنوت، عفوت، علوت» لكن إذا زاد الواوي على ثلاثة أحرف وتغيرت صيغته من البناء للفاعل إلى البناء للمفعول، وتصير الأفعال بتلك الزيادة وتغيير الصيغة يائية فتجوز إمالتها نقول: (يُدْعى، ويُدْنى، ويُعفى، ويُعْلى). (انظر الجدول).

---

(١) النشر ٢/٣٧.



الكلمة الممالة	ورودها في الاستكمال	تغيير بنائها	ماحدث فيها من تغيير	السبب	ملاحظات
سعى قضى	الحاشية/ ٤ ص ٥١	سعيت قضيت	لاوجود لألف تمال	إسناد الفعل إلى تاء الفاعل (من الزوائد) حذف اللاصقة (ياء المضارعات	أمالهاالأصحاب حمزة والكسائي وخلف
يرضى		رضى	لاإمالة	تغيير بناء الفعل من المضارع إلى الماضي، فترتب عليه عدم وجود ألف لكي تمال	
ينسى اشترى استعلى ارتضى	الحاشية ١/ ص ١٨٨ الحاشية ٤ ص ٥١	نسى يشترى يستعلى يرتضى	لاإمالة لاإمالة لاإمالة لاإمالة	تغير بناء الفعل من الماضي إلى المضارع فترتب عليه عدم وجود ألف للكسر تمال	
نار دار	الحاشية ١١ ص ٢٣٣	نويرة دويرة	لاإمالة لاإمالة	تغير بناء الاسم بالتصغير تغير بناء الاسم بالتصغير	أمالها أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف
وأحيا	الحاشية ١٥ ص ١٤٤ والحاشية ١٢ ص ٢٩١	وأحيا	لاإمالة	حذف الزائدة (واو النسق)	الإمالة لحمزة وخلف
بحمارك إلى حمارك	الحاشية ١٦ ص ٣١١	هذا حمارك رأيت حمارك	لاإمالة	تغيرت صيغة الكلمة من جر بسبب الزائدة (إلى، والباء) إلى رفع ونصب	
الكافرين	الحاشية ٦ ص ٢٨٥	الكافرين	لاإمالة	تغيرت اللاحقة من ياء ونون في حالتي النصب والجر إلى واو ونون في حالة الرفع	



الرؤيا ؤياي رؤياك	الحاشية ٤ ص ٤١٥ والحاشية ٣ ص ٤١٠		الإمالة فيها متفاوته بين العلماء	تغير اللاحق (ال) في الأول، والزائدة (الياء والكاف) في الثانية والثالثة	(الرؤيا) الكسائي وخلف (رؤياي ورؤياك) اختص الكسائي في رواية الدوري بإمالتها
رأى كوكبا رآه	الحاشية ٤ ص ٣٥٨		إمالة الراء والهمزة	مابعده متحرك، في الأول «ظاهر» والثاني «مضمر»	الإمالة لحمزة والكسائي وخلف
رأى القمر	الحاشية ٤ ص ٣٥٨		إمالة الراء فقط	مابعده ساكن	حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر، وعن السوسي وأبي بكر خلاف
بشرى	الحاشية ٦ ص ٤١١ والحاشية ٢ ص ٤١٢	بشراي	الإمالة فيها خلاف	اتصال الزائدة (الياء)	في (بشرى) لأبي عمرو والأصحاب (يابشراي) فيها خلاف عن أبي عمرو بالإمالة وبين بين والفتح
الضحى، سجى، القوى، هدى، الهوى، يغشى	الحاشية ٤ ص ٥١	بناها، ضحاها، سواها، دحاها، تلاها، أرساها جلاها	خلاف بين القراء حيث ذهب البعض إلى الفتح وآخرون إلى الآمالة بين بين	اتصال اللاحقة الضمير (ها)	أمال ورش من طريق الأزرق بين بين أما إذا اتصلت بها (ها) فالأمر فيه خلاف بين الفتح والإمالة بين بين



الخـــاتمـــــة



الخـاتمـة

وبعد فقد رأينا أن الإمالة والتفخيم من الموضوعات التي بحثت عند كل من اللغويين والقراء، وقد درس هذا الموضوع بشكل دقيق ومفصل عند الفريقين إلا أن هناك تفاوتاً في تناول أجزائه، أي أن هناك اتفاقاً واختلافاً بين النحاة والقراء، إذ اتفقا في مسائل كمسألة أسباب الإمالة الراجعة إلى الكسر أو الياء أو كليهما، وقد وجدنا اتفاقاً شبه كامل في تأثير هذه الأمور الثلاثة في الإمالة (الكسرة، الياء، والكسرة والياء معاً) وإن اختلفت آراؤهم في أي الأسباب أقوى من السبب الآخر.

وبينما فصّل النحاة كثيراً في موانع الإمالة، وحروف الاستعلاء، وكيفية تأثيرها على الإمالة والفتح، واختلاف درجة التأثير قرباً وبعداً عن الحرف الممال، وكذلك تأثير الراء باعتباره حرفاً مكرراً فهو حرف مؤثر في الإمالة إذا كان مكسوراً ومؤثر في عدمها إذا كان مضموماً أو مفتوحاً، كما رأينا هذه المسائل مفصَّلة عند سيبويه ومن جاء بعده من اللغويين والنحاة - فبينما نجد هذه الموانع عندهم لانجدها قد بحثت بشكل مفصل عند القراء، وقد رأينا أن ابن غلبون لم يتناول هذه الحروف مع أنه بدأ كتابه «الاستكمال» بذكر الأصول، وتحدث كثيراً عن الأوزان والكلمات التي فيها إمالة، وكذلك الحال بالنسبة لتلميذه مكي بن أبي طالب القيسي مع أنه لغوي بارع كما رأينا في تحليلاته اللغوية وبشكل خاص في كتابه «الكشف عن وجوه القراءات السبع»، لكنه ذكرها عرضاً دون أن يخصص لها فصلًا كما رأينا عند النحاة.



إلا أننا لاننكر دور القراء في توضيح أنواع الإمالة في الآيات القرآنية الكريمة، وكيف فصّلوا هذه المسائل بشكل دقيق مقترناً بالآيات في مواضعها المختلفة المتنوعة، وكذلك تنوعت عندهم المصطلحات الخاصة بدرجات الإمالة المختلفة بشكل لم نلحظه عند النحاة، وإن كان سيبويه - كما بيّنا - قد أشار في كثير من الأمثلة التي ذكرها أن الإمالة هنا أقوى من الإمالة في المثال الآخر مبيِّناً السبب لكن دون إشارة إلى مصطلحات خاصة بهذه الدرجات المتنوعة كما رأينا عند القراء[1].

ملاحظات عامة:

١) استخدم سيبويه مصطلح الترخيم والروم للإمالة وشاركه الفارسي باستخدام مصطلح الإشمام.

٢) استخدم القراء مصطلحات لم نجدها عند النحاة وهي: (الإضجاع، والبطح، والكبرى، والإجناح، إشباع الإمالة، إمالة متوسطة، بين بين، بين الفتح والكسر، بين الكسر والفتح، بين الكسر والتفخيم، بين الإمالة والتفخيم، بين الفتح والإمالة، لايُفتح ولايُكسر، لامفتوح ولامكسور، لامُمال ولامفتوح، إمالة يسيرة، إمالة لطيفة، إمالة صغرى، التقليل.

٣) من المصطلحات ماكان شائع الاستخدام كالإمالة والتفخيم وبين بين، ومنها مصطلحات قليلة الاستخدام: كالكبرى، وإشباع الإمالة، إمالة متوسطة، إمالة لطيفة.

---

(١) انظر المصطلحات من ص ٤٦ - ٥٢.



٤) ومنها مصطلحات استخدمت بشكل فردي وهي:

آ) إجناح (الفارسي - وهو نحوي وقارئ).

ب) لاممال ولامفتوح (مكي - قارئ).

ج) بين التفخيم والكسر (الداني - قارئ).

د) إمالة يسيره (الداني - قارئ).

هـ) إمالة خفيفة (ابن يعيش - نحوي).

هذا بالنسبة للمصطلحات الخاصة بالإمالة، وأما بالنسبة للمصطلحات الخاصة بالتفخيم فنسجل حولها الملاحظة التالية:

آ) الفتح: وهو أكثرها شيوعاً واستخداماً عند النحاة والقراء.

ب) النصب: وهو أقل شيوعاً من الفتح، وإن أغلب من استخدمه من النحاة.

ج) التفخيم: وهو يأتي في المرتبة الثانية في الاستخدام بعد الفتح حيث استخدمه كل من النحاة والقراء.

وهناك مصطلحات استخدمت بشكل فردي وهي:

آ) مفتوح محض (مكي - قارئ).

ب) إخلاص الفتح (الداني - قارئ).

ج) لم يُمل (ابن غلبون - قارئ).

د) لايُميل (ابن غلبون - قارئ).

هـ) لا تُمل (ابن غلبون - قارئ).

٥) وبالنسبة للفصل الخامس بقراء الإمالة فقد رأينا أن المميلين هم:



(أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف) والأزرق عن ورش بين اللفظين وعاصم مقل.

٦) هناك مسائل انفرد القراء بإمالتها كما أن هناك مسائل اتفق بعضهم على إمالتها مثل:

آ) انفرد أبو عمرو بإمالة (إياك، والناس، وبخارجين).

ب) اتفق أبو عمرو والكسائي على إمالة (الأبصار، الأسحار، النار، الأبكار، قنطار، بدينار، يسارعون، الأبرار، الحار، نار، من الأحبار).

ج) انفرد حمزة بإمالة الأفعال العشرة (زاد، خاف، زاغ، جاء، حاق، شاء، ضاق، طاب، خاب، ران).

د) اتفق حمزة والكسائي على إمالة:

(الآخرة، غشاوة، خليفة، بقوة، قوة، معدودة، القيامة، حجة، رحمة، الحكمة، دابة، الأهلة، التهلكة، كاملة، كافة، بيّنة، واحدة، كافرة).

هـ) اتفق حمزة والكسائي وخلف (الأصحاب) على إمالة:

(هدى، بالهدى، استوى، تلقّى، موسى، عيسى، نرى، القربى، اليتامى، أسارى، الدنيا، تهوى، بشرى، اصطفى، ولاهم، القتلى، الأنثى، متى، عسى، أنى، أخرى).

و) انفرد الكسائي بإمالة:

(سكارى، أتاهم، يوارى، فأوارى، أحياها، يسارعون، آذانهم، طغيانهم، محياي، ساحر، رؤياي، الحمد لله، رب العالمين، الرحمن، مالك، أبصارهم، آذانهم، أحياكم، أحيا، هداي، خطاياكم، النصارى، اليتامى، أسارى).



ز) الأزرق عن ورش (بين بين وبالفتح):

(هدى، أبصارهم، بالهدى، بالكافرين، أحياكم، أبى، تلقى، هداي، النار، موسى، ترى، السلوى، خطاياكم، استعلى، أدنى، القربى، اليتامى، دياركم، ديارهم، أسارى، الدنيا، بشرى، بلى، قضى، ترضى، ابتلى، مصلى، وحتى، اصطفى، ولاهم، نرى، أحيا، التقلى، الأنثى، هواكم، متى، عسى، أنسى، حمارك، أنصار، النهار، كفار، الأخرى)[1].

٧) بيّنا أن الإمالة من الناحية الصوتية تنحصر في المنطقة الأمامية، فهي ليست إلا عبارة عن تغيير نقطة مخرج الحركة المنتفحة طفيفاً وانتقالها نحو درجة نصف الانفتاح، أي أن إمالة «بين بين» تقترب نحو الحركة المعيارية نحو ٣ (E)، وأما الشديدة أو المحضة فهي قريبة من الحركة المعيارية (e)، وأما الإضجاع فهي تقترب من الحركة المعيارية (i).

٨) رأينا أن النظام الصرفي له دور كبير ومهم في التأثير على الإمالة إما إثباتاً، وإما سلباً، وإما تقليلًا، تبعاً لتغير اشتقاق الكلمة وتبعاً لما يتصل بها من لواحق وزوائد[2].

---

(١) انظر الجدول الخاص بالقراء ٢٠٠ - ٢١٦.

(٢) انظر الجدول الخاص بالنظام الصرفي ص ٢٨٢.



فهارس موضوعات الدراسة



الفهارس الخاصة بالجزء الأول
« الـدراسـة »

أولاً : الآيات القرآنية.

ثانياً: الأعلام.

ثالثاً: الموضوعات.



أولاً : فهرس الآيات القرآنية

ثانياً: فهرس الاعلام














رفع
المسـاهم




رفع
المسـ هم











ثالثاً: فهرس موضوعات الدراسة






Kuwait 2001 الكويت
Arab Cultural Capital عاصمة للثقافة العربية

